



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية_أدرار



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د)

موسومة بـ:

أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

دراسة حالة عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال
الفترة 1995-2020

❖ إعداد المترشح: بوعمره حسن ❖ إشراف: أ.د. بن عبد الفتاح دحمان

أعضاء لجان المناقشة:

رئيساً

مشرفاً ومقرراً

ممتحناً

ممتحناً

ممتحناً

ممتحناً

أ.د. بن عبد الفتاح دحمان

الموسم الجامعي: 2020/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ

وَصَلِّ عَلَى عَلِيٍّ وَعَلَى آلِ عَلِيٍّ

وَصَلِّ عَلَى عَلِيٍّ وَعَلَى آلِ عَلِيٍّ

الإهداء

إلى صاحب الفضل الأول والأخير والهادي إلى سواء السبيل الله عز وجل
إلى من علم الناس الشريعة والهدى سيّدنا ومعلمنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى الوالدين الكريمين عرفاناً بجميلهما وتقديراً لتضحيتهما والتماساً
لرضاهما... أطال الله في عمرهما
إلى جميع أفراد أسرتي اعترافاً بفضلهم... حفظهم الله
إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة
أهدي إليهم جميعاً ثمرة هذا العمل.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً
وآخرأ.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم
أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور بن عبد الفتاح دحمان الذي لم
يدخر جهداً في مساعدتي، فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتعّه بالصحة
والعافية ونفع بعلمه.

كما أشكر بشكل خاص كل أساتذتي من جامعتي أدرار وتبسة.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية (نقدية، ميزانية وسياسات التجارة الخارجية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول المينا MENA) خلال الفترة (1995-2020) ولبلوغ هذا الهدف تم استخدام بعض أساليب القياس الاقتصادي والمتمثلة في نماذج بانل الساكنة والديناميكية بالإضافة إلى التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات في التحليل الإحصائي للبيانات.

وقد تم التوصل بناء على التحليل الساكن إلى أن أنسب نموذج للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، أي أن مصدر الاختلاف بين دول العينة فيما يخص تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة يعود إلى العنصر الثابت، والذي تحده الخصائص الاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول المدرجة في الدراسة، في المقابل فقد أظهرت نتائج التحليل الديناميكي أن كل من النمو الاقتصادي، إجمالي الدين العام والانفتاح التجاري كان لها أثر إيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول العينة في الأجل الطويل، في حين المعروض النقدي بمعناه الواسع كان له أثر سلبي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأجل الطويل، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير فلم يكن لها أي أثر على المتغير التابع.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية الكلية؛ الاستثمار الأجنبي؛ بيانات بانل.

تصنيف JEL: E20؛ C23.

Abstract:

This study aims to measure the impact of macroeconomic policies (monetary, budget, and foreign trade policies) on foreign direct investment flows coming to a sample of countries in the Middle East and North Africa (MENA countries) during the period (1995-2020), to achieve this goal, some methods were used. Econometrics is represented in static and dynamic panels in addition to cluster analysis and comparison of averages in the statistical analysis of data.

Based on the static analysis, it was concluded that the most appropriate model for the study is the fixed effects model, that is, the source of the difference between the sample countries with regard to the impact of macroeconomic policies on foreign direct investment flows to the sample countries is due to the fixed effect, which is limited by the economic and political characteristics of each country in the study, on the other hand, the results of the dynamic analysis showed that economic growth, total public debt and trade openness had a positive impact on foreign direct investments coming to the sample countries in the long term, while the broad money supply had a negative impact. Foreign direct investments in the long term, as for government spending and the independent variables in the short term, they had no effect on the dependent variable.

Keywords Macroeconomic policies; foreign direct investment; panel data.

Jel Classification Codes : C23 ; E20.

الفتاوى

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الاهداء
-	الشكر
	الملخص
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول والاشكال والرموز
أ-ح	مقدمة
الفصل الاول: مدخل نظري للسياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر	
2	تمهيد
3	المبحث الاول: تقديم عام للسياسة الاقتصادية الكلية
3	المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية
6	المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية
9	المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية
21	المبحث الثاني: مدخل نظري للاستثمار الاجنبي المباشر
21	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه ومحدداته
32	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
38	المبحث الثالث: دور السياسة الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
38	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
41	المطلب الثاني: دور سياسات الميزانية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
45	المطلب الثالث: دور سياسة التجارة الخارجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
48	خلاصة
الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الدراسات السابقة	
51	تمهيد
53	المبحث الأول: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية الأجنبية
73	المبحث الثاني: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية العربية

87	المبحث الثالث: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية المحلية
103	خلاصة
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المينا	
105	تمهيد
106	المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة
106	المطلب الأول: مدخل إلى التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات
111	المطلب الثاني: نماذج بانل الساكنة
121	المطلب الثالث: نماذج بانل الديناميكية
134	المبحث الثاني: دراسة وصفية إحصائية لمتغيرات الدراسة
134	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
141	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
148	المطلب الثالث: نتائج التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات لتصنيف دول العينة
156	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج تقدير نماذج بانل الساكنة
156	لتحديد التجانس HSIAO المطلب الأول: تطبيق منهجية
159	المطلب الثاني: تقدير نماذج بانل الساكنة
164	المطلب الثالث: اختبارات المفاضلة بين النماذج
167	المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي والتأثيرات الثابتة للنموذج المفضل
170	المبحث الرابع: التحليل الديناميكي لنموذج الدراسة
170	المطلب الأول: الاختبارات التشخيصية
181	المطلب الثاني: تقدير النموذج باستخدام طرق (MG ; PMG ; DFE) والمفاضلة بينها
185	(MG ; PMG ; DFE) المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج المقدره بطرق
188	المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا في الاجلين الطويل والقصير
194	الخلاصة
196	الخاتمة

الفهارس

204	المصادر والمراجع
215	الملاحق

فهرس الجداول، الاشكال والرموز

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	07
1-2	مقارنة بين الدراسة السابقة الأجنبية والدراسة الحالية (الدراسة الاولى والثانية)	57-56
2-2	مقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية (الدراسة الثالثة والرابعة)	62-61
3-2	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية (الدراسة الخامسة والسادسة)	67-66
4-2	مقارنة بين الدراسة السابقة الأجنبية والدراسة الحالية (الدراسة السابعة والثامنة)	72-71
5-2	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية (الدراسة الأولى والثانية)	78-77
6-2	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية (الدراسة الثالثة والرابعة)	82-81
7-2	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية (الدراسة الخامسة والسادسة)	86-85
8-2	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية (الدراسة الأولى والثانية)	90-89
9-2	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية (الدراسة الثالثة والرابعة)	97-96
10-2	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية (الدراسة الخامسة والسادسة)	102-101
1-3	اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل	122-121
2-3	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	141-140
3-3	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	142
4-3	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة	147
5-3	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات	148
6-3	اختبار نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة	150

الفهارس

152	التحليل العنقودي بناء على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة	7-3
157	نتائج اختبار التجانس لـ HSIOA	8-3
158	تقدير نموذج الانحدار التجميعي	9-3
161	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	10-3
163-162	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	11-3
165	اختبار LM test	12-3
166	اختبار Hausman	11-3
170	الآثار الفردية العشوائية في الدول محل الدراسة	12-3
174	اختبار استقلالية المقاطع	13-3
175	نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات النموذج عند المستوى	14-3
178	نتائج اختبارات الإستقرار لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول	15-3
180	نتائج اختبارات التكامل المشترك	16-3
183-182	تقدير النموذج باستخدام طرق (DFE - MG - PMG)	17-3
186	المفاضلة بين نموجي MG و PMG	18-3
187	المفاضلة بين نموجي MG و DFE	19-3
188	المفاضلة بين نموجي DFE و PMG	20-3
192	الآثار الفردية للأجل القصير حسب تقديرات PMG	21-3
قائمة الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
07	رسم توضيحي لأدوات السياسة الاقتصادية	1-1
114	نمذجة تحيز التقدير	1-3
116	خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao	2-3
153	شجرة التحليل العنقودي لـ WARD	3-3
قائمة الرموز		
	إختبار مقارنة المتوسطات	LSD

الفهارس

PRM	نموذج الانحذار التجميعي
FEM	نموذج الاثار الثابتة
REM	نموذج الاثار العشوائية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
ER	أسعار الصرف
DEPT	اجمالي الديون
G	الانفاق العام
GB	رصيد الموازنة العامة
GDPPG	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي
INF	معدل التضخم
M2	الكتلة النقدية
OPEN	الانفتاح التجاري
DZA	الجزائر
BHR	البحرين
EGY	مصر
JOR	الأردن
KWT	الكويت
LBN	لبنان
MAR	المغرب
OMN	عمان
QAT	قطر
SAU	السعودية
DJI	جيبوتي
TUN	تونس
IRN	ايران

الفهارس

الامارات	ARE
اختبار التكامل المشترك لبيانات بانل	KAO
طريقة المربعات الصغرى المعممة	GMM
طريقة تقدير وسط المجموعة	MG
طريقة تقدير وسط المجموعة المدمجة	PMG
طريقة تقدير التاثيرات الثابتة الذاينامكية	DFE
تحليل التباين الأحادي	ANOVA
اختبار استقلالية المقاطع	CD

مقدمة

مقدمة:

نظرا لتزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي باعتباره من أكثر مصادر التمويل استقراراً، بالإضافة الى انحصار مصادر التمويل الأجنبية الأخرى لعدة أسباب أهمها: السياسة الانكماشية المنتهجة من طرف الدول المتقدمة، والتي ظهرت خلال هذه الفترة لمجابهة ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي تراجع نفقاتها على المساعدات الخارجية، وأزمة المديونية لسنة (1982م) بتعذر بعض دول أمريكا اللاتينية عن سداد ديونها، كما أن الاستثمار الأجنبي يمثل وسيلة هامة لامتصاص البطالة مما يرفع من مستويات المعيشة، ونقل تكنولوجيات الحديثة التي تساهم في ترقية الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاديات المضيفة بالإضافة الى تحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدماتية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم، كل هذه العوامل سألفة الذكر وغيرها حفزت الدول النامية لفتح أبوابها أمام المستثمرين الأجانب كبديل رئيسي لمصادر تمويل التنمية الخارجية.

وتأسيسا على ما سبق فإن كل دول العالم تسعى الى استقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية، وتبقى قدرة الدول على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقترنة بتنافسية مناخها الاستثماري، والذي يمكن ربطه بالسياسات الاقتصادية من خلال البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة للاستثمار، والتي تتميز بعجز منخفض (أو غير موجود) في أرصدة الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وسياسة نقدية مستقرة (أسعار الصرف ومعدلات الفائدة)، بالإضافة الى انخفاض معدلات التضخم واستدامة النمو الاقتصادي عند مستويات مقبولة، ومن هذا المنطلق فإن السياسات الاقتصادية الكلية للدول التي تستهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن تتوفر على العوامل سألفة الذكر، باعتبارها عنصر حاسما في ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، ويرجع

ذلك بشكل رئيسي الى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج الى فترة طويلة نسبيا لتحقيق عوائد إيجابية، لذلك يزداد اهتمام المستثمر ببيئة الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل.

تماشيا مع تم ذكره فقد أكدت التجارب العملية ان ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى بعض الدول النامية كالمكسيك والفيليبين تعزى بالدرجة الأولى الى الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه الدول، من خلال ما وفرته من الإصلاحات الاقتصادية وتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال، وعلى النقيض من ذلك فان التباطؤ الذي عرفته العديد من الدول النامية في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها كان سببه الرئيسي عدم استقرار وكفاءة السياسات الاقتصادية بشكل عام.

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كغيرها من الدول النامية لم تكن في معزل عن التطورات الاقتصادية العالمية إذ بذلت في هذا الإطار مجهودات كبيرة في سبيل توفير مناخ ملائم للاستثمارات وتقديم حوافز كبيرة ضمن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة ببرامج التكيف الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية، وإقامة صناعات تعزز النمو الاقتصادي وتنشط الاستثمارات المحلية عن طريق انتهاج سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا على العالم.

إن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول شأنه شأن أي نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي إيجابية ونواحي سلبية على الدولة المضيفة، ولمعرفة وتقييم هذا الاستثمار وجب على كل دولة تقييم مناخها الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالأعباء والمزايا المترتبة على تلك الاستثمارات، وذلك من خلال عدة معايير والتي من أهمها دراسة تأثير مختلف سياساتها الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها والمتوقع استقطابها.

أولا- إشكالية الدراسة:

واستنادا على ما تقدم حول الدور الجوهري الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب؛ يمكن طرح الإشكالية العامة للدراسة على النحو التالي:

• « ماهو تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019)؟»
وحتى يتيسر الإلمام بكل جوانب الإشكالية محل البحث، سيتم تقسيم السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو دور السياسات الاقتصادية في تحديد توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- كيف تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- الى أي مدى يستجيب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات في السياسات الاقتصادية الكلية في الاجلين القصير والطويل في دول العينة؟

ثانيا: فرضية الدراسة:

الفرضية الأول: تلعب السياسة الاقتصادية الكلية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرضية الثانية: يعتبر كل من العرض النقدي ورصيد الموازنة العامة والانفتاح التجاري من أهم المتغيرات التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تؤثر هذه الأخيرة بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في الاجلين الطويل والقصير.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي (شخصي)، ويمكن حصر أهم الأسباب فيما يلي :

- السبب الأول ينطلق من الاهتمام الشخصي بمدى ملائمة الجانب التطبيقي للموضوع محل البحث مع التخصص العلمي للطالب، بالإضافة الى الميول الشخصي والرغبة في معالجة الموضوع نظراً للأهمية التي يعنى بها الاستثمار الأجنبي المباشر في الادبيات

النظرية والتطبيقية، والتنافس الكبير في الوقت الراهن في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- قلة الدراسات والأبحاث (حسب إطلاع الطالب) التي تناولت أثر السياسات الاقتصادية الكلية بشكل اجمالي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما يوفره الموضوع من محتوى معلوماتي كبير يساهم في الوصول الى نتائج أكثر دقة وموثوقية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه خلال الأهمية التي تكتسيها الاستثمارات الأجنبية باعتباره اهم طرق تمويل الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما يقدمه من امتيازات للدول المضيفة لا يمكن الحصول عليها بطرق التمويل الأخرى، وبالتالي فإن توجيه السياسات الاقتصادية الكلية لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر امراً ضروريا خاصة للدول النامية، وبالتالي فالدراسة الحالية تسلط الضوء على تأثير المتغيرات المعبرة عن السياسات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2020).

خامساً: أهداف البحث

من بين الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها:

- تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- محاولة معرفة الاختلافات بين دول المينا فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا؛
- معرفة أكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تفسر التغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

سادسا: حدود الدراسة

- الإطار المكاني: تم تخصيص هذه الدراسة على 14 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول المينا) من أصل 20 دولة حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك لاعتبار توفر المعطيات الخاصة بدول العينة خلال كل فترة الدراسة.
- الإطار الزمني: شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2019، وذلك فيما يتعلق بالجانب التحليلي او الدراسة القياسية.

سابعا: منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بجميع جوانب الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة مسبقا تم الاعتماد على عدد من أدوات التحليل العلمي التي تمثل في مجموعها منهاجا عاما مترابطا لهذه الدراسة وتتمثل فيما يلي :

- المنهج الوصفي: من خلال التحليل النظري لأبعاد مشكلة الدراسة على ضوء موقعها من النظريات الاقتصادية، ومن خلال التطرق إلى كل المفاهيم النظرية المرتبطة بها الواردة في الأبحاث والمساهمات العلمية في هذا المجال، بالإضافة الى محاولة تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لدول العينة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، من خلال تحديد الفروقات وتصنيف دول العينة استنادا إلى تقنية التحليل العنقودي وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي.(SPSS)

- المنهج التجريبي من خلاله تم استخدام أدوات القياس الاقتصادي من أجل معرفة تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتم ذلك استعانة ببرنامجي (EViews 12 & STATA 15).

ثامنا: تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول شمل الإطار النظري للسياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث؛ المبحثين الأول

والثاني تضمننا بعض المفاهيم النظرية للسياسة الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين المبحث الثالث تم من خلاله الربط بين متغيرات الدراسات بناءً على ما جاءت به النظرية الاقتصادية، بالنسبة الفصل الثاني اشتمل على عرض لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والفرق بينها وبين الدراسة الحالية، فيما يخص الفصل الثالث فقد اشتمل على أربعة مباحث، في المبحث الأول تم عرض الأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني تم من خلاله تقديم دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة، ليتم في المبحثين الأخيرين تقدير النماذج الساكنة والديناميكية لبيانات بانل ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل والقياسي والاقتصادي لها.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

كأي بحث علمي واجه إنجاز هذا العمل بعض الصعوبات خاصة فيما يتعلق بمحاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة ووقوعها في بلد معين او عدة بلدان، وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة، وفي نفس الصدد فمن أهم الصعوبات التي واجهة الطالب تباين الأرقام الصادرة عن الهيئات الدولية والمحلية حول متغيرات الدراسة بالإضافة إلى عدم توفر بعض المعطيات الخاصة بالمتغيرات في بعض الدول.

الفصل الأول: مدخل نظري
للسياسات الاقتصادية
والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أساليب التمويل الدولي كفاءة مقارنة بباقي صيغ التمويل، على اعتبار أنه يتميز بجملة من الخصائص والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية الاقتصادية بدرجات متفاوتة في الدول النامية والمتقدمة، من خلال الاستفادة من استيراد التكنولوجيات الحديثة بتكلفة منخفضة وتجنب أعباء الاقتراض الدولي أو المحلي؛ وقد عرف الاقتصاد الدولي مع سبعينيات القرن العشرين تسابقاً كبيراً بين الدول لاجتذاب المستثمرين الأجانب، وذلك بخلق أرضية خصبة ومناخ استثماري يتلاءم ومتطلبات المستثمرين.

تمثل السياسات الاقتصادية الكلية بدورها عنصراً رئيساً في تكوين المناخ الاستثماري بشكل عام، من خلال أدواتها المختلفة (أدوات السياسات النقدية، سياسات الميزانية، سياسات التجارة الخارجية) على اعتبار أن المستثمر الأجنبي يولي اهتماماً بالغاً لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر بشكل مباشر على العوائد من الاستثمار في الدول المضيفة.

من خلال هذا الفصل سيتم التركيز على عرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الدول المستضيفة له.

المبحث الأول: تقديم عام للسياسة الاقتصادية الكلية

أصبحت السياسات الاقتصادية الكلية ضرورية بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية وما بعدهما، ومع نهاية الألفية السابقة وبداية الألفية الثالثة، صار تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع يتطلب مجموعة من العوامل والاستراتيجيات الاستشرافية لعل أهمها السياسات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

تقوم الدولة بمجموعة الإجراءات والوسائل التي تتمثل في السياسة الاقتصادية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المرسومة خلال فترة زمنية معينة.

أولاً: تعريف السياسة الاقتصادية

- من أهم التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الاقتصادية نذكر فيما يلي:
- السياسة الاقتصادية: "عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة".¹
 - يقصد بالسياسات الاقتصادية: تلك الأدوات التي يستخدمها الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع، فتلك الأدوات تستخدم للتأثير على المتغيرات المختلفة في الاقتصاد وتوجيهها من خلال تأثيرها على قوى السوق تجاه الأهداف المحددة، وقد يضطر الاقتصادي إلى اتخاذ إجراءات بشكل مباشر خلال الظروف الاستثنائية (حروب، أزمت اقتصادية). ومن تلك الإجراءات المباشرة إصدار تراخيص الاستيراد

¹ رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996، ص: 325.

لتصحيح وضع ميزان المدفوعات، تجديد وتنظيم قواعد التوطن الصناعي عند

إقامة المشروعات وتنظيم استخدام الأراضي. . الخ.¹

- أيضا عرفت السياسة الاقتصادية بأنها: "هي الاتجاه الذي تقرر فيه الدولة زيادة العجز التوازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل والتقليل من التضخم ودعم الصادرات".²
- كما عرفت بأنها: "أداة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ومظهراً من مظاهره، فنتكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز في الميزانية للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات... الخ".³

بناءً على ما سبق يمكن صياغة التعريف التالي للسياسات الاقتصادية: أنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والقرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو جملة من الأهداف المسطرة مسبقاً.

ثانياً: أهداف السياسات الاقتصادية

تهدف أي سياسة اقتصادية لتحقيق الرفاهية العامة، إلا أنها تختلف من دولة لأخرى بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وذلك لاختلاف طبيعة النظم الاقتصادية السائدة، إلا أن هذا لا يمنع وجود أهداف مشتركة بين أغلب السياسات الاقتصادية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف في الزوايا الأربعة لمربع كالدور وهي كالتالي:

¹ وحيد ميدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي-النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص:20.

² Xavier greffe, comprendre la politique economique, economica, paris, 1995, p: 15

³ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص: 24.

1- تحقيق النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي على الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، لذلك تقوم السياسات الاقتصادية بتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي سواء كان ذلك بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع، او في توزيع الدخل القومي بين مختلف المناطق والقطاعات الاقتصادية وذلك بضمان ارتفاع مستمر للإنتاج، ثروة الأمة، المداخيل، وقياس النمو الاقتصادي يتم الاعتماد على الناتج المحلي الخام¹.

2- التوازن الخارجي:

يعتبر التوازن الخارجي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين دول متقدمة ومتخلفة، إلا أن أهمية هذا الهدف بالنسبة للدول المتخلفة تكون خاصة نظراً لضعف هيكلها الإنتاجية فإنها تلجأ لزيادة الاستيراد بما أن صادراتها تركز بشكل أساسي على المواد الأولية، لذا فالمتحصل عليه من الصادرات لا يكفي لتسديد هذه المستوردات مما يعني أن الميزان التجاري لهذه الدول في حالة عجز دائم وبالتالي اتجهت هذه الدول إلى الاقتراض من الدول المتقدمة، مما أدى إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية وانخفاض قدرتها على الاستيراد وارتفعت معدلات التضخم والبطالة وانخفضت معدلات الادخار والاستثمار، فالسياسة الاقتصادية السليمة هي التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي بوضع الحلول البديلة والمناسبة لمعالجة الاختلالات الناتجة.²

¹ ابراهيم نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر (الاسكندرية)، 2000، ص: 387.

² عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب اليوم، مصر، 2000، ص: 119.

3- البحث عن التشغيل الكامل:

حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر في المائة، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها.¹

3- التحكم في التضخم:

الذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، حيث يرى كالدور أنه من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المائة، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.²

المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية

توجد العديد من التصنيفات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية والتي تختلف باختلاف المعيار المعتمد، فعلى أساس المدة الزمنية نجد السياسات الظرفية والسياسات طويلة الأجل (الهيكلية)، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:³

جدول (1-1): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية.

¹ زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري (دراسة للفترة 2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 6، جوان 2017، ص: 218.

² نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

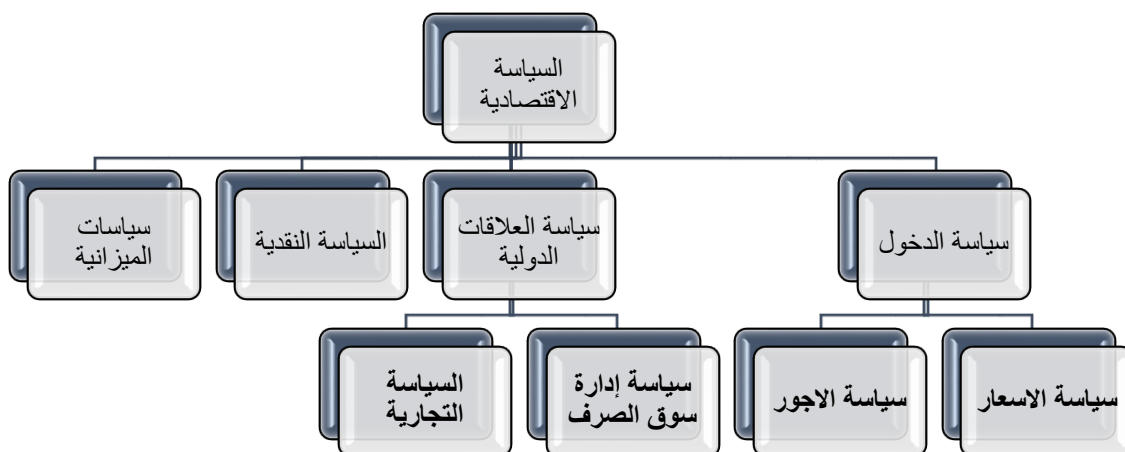
³ مريم بدر الدين، ضرورة تطوير السياسات الصناعية في الدول العربية، تقرير المعهد العربي للتخطيط، مارس 2012، الكويت، ص: 02.

البيان	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة الزمنية	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف من التطبيق	تكيف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: مريم بدر الدين، ضرورة تطوير السياسات الصناعية في الدول العربية، تقرير المعهد العربي للتخطيط، 2012، الكويت، ص: 02.

كما تصنف السياسات الاقتصادية الكلية أيضاً من حيث أدواتها (سياسات نقدية، سياسات الميزانية، سياسات التجارة الخارجية)؛ حيث تتمكن الحكومة من تسيير الاقتصاد نحو توليفة معينة من الإنتاج، الأسعار، التوظيف، والتجارة الخارجية، ويمكن توضيح أهم هذه الأدوات في الشكل الموالي:

شكل (1-1): رسم توضيحي لأدوات السياسة الاقتصادية



المصدر: محمد على الليثي: مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 4.

كما تصنف السياسات الاقتصادية من حيث موضوعها إلى سياسات العرض والطلب، كما تصنف تبعاً للقطاعات الاقتصادية كالسياسة الصناعية، الزراعية وغيرها.

وتتبع الدولة سياسات اقتصادية تختلف باختلاف الأهداف المسطرة من خلال هذه السياسات، فأهم هذه التصنيفات هي التي تركز على الأهداف المسطرة من خلالها؛ وهي كالتالي:

- سياسة الإنعاش: سياسة اقتصادية دورية تهدف إلى إنعاش اقتصاد بلد ما أو منطقة عملة عندما لا يتم استغلال طاقتها الإنتاجية. والغرض من ذلك هو تعزيز النمو لمكافحة البطالة. فهي السياسة المصممة لإعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي في مرحلة التباطؤ أو الركود.¹
- سياسة الضبط: تحافظ سياسة الضبط على التوازن العام بخفض التضخم، بالإضافة إلى استقرار العملة والبحث عن التوظيف الكامل لها وتوازن ميزان المدفوعات، أما بالمفهوم الواسع فهي الإجراءات التي تحافظ على النظام الاقتصادي للتخفيف من الضغوط الاجتماعية والسياسية.
- سياسة الانكماش: تؤدي هذه السياسة لتقليص النشاط الاقتصادي إذ تهدف هذه السياسة للتقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق تجميد الأجور، الخصومات الإجبارية من الدخل، مراقبة الكتلة النقدية... الخ.
- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتميزت بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، وتفضيل التوازن الخارجي الذي يعتبر عامل محفز للنشاط الاقتصادي

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012، ص: 148.

والتشغيل حيث تسعى هذه السياسة إلى تكيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي.

- سياسة التوقف ثم الذهاب: وقد تم اعتماد هذه السياسة في بريطانيا، وتميزت بسياسة التناوب والتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية.¹

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

فيما يلي عرض موجز لأهم المفاهيم المتعلقة بأدوات السياسات الاقتصادية الكلية:

أولاً: السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية عنصراً مهماً من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية لكونها تتدخل في تحقيق كل أهدافها، وذلك بناءً على التحليل الحديث للسياسة النقدية والذي يميز بين مجالين من مجالات النشاط الاقتصادي، أحدهما يعبر عن النشاط الحقيقي الذي يعنى بالمتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالإنتاج، ومستوى التشغيل، والآخر يمثل النشاط النقدي الذي يهتم بدراسة وتحليل القوى المؤثرة في العرض والطلب على النقود.

1- تعريف السياسة النقدية:

من أهم تعاريف السياسة النقدية ما يلي:

- تعريف 1: هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان، في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدابير على حركات الأسعار.²

¹ دلال بن سميحة، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 124.

² Marie De Laplace , Monnaie et Financement de L'économie, Dunod, Paris, 2003, p: 103.

- تعريف 2: كما يمكن تعريف السياسة النقدية كونها "الأداة التي تتألف من مجموعة من الإجراءات والترتيبات النقدية وغير النقدية بهدف التأثير في كمية النقود وهيكل سعر الفائدة ومن ثم التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي".¹

وبناء على التعريفات السابقة؛ فالسياسة النقدية تضم كل الإجراءات التي تتخذ من طرف السلطة النقدية، بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي، أي أن مهمة السياسة النقدية لا تتوقف فقط على الرقابة على حجم العملة المصدرة، وعرض الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشمل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي، لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد.

2- أهداف السياسة النقدية:

تختلف أهداف السياسة النقدية حسب مستوى تطور الاقتصاد الذي تطبق فيه؛ ففي الاقتصادات المتقدمة قد تنحصر الأهداف المسطرة من خلال السياسة النقدية في هدف وحيد وأساسي ألا وهو استقرار الأسعار كما هو الحال في كل من فرنسا، ألمانيا وإسبانيا، في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسطر أهداف أخرى من خلال سياستها النقدية، كاستقرار الأسعار، التشغيل الكامل والتخفيف من أسعار الفائدة على المدى المتوسط.

وفيما يخص الاقتصادات النامية نجد أن السياسة النقدية يناط بها مجموعة من الأهداف،² من أهمها ما يلي:

- **استقرار قيمة العملة:** من خلال مراقبة الائتمان المصرفي والحد من التوسع المفرط في عرض النقد، الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على قيمة العملة، وتماشياً مع ذلك

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 14.

² بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية وفعاليتها في إدارة الطلب الكلي (حالة الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 134-135.

يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الأجنبية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية؛ أين يعتبر استقرار المستوى العام للأسعار من الأهداف المركزية للسياسة النقدية سواء للاقتصادات النامية أو المتقدمة، لأن الزيادة المطردة للأسعار مع ثبات الإنتاج أو تراجعها يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأي اقتصاد، وبالتالي فالرقابة على الائتمان، واستقرار قيمة العملة بالإضافة إلى ضبط حجم المعروض النقدي وتكييفه مع الأوضاع الاقتصادية بشكل عام يعتبر هدفاً رئيساً للسلطة النقدية في أي بلد؛

- استدامة النمو الاقتصادي: تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يستطيع البنك المركزي التأثير على حجم الائتمان المصرفي بشكل عام، فالسياسة النقدية التوسعية على سبيل المثال يمكن أن تضمن انخفاض معدلات الفائدة، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، وبالتالي زيادة الطلب الاستثماري الذي ينعكس على الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

- استقرار ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من زاويتين؛ الأولى من خلال رفع أسعار الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والثانية من خلال اتباع نظام صرف أجنبي مناسب لتشجيع الصادرات والحد من فاتورة الواردات؛¹

- تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة): يعد التوظيف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد

¹ هديل عجمي، جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، طبعة ثانية، دار وائل للنشر، الاردن، 2014، ص: 268.

بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التشغيل للموارد الطبيعية والبشرية؛

- التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية: تمر اقتصادات الدول وخصوصاً تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الاقتصاد فترات ركود تؤثر سلباً على أداء الاقتصاد ومعدلات التوظيف، كما يمكن للسياسة الائتمانية هنا أن تمارس دوراً مهماً في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وأخرى تقييدية في حالة الرواج.¹

3- أدوات السياسة النقدية:

في الغالب تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهدافها بالاعتماد على أداة معينة أو عدة أدوات، وذلك كما يلي:

- الأدوات الكمية: تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للسيولة من خلال الأدوات الكمية للسياسة النقدية؛ كعمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني.
- الأدوات النوعية: وفقاً لهذا الإطار تستهدف السياسة النقدية توزيع حجم الموارد المصرفية بين الاستخدامات المختلفة داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الاقتصادي من خلال أدواتها النوعية؛ كوضع سقف ائتمانية لا يتخطاها الائتمان بالنسبة لقطاعات معينة، أو فرض أسعار إعادة خصم انتقائية.

والفرق بين الأدوات الكمية والأدوات النوعية للسياسة النقدية يكمن في أن الأدوات الكمية تتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطة النقدية من مراقبة تطور الوضعية

¹ العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص: 115.

النقدية والاقتصادية عامة، وذلك بصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية وحجم الائتمان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التي أراد توجيهه إليها.¹

بينما الأدوات النوعية هي أدوات موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان، حيث وضعت هذه الأدوات للتأثير على قطاعات معينة داخل الاقتصاد الوطني دون غير من القطاعات.

ثانياً: سياسات الميزانية (السياسة المالية)

تعتبر سياسات الميزانية عن مجموعة الإجراءات والقرارات المتخذة من طرف سلطة الإنفاق العمومي ممثلة في الحكومة، بهدف إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحتى تتوصل إلى أهداف معينة تستعمل في ذلك كل من الأداة الضريبية وأداة الإنفاق العام، وتتمثل هذه الأهداف في النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار.

1- تعريف سياسات الميزانية: من أهم التعاريف للسياسة الميزانية نذكر ما يلي:

- تعريف 1: عبارة عن "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة".²
- تعريف 2: سياسات الميزانية هي استعمال النفقات الحكومية والإيرادات الجبائية خلال فترة زمنية معينة، وفق برامج متنوعة يتم تشريعها من طرف هيئات رسمية منتخبة، الهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.³

¹ رميسة كلاش، إهام نايلي، موسى بونويرة، أثر السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 1، ص: 279

² عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 212.

³ Keit M. Carlson, Federal Fiscal Policy since the Employment Act of 1946, Federal Reserve Bank Of ST. LOUIS, United States, 1987, P : 14.

وبناءً على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للسياسة الميزانية: "هي سياسة اقتصادية تسعى الحكومة بموجبها إلى التنسيق بين برامج نفقاتها وإيراداتها لتحقيق أهداف مسطرة مسبقاً".

2- أهداف سياسات الميزانية

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات من خلال أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

• تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول

إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة: في

تحقيق نمو اقتصادي مقبول، التشغيل التام، واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ومن الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومتراصة، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.¹

¹ معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص ص: 54-64.

• التوازن الاجتماعي:

وتعني وصول أفراد المجتمع إلى أقصى مستوى ممكن من الرفاهية في نطاق إمكانيات هذا المجتمع وما تفرضه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي على سياسات الميزانية أن تقف عند حد زيادة الإنتاج، لذلك يجب على الحكومة أن تتدخل لإعادة توزيع الدخل القومي باعتماد أدوات سياسات الميزانية بهدف محاربة الفقر، وضمان مستويات رفاهية معيشية مقبولة لكل فئات المجتمع.¹

• التوازن المالي:

ويقصد بها حسن تسيير واستخدام موارد الدولة المتاحة، فينبغي مثلاً أن يتميز النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزينة العمومية من حيث المرونة، ويناسب في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وغيرها، بالإضافة إلى عدم استخدام القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

3- أدوات سياسات الميزانية:

تقوم سياسات الميزانية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية: الأولى هي "النفقات العامة"، أما الثانية "الإيرادات العامة"، بالإضافة إلى "رصيد الموازنة العامة للدولة"، وفيما يلي تعريف كل أداة منها:

- النفقات العامة: يمكن تعريف النفقات العامة على أنها: "مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض اجتماعي أو اقتصادي معين".²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النول العربية، 2003، ص ص: 240-242.

² سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، مذكرة نيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 22.

- الإيرادات العامة: تمثل الإيرادات العامة "جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة"¹.
- مفهوم الموازنة العامة: يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لسنة مالية مقبلة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها سياسات الميزانية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"².

ثالثاً: سياسة التجارة الخارجية

وتعبر عما تقوم به الدولة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير في مجال التجارة الدولية لتغطي العائد من التعامل مع باقي دول العالم، ضمن منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

1- تعريف سياسة التجارة الخارجية:

من أهم التعاريف للسياسة التجارية نذكر:

- تعريف 1 "ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالإجراءات النقدية والمالية لتحقيق أهداف الدولة."³
- تعريف 2: "الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة

¹غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، ص: 48.

²حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003 ص: 109-110.

³اسامة الفولي، احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998، ص: 197.

والهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن ان نجد أهدافا أخرى؛ التشغيل التام، استقرار الصرف¹.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها " أحد جوانب السياسة الاقتصادية، والتي تتعلق بالتجارة الدولية بالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة، فمنها سياسة الحرية التجارية، أما بالنسبة للإجراءات والتدابير فتراجع أساساً إلى المتطلبات التي تعتمدها الدولة في معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة".

2- أهداف سياسات التجارة الخارجية:

تهدف السياسة التجارية في أي دولة بشكل أساسي إلى تحقيق التوازن الخارجي والذي يعكس بشكل عام حالة ميزان المدفوعات (فائض، عجز)، بالإضافة إلى أهداف أخرى حسب ظروف كل دولة من الدول التي تطبق فيها السياسة التجارية وكذا نموذج السياسة المطبقة (درجة ووزن الحرية والقيود)، ويمكن حصر أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية في الآتي:²

• أهداف اقتصادية:

والتي تتمحور حول تنمية الاقتصاد الوطني بصورة عامة، من خلال حماية الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وتحقيق استقرار أسعار صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات المرجعية، بالإضافة إلى خلق موارد جديدة للخرينة العامة

¹ Maurice Bye, Relation Economique Internationale, Dolloz, Paris, 1971, p : 341.

² مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 30.

وكذا تشجيع الاستثمار من أجل التصدير من خلال التكيف مع التحولات الاقتصادية في الساحة الدولية.

• أهداف سياسية:

من خلال السياسة التجارية المتبناة تسعى العديد من الدول إلى توفير أكبر قدر من الاستقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

• أهداف اجتماعية:

تتمثل في حماية الصحة العامة من خلال تشديد القيود على استيراد بعض السلع؛ مثل المشروبات الكحولية في بعض البلدان ومنع استيراد المواد المخدرة، إلى جانب حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استيراد المنتجات الزراعية المحقق إنتاجها اكتفاءً ذاتياً على المستوى المحلي.

3- أدوات سياسة التجارة الخارجية تعتمد الحكومة بعض الأدوات في التأثير على

حجم التجارة الخارجية من أهمها ما يلي: ¹

أ- الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية ضريبة تفرض عند اجتياز السلع الحدود دخولاً أو خروجاً، وهي تضم الرسوم على الواردات والرسوم على الصادرات، ولكن الأصل أن يكون فرضها على الواردات فقط، ولكن توجد ظروفًا تضطر الدولة فيها إلى فرض الرسوم على الصادرات.

ب- نظام الحصص:

¹ نصير أحمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013، ص ص: 127-129.

بمقتضى هذا النظام تحدد الدولة كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة زمنية معلومة. ويتخذ نظام الحصص عدة صور؛ فقد تفرض الدولة حد أقصى لما يمكن استيراده من السلعة في فترة معينة، ويسمح بالاستيراد بلا قيد ولا شرط في نطاق الكمية المقررة.

ت-سياسة الحظر أو المنع:

يمكن أن تقوم الدولة بحظر استيراد أو تصدير بعض السلع، بالإضافة إلى حظر التعامل مع بعض الدول، ويطلق على هذه السياسة سياسة الحظر أو المنع. ومن أهم الأسباب التي تجعل الدول تلجأ إلى اعتماد هذه السياسة نذكر:

- تحظر الدول التعامل مع رعايا دول الأعداء في أوقات الحروب كما تحظر تصدير السلع التموينية وتلك اللازمة لمواصلة الحرب؛
- تحظر الدولة الاستيراد من دولة أخرى ينتشر فيها وباء لأسباب صحية؛

ث-إعانات التصدير:

يقصد بنظام إعانات التصدير أن تقدم الدولة إعانات إلى منتجي أو مصدري السلع بهدف تمكينهم من تصديرها إلى الخارج بأثمان أقل من أثمان المنافسين الأجانب، والإعانة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، ومن أمثلة الإعانة المباشرة تقرير مبلغ محدد تدفعه الحكومة عن كل كمية أو قيمة مصدرة، وقد أصبح نادراً اللجوء إلى هذه الوسيلة و عوضاً عنها يتم تطبيق نظام الإعانات غير المباشرة، وتتخذ الإعانة إحدى أو بعض الصور التالية:

- ✓ إعفاءات ضريبية: مثل ما تتبعه الحكومة الفرنسية من إعفاء بعض السلع واسعة الاستهلاك من للضريبة.
- ✓ تخفيض في تكاليف النقل بالسكك الحديدية المملوكة للحكومة.
- ✓ منح المنتجين أو المصدرين لهذه السلع قروضاً مصرفية بفائدة قليلة.

✓ قد تدمج الإعانة في الرسم الجمركي المعاد بحيث يرتفع المبلغ الذي يدفع عند التصدير عن الرسم السابق تحصيله عن استيراد المواد الخام.
ج- سياسة الإغراق:

يطلق اصطلاح الإغراق على مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي تحمل المستهلكين الوطنيين أعباء أكبر من الأجانب لتلك الأسواق الأجنبية، إذ يتم البيع في الخارج بأثمان منخفضة كثيراً عن أسعار السوق الداخلية، ولكي يكون البيع في الخارج بثمن أقل إغراقاً يجب توفر ثلاثة شروط وتتمثل في:

- ✓ البيع في الخارج بثمن أقل من أسعار الدولة المصدرة.
- ✓ البيع بثمن أقل عن أسعار الدولة المستوردة
- ✓ البيع بأقل من نفقة الإنتاج في الدولة المصدرة.

وتتماثل سياسة الإغراق مع سياسة إعانات التصدير من حيث الهدف، وهو كسب الأسواق الأجنبية من خلال عرض السلع بأثمان أقل عن تكلفتها الحقيقية.

ح- الإتجار الحكومي:

ويتمثل الإتجار الحكومي في مباشرة الدولة عمليات التصدير والاستيراد بهيئاتها ومؤسساتها، وأن تحل قرارات مختلف السلطات محل قوى السوق (أو جهاز الثمن) في توجيه النشاط الاقتصادي في ميدان التصدير والاستيراد، وقد تحتكر الدولة لنفسها الاحتكار الكامل (كل عمليات التجارة الخارجية) أو الاحتكار الجزئي.

المبحث الثاني: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى كالقروض والإعانات، حيث يمثل واحداً من العوامل الرئيسية التي تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني، سواء من حيث زيادة الإنتاج أو من حيث جلب التقنية، وخلق الكوادر الفنية، وزيادة حجم الإنفاق في كافة القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، يعتبر الاستثمار الأجنبي بنوعيه (الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر) من أهم مصادر التمويل للدول النامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو يمثل حالياً قضية شائكة وغامضة لها مؤيدوها ومعارضوها.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم التعريفات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

- تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار: هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم يشار إليه بالمستثمر المباشر في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر.¹
- تعريف صندوق النقد الدولي يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول مقيم في اقتصاد ما على

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، الكويت، يناير/مارس 2013، ص 06.

مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".¹

• تعريف مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTA) على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)، حيث أن الشركة الأم هي الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة 10% من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع".²

• تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على أنظمة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل؛

¹ Dtersen, j-brticout, linvestissement international, armond colin, mosson, paris, 1996, p: 05.

² حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر (تعريف وقضايا)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص:

- قروض مالية طويلة المدى مقدمة من طرف الشركة الأم لإحدى فروعها في الخارج.¹

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: " هو ذلك الاستثمار الذي يتجسد من طرف مستثمر أجنبي وعلى أرض الواقع مع شرط الإدارة والإشراف بشكل مستقل أو بشكل مشترك، حيث تقوم على تحويلات مالية ونقدية من بلد لآخر بهدف إقامة مشروع، اذ يعتبر حركة من حركات رؤوس الأموال على المدى الطويل، وهذا المستثمر يتخذ عدة صفات (عمومي، طبيعي، أو معنوي)، بالإضافة إلى أنها تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية".

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص تميزه عن باقي الاستثمارات

أهمها:²

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج؛
- إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، ونظراً للصلاحيات المخولة له (حق الرقابة والتسيير والإشراف) فهو يتحملها؛

¹ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الادارة والاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص: 227.

² طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 1997، ص: 16.

- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنجاز أو تطوير فرع أو إنشاء شركة جديدة؛
- يعد الاستغلال الأمثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة إذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائداً؛
- يسمح للبلدان المستضيفة له اللجوء إلى أسواق التصدير التي كانت مغلفة أمامها، بفضل الشركات الدولية التي تمثل شبكات التسويق والتوزيع العالمية وأيضاً بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها لمستوى كفاءتها الإنتاجية، مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عملية زيادة في المصادر المالية للدولة خاصة في ظل تقلص اعتماد الدول على المديونية الخارجية، وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها، وبالتالي المساهمة في سد فجوة الادخار، وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة،¹ وتتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

- أنه يعد قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً بالإضافة إلى إمداد الدولة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول مثل رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية؛

¹ نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي fdi في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي)، اطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات مقدمة الى مجلس جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص ص: 31-40.

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إذ لا يؤدي فقط إلى توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة فحسب بل يسمح بنقل التكنولوجيا والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدماً إلى جانب المتلقي؛
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في مجال التنمية البشرية حيث يتم خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة وهو ما يعمل على حل جزء من مشكلة البطالة؛
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتها.
- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة تشابك العلاقات التي تربط بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية وهو ما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وكفاءة إدارة هذه الشركات كما ينعكس ذلك على تطوير مؤسسات البيع المحلية التي تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.¹
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول المستضيفة، وتتحسن حالة الميزان التجاري من خلال تخفيض الواردات من ناحية وزيادة الصادرات من ناحية أخرى.²

¹ زينب حسين عوض، الاقتصاد الدولي (نظرة على بعض النقديت)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1990، ص: 78.

² بله باسي زكرياء، موقع الاستثمار الأجنبي المباشر من المسؤولية الاجتماعية في البلدان العربية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنييل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، الجزائر، 2020/2019، ص: 14.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه ومحدداته

أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت وتنوعت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

أ. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية:

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

○ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تتمثل في إنشاء الشركات متعددة الجنسيات لفروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ووفق اتفاقيات البلد المضيف، يتم تنظيم العلاقة بين المقر الرئيسي والفروع حسب اختصاصات وصلاحيات الفروع والتفويض الموكل إليه ونوع النشاط، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناءً على عملية نقل المؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين.¹

○ الاستثمار المشترك:

يرى البعض أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية... الخ؛ ولا تقتصر على حصة في رأس المال. البعض الآخر فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على علامات إنتاجية أو

¹ عبد السلام ابو قحف، مقدمة في ادارة الاعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص: 25.

تسويقية تتم في دول أجنبية، ويجب أن يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليها.¹

ب. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:

- ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.²
- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل أساساً في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية... الخ.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار تكون في شكل خدمات مثل (الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين ومكاتب الدراسات والفنادق... الخ) ولا تكون في شكل سلع مادية.

ثانياً: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونجد فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

¹ نفس المرجع السابق، ص ص: 104-105.

² عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008، ص ص: 52-53.

أ- دوافع المستثمر الأجنبي:

- من أهم دوافع ومحفزات المستثمر الأجنبي لاتخاذ قرار الاستثمار تكمن في النقاط التالية:¹
- التركيز في البحث عن استثمارات ذات ضرائب معدومة أو منخفضة؛
 - استنفاد المخزون السلعي الراكد؛
 - التخلص من التكنولوجيا القديمة؛
 - التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم؛
 - البحث عن أسواق جديدة؛
 - النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية؛
 - اختيار المنتجات الجديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف؛
 - البحث عن أرباح أسواق جديدة؛
 - الاستفادة من الأجور المنخفضة للعمالة بالدولة المضيفة؛
 - استغلال المواد الخام المتاحة في الدولة المضيفة؛
 - الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة؛
 - استغلال بعض الاستثمارات المتاحة.

ب-دوافع الدولة المضيفة:

من أهم دوافع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب المستثمرين

الأجانب ما يلي:²

- تنمية التجارة الخارجية؛
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة؛

¹ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص: 35.

² فرحي عقيلة، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2014، ص: 15.

- توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛
- تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة؛
- التوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة والتأمين والمصارف؛
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛
- جذب الاستثمارات الدولية؛
- الحصول على التكنولوجيا؛
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بينت النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية، التي تستهدف قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن لبعض العوامل دوراً أساسياً وفعالاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب العوامل المساعدة والثانوية في جذب الاستثمارات، كما أن بعضها يشكل عائقاً للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة إذا لم يكن هناك حافزاً ومزايا تجعل المستثمر الأجنبي يفكر في إقامتها، إذ تبذل العديد من الدول جهداً كبيراً في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إدراكها أن بعض العوامل مهمة وكافية في استقطاب الاستثمارات.

أ- حجم السوق واحتمالات النمو:

من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حجم السوق واحتمالات النمو، فكلما كبر حجم السوق الحالي يزيد من الحاجة إلى تدفق الاستثمار ولقياس حجم السوق المحلية يمكن الاستعانة بـ: عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من

النتاج المحلي الاجمالي، حيث أن المقياس الأول يعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، أما المقياس الثاني فيمكن اعتباره مؤشراً للطلب الجاري.¹

ب- سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

من أهم العناصر التي تشجع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، فهي تعطي متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي تتمثل في إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، ويتم تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري للوصول إلى هذه البيئة.²

ب- الانفتاح التجاري:

يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات المفتوحة، وبعبارة أخرى عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق، إذ يهتم المستثمر الأجنبي بالكفاءة الاقتصادية بعيداً عن فرض القيود بهدف تحقيق أفضل ربحية ممكنة.³

ت- البنية التحتية:

من أهم المحددات الرئيسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة توفر بنية تحتية ملائمة، حيث أنها تساعد في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر وكذا رفع معدل

¹ اميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 34-35.

² غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاردن، 2006، ص: 63.

³ نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر (الاسكندرية)، 2007، ص: 87.

العائد على الاستثمار، ويأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة فهي تضمن سهولة عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز كما أنها تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين المركز الرئيسي في الدولة الأم وفروع الشركة في الدولة المضيفة.¹

ث-موارد بشرية مؤهلة:

للشركات متعددة الجنسية دوراً فعالاً في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الموجودة في الدول المضيفة وتستفيد الصناعة من هذه التكنولوجيا حسب قدرتها على استيعابها والتأقلم معها، وتشمل الكفاءات البشرية قدرات مختلفة (فنية، إدارية وتنظيمية) ونجد أن التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، إذ تزيد مهارة العمالة بارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب.²

ج- الحوافز المالية والتمويلية: لحوافز الاستثمار التي تقدمها الدول النامية للمستثمر الأجنبي (حوافز مالية، تمويلية) دوراً محدوداً في استقطاب الاستثمار الأجنبي، خاصة عندما يتم منح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن عدم وجود المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار.³

- حوافز مالية: وتتمثل أساساً في الحوافز الضريبية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، ائتمانات ضريبية للاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى حوافز

¹ اميرة حسب الله، مرجع سابق، ص: 38.

² اميرة حسب الله، مرجع سابق، ص: 48.

³ منور أوسريير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2005، ص:

التصدير، بالإضافة إلى الحوافز الخاصة التي يتم تطبيقها لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

- حوافز تمويلية: تتمثل في الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية كجزء من تكلفة رأس المال، الانتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة.

خ- الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسياً للشركات متعددة الجنسيات التي تهدف إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، حيث تكون الدول التي تتميز بناتج محلي كبير ملائمة جداً لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار والتي تدخل إلى أسواق الدول المضيفة عبر إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، كما يساعد كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصادات الحجم.¹

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل من باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة المختلفة، نظراً للمزايا التي تجنى من هذا النوع وتتمثل في دفع عجلة النمو

¹ عمر صفقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 51.

الاقتصادي، ولكن ذلك لا يعني خلوه من العيوب التي يمكن وقوعها ومنه سوف نتناول الايجابيات والسلبيات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنافس الدول لاستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دوره الإيجابي في التالي:

1- بالنسبة للدولة المضيفة: من خلال تحقيق الآتي:

- إن ما يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء قد يؤدي بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي (البنية الأساسية)؛
- يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي؛
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية منها والخاصة، حيث يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة؛¹
- جلب الخبرات والمهارات وتدريب العاملين والمعرفة التكنولوجية يساعد على نقل التكنولوجيا؛

¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، (دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والسعودية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 165.

- يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدول المضيفة؛¹
- زيادة نشاط المؤسسات الأجنبية عن طريق فرض ضرائب على أرباحها يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة؛
- جلب اليد العاملة المؤهلة، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والأعمال الاقتصادية؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق استغلال فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.²

2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- من أهم المحددات التي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري ما يأتي:
- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد وأرباح؛
- تفضل الشركة الأجنبية الاستثمار المشترك في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض المجالات الحساسة، كالزراعة والبتترول؛
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها؛³

¹ كريم سالم، حسين الغالبي، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية (اتجاهاته ومحدداته)، المجلد (8)، العدد (3)، 2006، ص: 28.

² ابراهيم متولي، حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص: 155.

³ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، دار الجامعة، مصر، 2003، ص: 368.

- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والتي تنجم عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة؛
- يسهل على الشركة الأجنبية حل مشكلة اللغة والعلاقات مع العمال وغيرها من المشاكل المختلفة في وجود شريك وطني في المشروع الاستثماري؛
- تخفيض حدوث التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ونقلها إلى الدول المضيفة.¹

ثانياً: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إلى جانب وجود إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعددة هناك سلبيات لهذا النوع من الاستثمار ومن أهم هذه الآثار نذكر ما يلي:

1- بالنسبة للدول المضيفة:

- استنزاف الموارد المتاحة، والثروات الطبيعية وتحويلها للدولة الأم؛
- تركيز المستثمرين على القطاعات الاستخراجية دون مراعاة القطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها؛
- حرمان الدول النامية من مزايا التحكم في طرق التسيير الحديثة، والتكنولوجيا، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الاستثمار؛

¹ يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004، ص: 78.

- اعتماد الشركات الأجنبية على تقنيات إنتاج كثيفة رأس المال والتقنية التكنولوجية وقليلة العمالة بسبب زيادة البطالة وهو ما يتناقض وطبيعة اقتصادات الدول النامية؛
- قد يسيطر المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال: في فرنسا يهيمن الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا يسيطر على 78% من قطاع الهندسة الكهربائية؛
- يؤثر اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف سلباً في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.¹

2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- ضياع فرصة العمل في الدولة الأم؛
- قد يؤثر الانخفاض في القدرات المالية والفنية سلباً على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل؛
- احتمال التأميم وما ينجم عنه من نزع الملكية؛
- عندما يتمثل الطرف الوطني في الحكومة، يمكن أن تضع شروطاً صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي؛
- خفض فرص التصدير للدولة الأم؛
- يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس مال كبير؛

¹ طاهر مرسي عطية، إدارة الاعمال الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص ص: 250-251.

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الاستثماري.¹

بصفة عامة الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من بلد لآخر لاختلاف الإمكانيات، الأوضاع، ومستوى التنمية في هذه الدول إلى جانب شكل الاستثمار كنوع القطاع المستثمر فيه والنشاط المستهدف.

¹ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولية، مرجع سابق، ص: 383-384.

المبحث الثالث: دور السياسة الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمارس السياسات الاقتصادية دوراً هاماً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات، التي تعتمدها الحكومات للتأثير على قرارات استثمار الأجانب في الدول المضيفة.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يكمن الدور الأساس للسياسة النقدية في تأثيرها على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لأي دول مضيفة من خلال تأثيرها على مجموعة من المتغيرات الكلية، والتي تعتبر أساسية في اتخاذ قرار الاستثمار من طرف المستثمر الأجنبي وهي:

أولاً: سعر الصرف

نظراً للدور الذي يمارسه سعر الصرف في الانفتاح الاقتصادي بشكل عام، خاصة وأنه يؤثر على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتجارة الدولية، تدفقات رؤوس الأموال، الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم وغيرها، فهو يعتبر من أهم متغيرات السياسة النقدية، ومن المخاطر المتوقعة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات الأجنبية بشكل عام مخاطر عدم استقرار أسعار الصرف¹، وتنشأ بسبب حساسية التدفقات النقدية الدولية لتقلبات أسعار الصرف والتي تتحرر بفعل عوامل السوق، لهذا تعتبر تقلبات أسعار الصرف من المحددات الرئيسية لعملية الاستثمار في الخارج، على اعتبار أن المستثمر يتحدد ربحه وخسارته إذا ما أراد بعد انتهاء فترة الاستثمار تحويل قيمة الاستثمارات الخارجية إلى الوطن أو إلى دولة أجنبية أخرى، ففي حالة انخفاض سعر العملة الأجنبية التي يستثمر فيها أمواله فإن المستثمر يفقد قيمة الأرباح التي حققها أو حتى جزء من قيمة رأس المال

¹ Rana Ejaz Ail Khan, Rashid Sattar, Hafeezur Rehman, Effectiveness of Exchange Rate in Pakistan, causality analysis, Rak.j.cammer,soc, sci, 2012 vol, 6 (1), p : 83.

الأصلي، والعكس صحيح أي أن ارتفاع أسعار الصرف إضافة إلى زيادة قيمة الأرباح التي حققها نتيجة عملية الاستثمار في الخارج ترفع من ربحية هذا المستثمر.¹

وتستهدف الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة أسعار صرف عملاتها بطريقة مرنة بهدف الحد من التقلبات في سعر الصرف الحقيقي مقارنة بضوابط تدفقات رأس المال غير المستقرة. وتعد هذه الطريقة من أفضل الخيارات بالنسبة لمعظم البلدان النامية، حيث أن استخدام سياسة صرف مرنة يوفر العديد من المزايا من بينها أن سياسة الصرف هذه تعزل العرض النقدي عن التدفقات إلى الداخل، وكلما كانت مرونة سعر الصرف أكبر كلما كان عرض النقد واستقلالية السياسة النقدية أكبر.

في المقابل فإن التقلبات الحادة في أسعار الصرف تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تزيد من حالة اللايقين لدى المستثمر الأجنبي، خصوصاً أنها لا تضمن تحقيق مستوى معقول في الأرباح حيث أنها تؤثر بشكل كبير على تكاليف عوامل الإنتاج والعوائد الحقيقية، وبعبارة أخرى فإن التقلبات في أسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري كونها تصعب من عملية القيام بدراسة الجدوى، بالإضافة إلى أن انخفاض سعر الصرف ينتج عنه ارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع التكاليف، مما ينعكس سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر.²

ثانياً: معدل التضخم

يعتبر انخفاض معدل التضخم مؤشراً لاستقرار الاقتصاد الداخلي في الدولة المضيفة، حيث أن عجز الحكومة في تحقيق اتزان في ميزانيتها ينتج عن ارتفاع معدل التضخم

¹ غربي ياسين سي الأخضر، نوي طه حسين، علاقة صرف دينار/دولار بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص: 223.

² بن قويدر حياة، فعالية السياسة النقدية ودورها في جذب الاستثمارات بالقطاعات الخدمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص: 100-102.

بالإضافة إلى فشل البنك المركزي في تقديم سياسة نقدية مناسبة، وبالتالي يتوقع أن يكون لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن التغيرات في معدلات التضخم في الدولة المحلية أو الأجنبية تتوقع تغيراً في صافي العائدات بالإضافة إلى قرارات الاستثمار المثالية، فإيجاد مجموعة من المتغيرات القابلة للمشاهدة وتحمل علاقة مستقرة طويلة الأجل مع التضخم هي الخطوة العملية المهمة في عملية تبني استراتيجية تضخم مستهدفة، لذلك يجب على السياسة النقدية أن تتبنى شكلاً من أشكال التضخم المستهدف، ويجب على صانعي هذه السياسة أن يتذكروا الهدف الطويل الأجل من التضخم عندما يضعونها، نظراً للاعتقاد السائد بعدم كفاية النماذج والمنهجيات الحالية.¹

ثالثاً: معدل الفائدة

تعد معدلات الفائدة من بين الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود ويتمثل الدور الأساس لمعدلات الفائدة في المساهمة في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة من المدخرات بين الاستثمارات المختلفة، إذ بالنسبة لأثر معدل الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فتوجد وجهات نظر متباينة على المستويين النظري والتجريبي، وطبقاً للنظرية الكينزية والنيوكلاسيكية، فإن تخفيض معدلات الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، أما في الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج "ماكينون- شو" في أوائل السبعينات من القرن العشرين وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في معدل الفائدة وتحرير القطاع المالي واتباع سياسة نقدية تعمل على رفع معدلات الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن معدلات الفائدة ستساهم في زيادة الادخار، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفاء لهذه المدخرات على

¹ صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 2، ص: 17.

أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي فإن التطبيق العملي لسياسات معدلات الفائدة في الدول النامية قد أظهر وجود اختلاف بين الباحثين حول الآثار الناجمة عن التغيرات في معدل الفائدة على الاستثمار بشكل عام.¹

المطلب الثاني: دور سياسات الميزانية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

1- النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار:

من خلال دعم وتشجيع النفقات الرأسمالية للدولة فإنها تؤثر على الاستثمار الخاص له، وإذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية بشكل خاص، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار وتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام، أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، ولأن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية إما لارتفاع تكاليفها أو لانخفاض العائد في بعضها، فالدولة تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله.²

2- النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار:

¹ دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص: 181-182.

² سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

تعتبر النفقات التحويلية عن النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة، وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام¹:

- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين؛
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تقدمها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى؛
- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية... الخ؛
- كما يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، حيث تزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل بالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضاً من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذي أتقنوه، إذ يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى والتقدم الفني، الأمر الذي يسهل الحصول على ما يحتاج إليه المستثمرين والمنتجين من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور، إذ يمكن أيضاً لهذه النفقة أن تدفع إلى زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الانتاجية.

¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص: 374.

وبشكل عام يتمحور دور السياسة الإنفاقية للحكومات في تحفيز الاستثمارات من خلال جملة من النقاط يمكن حصر أهمها في الآتي:

- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجاتي القطاع الخاص: مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك.
- منح البحث والتطوير: تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة وابتكار منتجات جديدة.
- منح التوظيف: حيث تقوم الدولة بتقديم منح نقدية للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات.
- منح النقل: وتحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- توفير الأراضي مجاناً وبأسعار منخفضة: هذا الدعم يشجع على الاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية.
- منح التنمية: وذلك من خلال التشجيع على استخدام التقنيات الحديثة، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.
- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي لكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تحقق ربحية ملائمة.
- الإنفاق على مشاريع البنية التحتية: وتشمل كل من قطاع النقل، قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأنترنت، قطاع التعليم، قطاع الطاقة والموارد المائية،

وبالتالي من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الانفاق العام تتجه نحو تقنية البنية الأساسية.¹

2. السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تحليل الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية او المحلية من خلال النقاط التالية:

- الحوافز الضريبية؛
- الإعفاءات الضريبية: هو عبارة عن اسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين؛
- التخفيضات الضريبية: هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، وبصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- المعدلات التمييزية: يقصد بها تصميم جدول الأسعار الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع؛
- نظام الاهتلاك المعجل: يعرف نظام الاهتلاك المعجل على أنه كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة عمرها الإنتاجي؛ أي إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وهي التقنية والوسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة.

¹ أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2017، ص113-

كذلك، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إهمال دور الضريبة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتكاملة في الأدبيات الأوروبية بعض الشيء، حتى تم اكتشاف تبني السياسة المالية عبر السلطات الإيرلندية بعد انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بوقت قصير، حيث كانت عملية استقطاب مقدار كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الزيادة الهامة في الازدهار في هذه الدولة مقارنة بالدول الأخرى (اليونان، البرتغال وإسبانيا)، إذ سجلت نفس المستوى من التطور الاقتصادي حتى أن ممثلي الحكومات التي أعادت إصلاح أنظمة ضريبة الدخل لشركاتها (خفض الضريبة)

وفي هذا الإطار، كثيراً ما أكدت الدراسات أن السياسة الضريبية المتساهلة تحدد بشكل كبير معظم التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولها، إلا أن هناك خلاف أو تباين من الناحية العلمية على عملية تقييم أثر العملية الضريبية على موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الواضح أن مستوى الحوافز الضريبية للشركات تستخدم آليات مختلفة في الغالب نقل الاعتمادات المالية من أجل نقل جزء من الاعتماد الضريبي من دولة إلى أخرى.¹

المطلب الثالث: دور سياسة التجارة الخارجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تؤثر السياسة التجارية على متغيري حجم الصادرات والواردات من خلال تأثيرها على تكاليفها، كما أنها تعتبر من العوامل الرئيسة التي تؤثر على كل من وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وهي من أهم الأمور التي يتم مراعاتها من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستخدم مرافق الدولة المضيفة في عمليات الإنتاج والتوزيع والتصدير، وحسب كل دولة، تختلف السياسات التجارية المنتهجة وخصائصها الاقتصادية، فقد تكون السياسة

¹ سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص: 125 - 127.

التجارية تحررية تركز على جعل العملات قابلة للتحويل وتخفيف الأعباء الجمركية في بعض الدول، أو حمائية ضد التدفقات الحرة للتجارة الدولية في دول أخرى لأغراض محددة كحماية الصناعات الناشئة فيها أو غيرها من الأهداف، ومنه فيما يخص العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تمييز رأيين:

1- الرأي الأول:

يرى أن القيود التجارية والسياسة الحمائية ستؤدي إلى مزيد من التدفقات لرأس المال الأجنبي للاستثمار في الداخل، إذ ترى هذه المجموعة أن القيود الجمركية وغير الجمركية التي تقوم الدول بفرضها على وارداتها تؤثر تأثيراً مباشراً على قرار الاختيار بين شكل التصدير وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنه في حالة وجود الحواجز لا تكون عمليات التصدير متاحة بالمستويات المرغوبة، لأن هذه الحواجز تعمل على الحد من الكمية المصدرة إن لم تلغها إطلاقاً، وهو ما يفسح مجالاً واسعاً أمام خيار الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي قد ترى فيه الدولة المضيئة نفسها بديلاً مشجعاً لارتفاع النمو الاقتصادي ومحققاً لتوازن ميزان مدفوعاتها، ومن جهتها ترى فيه المؤسسة المستثمرة بديلاً لخفض كل من التكاليف التي تنجم عن الحواجز المفروضة والتكاليف التي تنجم عن عمليات النقل في حالة التصدير.

2- الرأي الثاني:

ترى هذه المجموعة أن من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج، فالاتفاقيات التجارية تسهم في تشجيع التدفقات الاستثمارية إما بين الدول الأعضاء أو من خارج الاتفاقية، إذ أنه في حالة الاتحاد الجمركي توجد سوقاً واحدة داخل جدار التعريفات الجمركية الخارجية الموحدة من الممكن أن تزيد من الحافز لدى المستثمرين الأجانب للولوج فيما يعرف بالقفزة التعريفية إذا كانت التعريفات

الخارجية الموحدة أعلى من التعريف السابقة بالنسبة لبعض الدول، كما أن الحد من تشوهات الإنتاج داخل دول الاتفاق يمكن أن يزيد الكم الإجمالي للاستثمار الذي يمنحه المستثمرون في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أن الزيادة التي يمكن أن يحدثها تحرير التجارة في حجم السوق تمكن من ارتفاع كمية الاستثمار سواءً من جانب المستثمرين الداخليين أو الخارجيين، وهو الأثر الذي ينطوي على أهمية خاصة للاستثمارات الكبيرة، حيث اعتمدت السياسة الانفتاحية التي تم انتهاجها من قبل معظم الأهداف على إزالة الحوافز السلبية للتصدير وخفض الحواجز التجارية وجعل العملات قابلة للتحويل، وقد عززت تلك الاستراتيجية الاستخدام المناسب للموارد، إذ أن إلغاء النظم الإدارية المتعلقة بتراخيص الاستيراد والقيود على النقد الأجنبي يجعل أصحاب المشاريع يتحولون عن الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى مجرد تحقيق ريع استثماري ويوجههم إلى إنتاج السلع القابلة للتسويق، وهذه الشركات تستفيد من نقل التكنولوجيا ومن الاحتكاك بالخبرة الأجنبية نظراً لوجود حافز واضح يدفع شركات التصدير إلى مسايرة التقنيات الحديثة وتحسين الإدارة.¹

¹ دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 183-185.

خلاصة:

تم من خلال هذا الفصل محاولة عرض أهم الأسس النظرية والمتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الاقتصادية الكلية، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها بناء على ما تم تناوله ما يلي:

- السياسات الاقتصادية الكلية تعرف بأنها مجموعة الاجراءات والوسائل والقرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو جملة من الأهداف المسطرة مسبقاً؛

- يتمثل دور سياسات الميزانية بأدواتها المختلفة (النفقات، الإيرادات، رصيد الموازنة العامة) في تنمية وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، فالضرائب تعد من بين أهم محددات عوائد الاستثمار، فالمستثمر الأجنبي يولي اهتماماً بالغاً للحوافز الجبائية المتوقعة في الدولة المستضيفة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالإعانات التي تمنحها الحكومات للمستثمرين الأجانب (النفقات الجبائية) تمثل أحد العوامل التي تحفز المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار، من جهة أخرى فنفقات الحكومة فيما يتعلق بالبنية التحتية عامل رئيس في استقطاب المستثمرين، فتوفر شبكات النقل بمختلف أنواعها على سبيل المثال يمكن أن يرفع العائد على الاستثمار من خلال تخفيض النقل.

- إن استقرار الأوضاع النقدية بمثابة مرآة تعكس بوضوح مدى استقرار الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي في أي دولة، فانخفاض معدلات التضخم واستقرارها خلال فترات زمنية طويلة يمثل للمستثمر الأجنبي نوعاً من الضمان في تحقيق فوائد حقيقية موجبة وأسعار صرف مستقرة، في المقابل فإن تذبذب أسعار وارتفاع معدلات التضخم تؤثر بشكل كبير وبصورة سلبية على المناخ الاستثماري في أي دولة وبالتالي على قرارات الاستثمار.

- يمكن للسلطات العمومية التأثير على حجم التعاملات التجارية مع العالم الخارجي من خلال التأثير على تكاليف كل من الواردات والصادرات، وينعكس هذا الأثر بشكل مباشر على كل من أسعار الصرف وميزان المدفوعات، وهذه الأخيرة من بين العوامل التي تعنى باهتمام المستثمر الأجنبي الذي سيستخدم مرافق الدولة المضيفة في عمليات الإنتاج، التوزيع والتصدير.

السياسات
الفصل الثاني: الاستثمار
الاقتصادية و
الأجنبي المباشر على
الدراسات السابقة

تمهيد:

حظيت العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام واضح في المجال الاقتصادي، ترجمة في عدد كبير من الأبحاث الأكاديمية النظرية والتطبيقية؛ حيث أن توجيه السياسات الاقتصادية لاستقطاب المستثمر الأجنبي، يخدم بشكل مباشر الاقتصادات المستضيفة من خلال تنويع مصادر تمويل هذه الأخيرة واستيراد التكنولوجيات الحديثة بأقل التكاليف.

وقد تم وفق المنهجية المعتمدة تخصيص هذه الجزئية من الأطروحة (الفصل الثاني) لمراجعة الدراسات الأكاديمية السابقة ذات الصلة بموضوع الإشكالية محل البحث، بهدف استخلاص النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسات مع توضيح أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وقد تم تبويب هذه الدراسات حسب كونها مصادر أجنبية، عربية أو محلية.

وعليه تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية الأجنبية

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية العربية

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية المحلية

المبحث الأول: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية الأجنبية

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على عرض أهم الدراسات الأجنبية وفقا لتسلسلها الزمني مع محاولة عرض الأسلوب أو المنهج القياسي المعتمد في هذه الأخيرة، وكذا أهم النتائج المتوصل إليها من خلالها؛ ليتم بعد ذلك إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

في حدود إطلاع الطالب على الأدبيات التطبيقية الأجنبية التي تناولت إشكالية البحث الذي بين أيدينا بشكل كلي أو جزئي، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الظرفية وأثرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعات مختلفة من الدول وخلال فترات زمنية متباينة، يمكن حصر أهم الدراسات فيما يلي:

الدراسة الأولى: ¹(Bashir and all, 2021)

تبحث هذه الدراسة في دور العوامل المؤسسية والحوكمة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) ودول مينت (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا). تتمثل إحدى المساهمات الأساسية للورقة في إجراء دراسة تجريبية للعلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ضوء عوامل الاقتصاد الكلي والعوامل المؤسسية.

لفحص السرد المقترح بشكل تجريبي، تستخدم الورقة بيانات سنوية عن 9 دول من مجموعة بريكس ومينت تغطي الفترة من 1990 إلى 2017.

¹ Bashir, Muhammad Adnan, et al. The role of macroeconomic and institutional factors in foreign direct investment and economic growth: empirical evidence in the context of emerging economies. Global & Local Economic Review, V: 24. N: 2, 2021, p: 67-98.

فيما يخص الأسلوب القياسي المعتمد في الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM) وتقنيات الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً، حيث يمكن لكلتا الطريقتين توفير نتائج قوية ومتسقة. تكشف النتائج التجريبية أنه إلى جانب بيئة الاقتصاد الكلي، تؤثر العوامل المؤسسية والمتعلقة بالحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدرجة كبيرة بالنسبة لبلدان البريكس، مما يبرز أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وحجم الحكومة وقوة النظام القانوني تؤثر بشكل إيجابي على النمو بالنسبة للمجموعة الأولى من الدول.

من ناحية أخرى تكشف النتائج التي توصلنا إليها لبلدان (MINT) أن البيئة المؤسسية والمتغيرات الاقتصادية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، وبشكل عام تخلص الورقة إلى استنتاجات ومناقشة للأثار ذات الصلة لمساعدة الاقتصادات الناشئة على تحقيق أهدافها الاقتصادية الاستراتيجية.

الدراسة الثانية: ¹(AWAD, 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق هل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا تتأثر بسياسات الاقتصاد الكلي لهذا البلد، وأي دور تلعبه هذه الأخيرة في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا، حيث تخطط ماليزيا لأن تصبح اقتصاداً عالي الدخل في السنوات القادمة من خلال ما يسمى ETP (برنامج التحول الاقتصادي). لتحقيق ذلك؛ تحتاج ماليزيا إلى مستوى كافٍ من رأس المال الأجنبي، وبالتالي فهي تنفذ مبادرات استثمارية مناسبة لتحفيز النشاط الاقتصادي. وقد تمكنت ماليزيا من جذب عدد قليل من المستثمرين الأجانب مع تدفق كمية صغيرة نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد،

¹ Awad, Atif. Foreign direct investment inflows to Malaysia: Do macroeconomic policies matter?. Journal of International Studies, V: 13.N: 01, 2020, p: 196-211.

وبناء عليه فإن توقعات برنامج التحول الاقتصادي (ETP) الذي يعتمد بشدة على الاستثمار الأجنبي المباشر قد تواجه تحدياً كبيراً.

كما أسلف الذكر فهذه الورقة تحلل كيف يمكن أن تؤثر عوامل الاقتصاد الكلي المختارة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا. تم استخدام تقنية ARDL (الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة) مع VAR (نموذج أشعة الانحدار الذاتي) على البيانات السنوية الممتدة (1970-2017).

وتوصلت الدراسة في الأجل الطويل أن كل من سعر صرف العملة المحلية، الانفتاح التجاري ومعدل التضخم وتكلفة العمالة لها تأثير سلبي كبير على التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا. وعلى العكس من ذلك أسهمت متغيرات معدل الفائدة الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في خلق آثار إيجابية كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة بأنه عندما تهدف إلى خلق بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، من الضروري أن تنظر الحكومات عن كثب في سياسات الاقتصاد الكلي التي تخفض كلاً من تكاليف الإنتاج والمعاملات للشركات متعددة الجنسيات.

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين أعلاه من خلال الجدول التالي:

جدول (1-2): مقارنة بين الدراسة السابقة الأجنبية والدراسة الحالية (الدراسة الأولى والثانية)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	تحلل كيف يمكن أن تؤثر عوامل الاقتصاد الكلي المختارة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا	دور العوامل المؤسسية والحوكمة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	الهدف
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	ماليزيا	دول بريكس - مينت	عينة الدراسة
2019-1995	2017-1970	2017-1990	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	نموذجي الانحدار الذاتي (VAR - ARDL)	نماذج بانل الديناميكية	الأدوات المستخدمة
	في الأجل الطويل كل من سعر صرف العملة المحلية، الانفتاح التجاري ومعدل التضخم وتكلفة العمالة تأثير سلبي كبير على التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا، وعلى العكس	إلى جانب بيئة الاقتصاد الكلي، تؤثر العوامل المؤسسية والمتعلقة بالحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدرجة كبيرة بالنسبة لبلدان	النتائج

	من ذلك أسهمت متغيرات معدل الفائدة الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في خلق آثار إيجابية كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر	البريكس، مما يبرز أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وحجم الحكومة وقوة النظام القانوني تؤثر بشكل إيجابي على النمو بالنسبة للمجموعة الأولى من الدول	
--	--	---	--

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

الدراسة الثالثة: (Sujit and all, 2021)¹

تحلل هذه الدراسة تأثير عوامل الاقتصاد الكلي والحوكمة والمخاطر على كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فيما يتعلق بسوق الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960-2019)؛ إذ اعتمدت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، وقد تم الحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الكلي والمخاطر من قاعدة بيانات الاحتياطي الفيدرالي للبيانات الاقتصادية (FRED). كما تم جمع بيانات الحوكمة من قاعدة بيانات حوكمة البنك الدولي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- أن استثمارات البنية التحتية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يؤدي ارتفاع صرف الدولار مقابل اليورو إلى زيادة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة؛
- إن استثمارات البحث والتطوير تعتبر عاملاً هاماً يسهم في تعزيز نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الصادرات والواردات من العوامل الهامة التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.
- للتضخم تأثير سلبي على لوائح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ Sujit, K. S., B. Rajesh Kumar, and Sarbjit Singh Oberoi. "Impact of Macroeconomic, Governance and Risk Factors on FDI Intensity—An Empirical Analysis." Journal of Risk and Financial Management V: 13.N : 12, 2020, p: 1-14.

- يميل نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات إلى الانخفاض عندما تكون مستويات الفساد أعلى في البلاد. وكلما ارتفع تصور الحوكمة من حيث صوت المواطنين ومساءلتهم زاد الميل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يرتبط تصور فعالية التزام الحكومة بجودة الخدمات العامة والمدنية ارتباطاً مباشراً بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الرابعة: (Wong and all, 2019)¹

أصبحت منطقة الآسيان واحدة من أكثر مناطق الاستثمار جاذبية في العالم النامي والتي جذبت قدراً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، ومع ذلك فقد أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى منطقة الآسيان تقلباً متزايداً مما أعطى حافزاً متجدداً لبحث الاهتمام بالروابط بين سياسات الاقتصاد الكلي وسعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الرابطة. فهذه الدراسة تبحث في العلاقة طويلة المدى بين سياسة الاقتصاد الكلي وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا المختارة التي تضم أربعة بلدان من عام 1995 إلى عام 2015.

اعتمد التحليل على اختبار جذر الوحدة لبيانات بانل، واختبار التكامل المشترك، ومقدر المربعات الصغرى العادية المعدلة كلياً، ومقدر المربعات الصغرى العادية الديناميكية.

تظهر النتائج أن السياسات المالية والنقدية، وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر متداخلة مع مجموعة البلدان بأكملها. علاوة على ذلك، تكشف تقديرات الأجل

¹ Wong, Mei Foong, et al. "Macroeconomic policy and exchange rate impacts on the foreign direct investment in ASEAN economies." International Journal of Economic Policy in Emerging Economies, Vol: 12.N: 1, 2019, p; 1-10.

الطويل أن العلاقة بين سياسة الاقتصاد الكلي وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية في دول العينة، ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين أعلاه من خلال الجدول التالي:

جدول (2-2): مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية (الدراسة الثالثة والرابعة)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		الهدف
	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	تبحث هذه الدراسة في العلاقة طويلة المدى بين سياسة الاقتصاد الكلي وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر	تأثير عوامل الاقتصاد الكلي والحوكمة والمخاطر على كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	ASEAN	الولايات المتحدة الأمريكية	عينة الدراسة
2019-1995	1995-2015	2019-1960	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	نماذج بانل الديناميكية	نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة	الأدوات المستخدمة
	تظهر النتائج أن السياسات المالية والنقدية، وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر متداخلة مع مجموعة البلدان بأكملها. علاوة على ذلك، تكشف تقديرات الاجل الطويل أن العلاقة بين سياسة الاقتصاد الكلي وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية في دول العينة	أن كل من استثمارات البنية التحتية، ارتفاع سعر الدولار مقابل اليورو، الانفتاح التجاري إلى واستثمارات البحث والتطوير زيادة نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة، في حين	النتائج

		للتضخم تأثير سلبي على لوائح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	
--	--	---	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

5- الدراسة الخامسة: ¹(Ndugbu and all, 2017)

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس يتمحور حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة الأفريقية الذي لا يزال مخيباً للآمال وغير منتظم، على الرغم من الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي في أفريقيا خلال تسعينات القرن الماضي، وبالتالي فالإشكال المطروح يتعلق بالسياسات المناسبة لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

استخدم البحث نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية الخاصة لاستكشاف ما إذا كانت المحددات النمطية للاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بالطرق التقليدية، استناداً إلى مجموعة بيانات طويلة لـ 29 دولة أفريقية خلال الفترة من 1975 إلى 1999، تحدد الورقة العوامل التالية باعتبارها مهمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا: النمو الاقتصادي، والتضخم، وانفتاح الاقتصاد، والاحتياجات الدولية، وتوافر الموارد الطبيعية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود تفاوت واضح في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان الأفريقية.
- النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار يعززان بالفعل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا. الأمر الذي يمثل معضلة للعديد من البلدان الأفريقية
- لانفتاح الاقتصاد أهمية كبيرة في الرفع من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا. لذلك ينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى جاهدة لتعزيز الانفتاح من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة وحركة رأس المال.
- تشير الدراسة أيضاً إلى أن البلدان الأفريقية التي تتمتع بموارد طبيعية ستستمر في تلقي الغالبية العظمى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

¹ Ndugbu, Michael O ،Duruechi, Anthony H ،Ojiegbe, Josephine N ،Macroeconomic Policy Variables and Foreign Direct Investment in Nigeria, IIARD International Journal of Banking and Finance Research, V: 03 N: 02 2017, p:112-136.

6- الدراسة السادسة:¹ (Asamoah And All, 2016)

تبحث هذه الدراسة في كيفية تعديل الجودة المؤسسية للعلاقة بين تقلب الاقتصاد الكلي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في 40 دولة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من 1996 إلى 2011.

تم الاعتماد على نماذج GARCH لنمذجة تقلب حالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قرارات استثمار الأجانب في دول العينة من وجهة نظر الباحثين، وذلك نظراً لطبيعة اقتصادات دول العينة.

كما تم استخدام نموذج بانل الديناميكي لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلب متغيرات الاقتصاد الكلي وفق طريقة المربعات الصغرى المعممة لنماذج بانل (GMM)، حيث تم إدراج مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن السياسات الاقتصادية وجودة المؤسسات في دول العينة، وقياس أثرها على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى هذه الدول نسبة إلى الناتج.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن زيادة عدم اليقين الاقتصادي بين اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء ستكون عاملاً رادعاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معظم البلدان في المنطقة؛
- أن جودة المؤسسات يمكن أن تعمل كعامل مساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معظم اقتصادات جنوب الصحراء الكبرى. كما أن المؤسسات الجيدة

¹ Michael Effah Asamoah, Charles K. D. Adjasi, Abdul Latif Alhassan, Macroeconomic uncertainty, foreign direct investment and institutional quality: Evidence from Sub-Saharan Africa, Economic Systems, vol: 40. No: 04, 2016, pages; 612-621.

يمكن أن تخفف من الآثار السلبية لعدم اليقين الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

وأوصت الدراسة بضرورة أن تتوقف الحالة التي تحاول فيها الحكومات السيطرة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لتحقيق مكاسب سياسية، ويجب السماح للأسواق بتنظيم مثل هذه المتغيرات، وخاصة سعر الصرف والتضخم ومعدلات الفائدة. هذه كلها متغيرات اقتصادية يتم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في الخارج.

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين من خلال الجدول التالي:

جدول (2-3): مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية (الدراسة الخامسة والسادسة)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة السادسة	الدراسة الخامسة	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	كيفية تعديل الجودة المؤسسية للعلاقة بين تقلب الاقتصاد الكلي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر	البحث في أهم المحددات التي تفسر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى قارة إفريقيا	الهدف
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	إفريقيا جنوب الصحراء	قارة إفريقيا	عينة الدراسة
2019-1995	2012-1990	1999-1975	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	نماذج GARCH نماذج بانل الديناميكية	نماذج بانل الساكنة	الأدوات المستخدمة
	أن عدم اليقين في الاقتصاد الكلي يؤثر سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تزيد الجودة المؤسسية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود متغيرات تحكم أخرى. يقلل التفاعل	تأثير إيجابي للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة والمتمثلة في (معدل التضخم، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	النتائج

	بين الجودة المؤسسية وعدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي التأثير السلبي الأولي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر		
--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

7- الدراسة السابعة: (Enu, 2013)¹

هدفت الدراسة إلى إيجاد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى غانا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2012.

وأهم نتائج الدراسة تمثلت في غياب العلاقة التكاملية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي في غانا خلال فترة الدراسة، وبتقدير نموذج الانحدار الذاتي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي اتضح أن معدل الصرف المعتدل والاستهلاك الإجمالي تلعب دوراً في جذب الاستثمار الأجنبي إلى غانا، كما أن زيادة الانفتاح التجاري للدولة يلعب دوراً فعالاً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

8- الدراسة الثامنة: (Ndubuisi, 2017)²

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى قياس أثر مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة من 1981 إلى 2014، وقد تم اعتماد طريقة التكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، وسعر الصرف، ومؤشر التضخم لأسعار المستهلك، وأسعار النفط) والاستثمار الأجنبي المباشر واتجاه السببية بين المتغيرات باستخدام إطار السببية VECM Granger، بالإضافة إلى تحليل التباين ودوال الاستجابة.

¹ Patrick Enu, Emmanuel Dodzi K. Havi, Prudence Attah-Obeng, Impact of macroeconomic factors on foreiign direct investment in GHANA: a cointegration analysis, European Scientific Journal, vol: 09, No: 28, October 2013, pages: 331-348.

² Paul Ndubuisi, An Analysis of the Impact of Macroeconomic Variables and An Analysis of the Impact of Macroeconomic Variables and, Causality Framework, Journal of Business and Economic Development, vol.02, No.03, 2017, pages: 187-197.

كشفت نتيجة تقدير جوهانسن أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي لها اتجاه عشوائي واحد على الأقل يقود العلاقة بينهما؛ والنتائج من تحليل السببية وتقدير نموذج (VECM) هي كما يلي:

- أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن السببية على المدى غير محققة في الاتجاهين؛

- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في الأجل لكن لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين في المدى القصير؛

- هناك أيضاً علاقة سببية ملحوظة في اتجاه واحد من معدل التضخم الذي تم التعبير عنه بواسطة مؤشر أسعار المستهلك إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير؛

- تم تسجيل علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر النفط في المدى الطويل.

وأكد الباحثون أن هذه النتائج يمكن أن تكون بمثابة دليل لواضعي السياسات في تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد النيجيري، حيث يجب أن تهدف السياسات إلى مستوى البنية التحتية في الدولة، وفتح وتحرير التجارة، وتعزيز المؤسسات والحد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي سيكون مفيداً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة.

وأوصى الباحثون بإعتماد السياسات الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتفعة يمكن أن تؤدي إلى تطوير الأنظمة المصرفية والمالية؛ كما يجب على الحكومة تقوية المؤسسات السياسية واعتماد المبادئ الديمقراطية التي تضمن الاستقرار داخل النظام السياسي. حيث أن الأزمة الحالية في منطقة دلتا النيجر

تعتبر عقبة رئيسية أمام إنتاج النفط الخام؛ وبالتالي فإن استعادة السلام في المنطقة بدوره، سيؤدي إلى مزيد من الاستثمار الأجنبي لنيجيريا.

أخيراً، يجب على الحكومة أن تستثمر أكثر في البنية التحتية (مثل الطاقة والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، إلخ) وذلك لتعزيز القدرة التنافسية لبيئة الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في نهاية المطاف. كل هذا يجب أن يُستكمل بالحرب المستمرة على الفساد.

جدول (2-4): مقارنة بين الدراسة السابقة الأجنبية والدراسة الحالية (الدراسة السابعة والثامنة)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة السابعة	الدراسة الثامنة	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	إيجاد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر	دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر	الهدف
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	غانا	نيجيريا	عينة الدراسة
2019-1995	2012-1990	2016-1986	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي	نماذج الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر	الأدوات المستخدمة
	غياب العلاقة التكاملية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وجود علاقة معنوية موجبة بين كل من الاستهلاك الكلي وسعر الصرف	تأثير إيجابي وهام للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة والمتمثلة في (معدل الفائدة، معدل التضخم، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	النتائج

	والانفتاح التجاري مع الاستثمار الأجنبي المباشر		
--	---	--	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية العربية

فيما يلي عرض للأدبيات التطبيقية العربية التي تناولت موضوع البحث الذي بين أيدينا بشكل كلي أو جزئي لمجموعات مختلفة من الدول وخلال فترات زمنية متباينة، ويمكن حصر أهم الدراسات موضوع إطلاع الباحث فيما يلي:

1. الدراسة الأولى: (فطر وآخرون، 2021)¹

هدفت الدراسة إلى قياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1999-2019)، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس "لماذا لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في المستوى المطلوب على الرغم من توفر الفرص الاستثمارية وقلّة العقبات والقيود التي تحد من تدفق المستثمرين الأجانب؟" اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، كما استخدمت في الجانب التطبيقي المنهج الإحصائي بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي في التحليل (نماذج ARDL)، وركز الباحث بشكل مباشر على المتغيرات النقدية (التضخم، سعر الصرف، وتكلفة التمويل).

افتترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تشير قيمة معامل التحديد أن نسبة 70% في الأجل الطويل ونسبة 62% في الأجل القصير من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى للتغيرات التي تحدث في تكلفة التمويل، سعر الصرف والتضخم؛

¹ - حسن علي عثمان فطر، عز الدين عبد الرحمن حسن محمد، عبد الجلال عثمان إدريس أكبر، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1999-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد: 05، العدد: 07، السودان، 2021، ص: 18 - 1.

- أثبتت نتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين تكلفة التمويل والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، في حين أن العلاقة طردية في الأجل القصير ويرى الباحث أن السبب يعود إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي، هذا بالإضافة إلى الحصار الأمريكي الجائر المفروض على البلد؛
- أظهرت نتائج التقدير أن هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل بينما لا يوجد أثر لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في الأجل القصير؛
- دلت نتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، كما توجد علاقة عكسية غير معنوية إحصائياً بين المتغيرين سألني الذكر في الأجل الطويل.

2. الدراسة الثانية: (الخبوطي، 2020)¹

انطلقت الباحثة من فكرة عامة تركز فيها على الأهمية الاستراتيجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية، حيث ترى الباحثة أن التنافس بين الدول سواءً النامية أو المتقدمة لزيادة نصيبها من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وإن كان الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية خاصة لدى الدول النامية والاقتصادات الناشئة ومنها مصر، لمساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وسد الفجوة التمويلية، كما يمكن أن يكون له آثاره الإيجابية في معالجة الاختلال الهيكلي لاقتصادات الدول النامية، بالإضافة إلى المساهمة في رفع كفاءة الموارد البشرية في تخفيف حدة التضخم من خلال نقل التكنولوجيا، وخلق

¹ ماجد محمد يسرى الخبوطي، أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة، المجلد: 40، عدد: 4، جامعة عين شمس، مصر، 2020، ص ص: 111-126.

مناخ من المنافسة للتحديث والتطوير، وقد يساهم أيضاً من خلال إشباع الطلب الكلي، وقد أدى تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سعي أغلب الدول لجذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات؛ الأمر الذي دفع العديد من الاقتصاديين إلى محاولة تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وقد تناولت النظرية الاقتصادية الكلية تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل خصائص الدولة المستقبلة للاستثمار، وقد أخضعت هذه الدراسة محددات الاستثمار المباشر إلى عوامل جذب وعوامل طرد، واعتبرت استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية من عوامل الجذب مفسرة ذلك إلى وجود تأثير كبير للمتغيرات النقدية على سلوك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبتحديد أثر عوامل الضعف ومواطن القوى تكمن كفاءة السياسات في إدارة التدفقات الأجنبية المباشرة في الاتجاه المستهدف لتحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، وعليه طرحت الباحثة الإشكال التالي: هل يعد استقرار متغيرات السياسة النقدية وتحسن مؤشراتهما محددًا مهمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر؟

تم اعتماد نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر أدوات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر، حيث أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية وإن كانت ضعيفة بين معدل التضخم والتدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة. كما أظهرت نتائج اختبار السببية " لجرانجر" وجود تأثير للتدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خفض معدلات التضخم، ولكن من ناحية أخرى فقد تحد التدفقات من قدرة الحكومة على السيطرة على معدلات التضخم وبخاصة في حالة استخدام البنك المركزي قناة معدل الفائدة من أجل تقليل معدلات التضخم

برفع معدل الفائدة فإن فروق معدل الفائدة (المحلية والعالمية) قد تؤدي إلى تخفيف المزيد من التدفقات والتي قد تبطل من أثر السياسة النقدية من خلال خلق ضغوط لخفض معدل الفائدة، لذا وجب على البنك المركزي المحافظة على معدل التضخم المستهدف مع مراعاة استقلال السياسة النقدية والتحكم في معدلات نمو المعروض النقدي وامتصاص فائض السيولة المحلية المصاحب للتدفقات الرأسمالية لتحديد أثره بما يتفق مع معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وتجنب توليد ضغوط تضخمية.

كما تشير النتائج إلى علاقة طردية بين سعر الصرف والتدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ولكن بإشارة ضعيفة، بالإضافة إلى ثبوت علاقة تبادلية حيث تؤثر التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على سعر الصرف، لذا وجب إدارة الاحتياطات النقدية "اللازمة لحماية سعر الصرف" باتخاذ سياسات وإجراءات احترازية للمواءمة بين المحافظة على استقرار سعر الصرف من ناحية، وتجنب مخاطر المضاربة من ناحية أخرى.

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين

أعلاه من خلال الجدول التالي:

جدول (2-5): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية (الدراسة الأولى والثانية)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		الهدف
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط (MENA) وشمال إفريقيا	قياس أثر أدوات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	مصر	السودان	عينة الدراسة
2019-1995	2016-2000	2019-1999	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	الانحدار المتعدد	نموذج ARDL	الأدوات المستخدمة
	علاقة طردية بين سعر الصرف والتدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجود تأثير للتدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خفض معدلات التضخم	وجود علاقة عكسية بين تكلفة التمويل والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل. علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل بينما لا يوجد أثر	النتائج

		<p>لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي في الأجل القصير وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، كما توجد علاقة عكسية بين نفس المتغيرين ذات أثر غير معنوي في الأجل الطويل.</p>	
--	--	---	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

3. الدراسة الثالثة: (أبو عليقة، 2019)¹

هدفت هذه الدراسة لبيان دور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2000-2016) على غرار كل من الناتج المحلي الإجمالي، درجة الحرية الاقتصادية، التضخم، معدل الفائدة وسعر صرف الدينار مقابل الدولار، واعتمدت الدراسة المنهج القياسي من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أن هناك دور إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والتحرر الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تتسم العلاقة بينه وبين كل من التضخم و معدل الفائدة بأنها عكسية؛ وقد أوصت الدراسة بإيلاء مزيد من الاهتمام للاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب وتذليل كل العقبات بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. الدراسة الرابعة: (عبد الوهاب، 2017)²

اهتمت الدراسة بدور سياسات إدارة التدفقات المالية في الاقتصادات الصاعدة مع التركيز على مصر وذلك في إطار المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها الاقتصادات الصاعدة نتيجة تقلب تدفقات رؤوس الأموال، وقد تطرقت الدراسة إلى الأدوات المختلفة لإدارة التدفقات واستعراض بعض التجارب الدولية لإدارة الأموال الدولية وأيضاً تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الدولية في كل من تركيا وكوريا الجنوبية، وفيما يخص فعالية السياسة المطبقة لإدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية في مصر، وانتهت الدراسة إلى

¹ خالد محمود محمد أبو عليقة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2016)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد: 02، المجلد: 09، جامعة حمة لاخضر الوادي، الجزائر، 2019، ص ص: 91-106.

² امانى عبد الوهاب، سياسات إدارة التدفقات المالية الدولية إلى الاقتصادات الصاعدة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد: 25، العدد: 1، 2017، ص ص: 59-100.

أن سياسات إدارة تدفقات رؤوس الأموال الواردة لم تتجح في تقليل المخاطر المرتبطة بتلك التدفقات، وأوصت الدراسة بضرورة أن تستخدم تدفقات العملة الأجنبية للاستثمار في الأصول التي تولد عائداً بالعملة الأجنبية وأن يتم توجيه الاقتراض بالعملة الأجنبية لتمويل الاستثمارات الموجهة لزيادة القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، وأن يتم فرض ضوابط على رؤوس الأموال الخارجة من خلال استخدام قياسات اقتصادية كلية هيكلية ومالية مناسبة.

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين

أعلاه من خلال الجدول التالي:

جدول (2-6): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية (الدراسة الثالثة والرابعة)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		الهدف
	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	دور سياسات إدارة التدفقات المالية في الاقتصادات الصاعدة مع التركيز على مصر	دور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن	
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	مصر	الأردن	عينة الدراسة
2019-1995	-	2016-2000	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	دراسة تحليلية	نموذج ARDL	الأدوات المستخدمة
	سياسات إدارة تدفقات رؤوس الأموال الواردة لم تتجح في تقليل المخاطر المرتبطة بالتدفقات من الاستثمارات الأجنبية	هناك دور إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والتحرر الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تتسم العلاقة بينه وبين كل من معدلات التضخم معدل	النتائج

		الفائدة بأنها علاقة ذات اتجاه عكسي	
--	--	------------------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

5. الدراسة الخامسة: (اسماعيل، 2017)¹

هدف هذا البحث والخاص بصندوق النقد العربي إلى حصر المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي خلال الفترة (1995-2010)، من خلال تقدير نموذج قياسي بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي تم جمعها من مصادر مختلفة (محلية ودولية)، لعينة من الدول العربية (17 دولة) وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية، يساهم بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر
- يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الدولة المضيفة
- يساهم تحرير التجارة وعقد الاتفاقيات بين الدول المضيفة والمستثمرين وتقديم تسهيلات ضريبية لهم بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية
- يساهم تحسين وتطوير كفاءة دور المؤسسات في الدول المضيفة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين بعدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتفعيل دورها في مكافحة والتصدي للفساد، إضافة إلى تطوير دور الرقابة القضائية على مؤسسات الدولة
- ارتفاع معدلات التضخم وزيادة مستويات العجز في ميزان المدفوعات يؤثر عكسياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، 2017. على الرابط:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/%5Blanguage%5D/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf

الدراسة السادسة: (غالي، 2009)¹

حاول الباحث من خلال هذه الورقة التعريف بماهية الاستثمار، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول النامية في هذا المجال، وانعكاسات السياسات الاقتصادية على البيئة الاستثمارية من خلال تهيئة المناخ الملائم لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي. وبغية تحقيق الأهداف المسطرة تم تحليل مؤشرات السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية وسياسة التوازن الخارجي، واستخدام نتائج هذا التحليل في تكوين مؤشر مركب لقياس البيئة الاقتصادية.

وأخيراً تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في توفير البيئة الاستثمارية للدول العربية من أهمها:

- عرفت الأقطار العربية المصدرة للنفط والتي تبنت برامج الإصلاح الهيكلي، الانفتاح التجاري والخصخصة تدفقات معتبرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- أظهرت مؤشرات السياسات الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وجود تفاوت بين الدول العربية، وذلك يعود إلى اختلاف مصادر مواردها الرئيسية؛
- تبين النتائج التي تم التوصل إليها بناءً على المؤشر المركب لمناخ الاستثمار، أنه قد تم تسجيل تحسناً ملحوظاً في بعض الدول العربية.

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين

أعلاه من خلال الجدول التالي:

¹ نفيسة ناصري، انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد: 02، العدد: 14، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص: 95-114.

جدول (2-7): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية (الدراسة الخامسة والسادسة)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة السادسة	الدراسة الخامسة	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	حصر المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي	الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانعكاسات السياسات الاقتصادية على البيئة الاستثمارية من خلال تهيئة المناخ الملائم لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي	الهدف
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدول العربية	مصر	عينة الدراسة
2019-1995	2010-1995	2007-2005	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	نماذج بانل الساكنة	نماذج الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر	الأدوات المستخدمة
	ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية، يساهم بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،	غياب أي علاقة ما بين سعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، أي لا يوجد أثر لتقلبات	النتائج

	<p>يؤدي ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية الى جذب المزيد الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الدولة المضيفة، كما يساهم تحرير التجارة الخارجية وعقد الاتفاقيات بين الدول المضيفة والمستثمرين بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الى تلك الدول.</p>	<p>أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</p>	
--	--	---	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية المحلية

فيما يلي عرض للأدبيات التطبيقية المحلية التي تناولت موضوع البحث الذي بين أيدينا بشكل كلي أو جزئي لمجموعات مختلفة من الدول وخلال فترات زمنية متباينة، ويمكن حصر أهم الدراسات المحلية في حدود اطلاع الباحث فيما يلي:

الدراسة الأولى: (قادري وساكت، 2018)¹

حاول الباحثين من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يتمحور حول قياس مدى تأثير كل من السياسات المالية والنقدية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

وللإجابة عن السؤال موضوع الإشكالية، قام الباحثان بتناول التعاريف المختلفة للسياسة المالية والنقدية وأهدافها وأدواتها المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي عامة ثم التطرق لتحليل وصفي لأثر بعض وأهم هذه الأدوات على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ليتم في الأخير إجراء دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج (ARDL) وقد تضمن مجموعة من المتغيرات، والتي تمثلت في الإنفاق الحكومي، الجباية العادية، الكتلة النقدية، سعر الصرف ومعدل إعادة الخصم.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية تسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بينما سعر الصرف فآثاره محدودة وضئيلة على تدفقات الاستثمار، في حين أن الجباية العادية ومعدل إعادة الخصم كان تأثيرهما عكسياً على الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر.

¹ - خالد محمود محمد أبو عليقة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2016)، مجلة روى اقتصادية، العدد: 02، المجلد: 09، جامعة حمة لاخضر الوادي، الجزائر، 2019.

1- الدراسة الثانية: (علاوي وبوروشة، 2015)¹

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استقصاء أثر السياسة النقدية والمالية المتبعة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2012)، بالاعتماد على منهجية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتم الاعتماد على أدوات السياسة النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية، سعر إعادة الخصم وسعر الصرف، مضافاً إليها أدوات السياسة المالية ويتعلق الأمر بالنفقات العمومية كمتغيرات مفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة سببية في اتجاه وحيد من متغيرات الكتلة النقدية، الإنفاق العام ومعدل إعادة الخصم باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، كما تم التوصل إلى ارتفاع جودة التوفيق في تفسير الكتلة النقدية وحجم الإنفاق العام للتغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

وبشكل عام فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً للسياسات النقدية والمالية على الاستثمار الأجنبي وهو يتوافق وما جاءت به النظرية الاقتصادية.

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

¹ أثر السياسة النقدية والألية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد: 09، جامعة حمة لاخضر الوادي، الجزائر، 2015

جدول (2-9): مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية (الدراسة الأولى والثانية)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		الهدف
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	قياس أثر السياسات النقدية والمالية على الاستثمار الأجنبي المباشر	قياس أثر السياسات النقدية والمالية على الاستثمار الأجنبي المباشر	
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2019-1995	2012-1996	2016-1990	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي	نماذج الانحدار الذاتي واختبار السببية لجرانجر	الأدوات المستخدمة
	وجود أثر إيجابي للسياسات النقدية والمعبر عنها بحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي والسياسات المالية المعبر عن بكل من النفقات	تأثير إيجابي وهام لكل من الكتلة النقدية والإنفاق العام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين عدم تأثر الاستثمار الأجنبي بأسعار الصرف المحلية	النتائج

	والايرادات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر		
--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

2- الدراسة الثالثة: (نصير، 2014/2013)¹

انطلق الباحث في هذه الدراسة بناءً على إشكال رئيس مفاده: "ما هي آثار وانعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟" وتم الاعتماد على نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) لقياس الآثار الديناميكية للمتغيرات المعبرة عن السياسات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، وذلك من خلال تقدير أربعة نماذج قياسية بشكل منفرد على النحو التالي:

- النموذج الأول: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد أثر كل من نفقات التسيير والتجهيز، الإيرادات العامة وصيد الميزانية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.
- النموذج الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد أثر كل من معدلات التضخم والفائدة، الكتلة النقدية حجم القروض الموجه للاقتصاد على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.
- النموذج الثالث: الدراسة القياسية لأثر سياسة التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد أثر كل من الصادرات والواردات، المديونية العامة، أسعار الصرف، وصيد ميزان المدفوعات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.
- النموذج الرابع: الدراسة القياسية لأثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

¹ أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للجزائر بشكل عام، كما أن هذا النوع من الاستثمار له من الإيجابيات كما له من السلبيات، لكن الغلبة بين هذه وتلك ترجع إلى عدة عوامل عديدة وأهمها طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم ونوع أو مجال النشاط، طبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاقدة، المزايا بين عوامل قوة التفاوض بالنسبة للمستثمر أو مؤسسة الاستثمار الأجنبي والمتمثلة بشكل عام في المزايا الخاصة النوعية من جهة ومن جهة أخرى عوامل القوة التفاوضية للدولة المضيفة والمتمثلة في مزايا الموقع النوعية؛
- إن الجهود التي بذلت، والتي تبذل لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال التطورات التشريعية والمؤسسية، وحزمة الحوافز والضمانات المقدمة، والخطوات الجادة في سبيل بسط الأمن والاستقرار السياسي، تؤكد على إرادة السلطات الجزائرية في تنمية وتشجيع الاستثمار المحلي، وعلى اجتذاب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والتعديلات التي شهدتها الإطار القانوني بإصدار القوانين الجديدة، والإطار التنظيمي والمؤسسي بإنشاء عدة أجهزة وهيئات وطنية، تشرف وتتابع المشاريع الاستثمارية، إلا أن ذلك افتقر إلى التجسيد والتطبيق، وعدم وضوح النصوص القانونية، وغياب هيئة وطنية مكلفة ومخصصة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار؛
- عند الدراسة الاقتصادية للعلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الملاحظ أن لازال تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية الكلية غير مؤهلة بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة.

- حسب اختبار غرانجر فإن العلاقة أحادية بين مؤشر السياسة المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يوجد علاقة أحادية بين متغيرة القروض الداخلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة أحادية بين رصيد ميزان المدفوعات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة أحادية أيضاً بين المديونية الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أكدت الدراسة التطبيقية على أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية متناسقة و مترابطة فيما بينها، وبصورة أخرى لا تكون مستقلة عن بعضها، وهو ما أكدته هذه الدراسة من خلال معامل التحديد، $R^2 = 0.716$ أي أن قيمة 21.6% مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الدراسة الرابعة: (بن سميعة، 2013/2012)¹

انطلقت الباحثة من فكرة تزايد اهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمل معه من مزايا للاقتصادات المضيفة مقابل تقلص دور مصادر التمويل الخارجية الأخرى، وإدراكاً منها بأهمية هذا النوع من التمويل، أصبحت الدول النامية تتسابق للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات، لأجل ذلك اتجهت العديد من هذه الدول إلى انتهاج سياسات متكاملة للإصلاح سعيًا وراء تعجيل معدلات النمو الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاداتها بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي لتتمكن من الحصول على نصيب عادل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن حركة التجارة الدولية.

على غرار هذه الدول قامت الجزائر بعد الأزمة التي شهدتها سنة 1986 بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1989-1998)

¹ دلال بن سميعة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

حيث نجحت من خلالها إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، بعدها عملت على مواصلة هذه الإصلاحات من خلال تبنيها لبرامج تنمية خاصة منذ سنة (2001) مست جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما عملت على إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار هدفت في مجملها تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرف نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، والنتائج أساساً على الإصلاحات المتبناة والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانيات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى، كما بقيت تتركز في قطاع المحروقات في حين بقي نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف، كما بقي الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري جد محدود.

ولقياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتحديد علاقة الانحدار المتعدد بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011) وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تغيرات سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار).

توصلت الدراسة إلى أن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم، قد لعبا دوراً مهماً في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة

المدرسة، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي معنوي وذو أثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، بينما كان لمعدل التضخم أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% فيما لم تحظ باقي المتغيرات بالمعنوية ولم يكن لها تأثير ملموس على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراستين السابقتين من خلال الجدول التالي:

جدول (2-10): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية (الدراسة الثالثة والرابعة)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	تحليل وقياس تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	تحديد آثار وانعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	الهدف
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2019-1995	2011-1989	2012-1990	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	طريقة المربعات الصغرى العادية	نماذج الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر	الأدوات المستخدمة
	وجود أثر ايجابي للنتائج المحلي الاجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر، في استجابة	وجود دور فعال في التناسق بين السياسات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	النتائج

	هذا الأخير عكسياً للتغيرات في معدلات التضخم		
--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

4- الدراسة الخامسة: (ناصر، 2011/2010)¹

هدف الباحثة من خلال هذا العمل إلى إبراز العلاقة ما بين تغيرات أسعار الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر أن عوائد هذه الاستثمارات يجب أن تقارن مع مخاطر سعر الصرف عند الاستثمار في الخارج حتى يصبح القرار الاستثماري مناسباً، إضافة إلى ذلك فإن مخاطر سعر الصرف تتسبب في اختلاف تكلفة رأس المال للشركات الواقعة في مناطق تختلف فيها العملات وبذلك تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

في محاولة إلى إسقاط ذلك على واقع الجزائر والكشف عن أهم المفاهيم المرتبطة بأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر قامت الباحثة بتقدير معادلة التكامل المشترك بين متغيري الدراسة وفق منهجية (Angel and Granger)، وخلصت هذه الدراسة بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من اختبار علاقات التكامل المترامن في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غياب أي علاقة ما بين المتغيرين في المدى الطويل، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن : عملية تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار) والتي كانت على مرحلتين سنة 1991 و 1994 لم تكن كافية للحصول على النتائج النظرية، بالإضافة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة في فترة التعويم المدار لم تكن تحصيل حاصل لنظام سعر الصرف، بل كانت نتيجة لسياسة التشجيع على الاستثمار والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب وكذا اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير المناخ الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

¹ نفيسة ناصر، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

الدراسة السادسة: (بوزيان، 2007/2006)¹

في دراسة تحت عنوان دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، هدف الباحث من خلالها إلى الوقوف على أثر السياسة المالية في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1994-2004).

وخلصت أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها:

- قصور وعدم كفاية المصادر المحلية والأجنبية لتمويل اقتصادات الدول النامية، إضافة إلى الأضرار والآثار السلبية التي تمخضت عن أغلبها.
- إعطاء ميزة تنافسية للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي هام لاقتصادات هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال آثاره الإيجابية التي قد لا تتواجد بالمصادر التمويلية الأخرى.
- لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً رئيسياً في التنمية الصناعية للعديد من الدول في أنحاء العالم، إلا أنها بالطبع ليست العصا السحرية التي ستقضي على مشاكل الفقر والتخلف بضربة واحدة.
- أن تكون توقعات الدول بشأن ما يمكن أن تجلبه لها الاستثمارات الأجنبية توقعات واقعية وسط مجهوداتها لاجتذاب المستثمرين الأجانب.

¹ - نفيسة نصري، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 - 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2007/2006.

- إن الاكتفاء بقبول الانفتاح على المستثمر الأجنبي هو عامل غير كاف لاستقطابه، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار التنافس الحاد بين مختلف دول العالم (نامية كانت أو متقدمة) لاستقطاب هذا المستثمر، والذي يأتي من خلال التنافس في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار

ويمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول (2-11): مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية (الدراسة الخامسة والسادسة)

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة السادسة	الدراسة الخامسة	
قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	قياس وتحليل أثر السياسة المالية في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر	إبراز العلاقة ما بين تغيرات أسعار الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر	الهدف
عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2019-1995	2004-1994	2008-1970	فترة الدراسة
نماذج بانل الساكنة والديناميكية	طريقة المربعات الصغرى العادية	نماذج الانحدار الذاتي واختبار السببية لغرانجر	الأدوات المستخدمة
	وجود أثر للمتغيرات المعبرة عن السياسات المالية وسياسات التجارة الخارجية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	غياب أي علاقة ما بين سعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، أي لا يوجد أثر لتقلبات أسعار الصرف على الاستثمار	النتائج

		الأجنبي المباشر في الجزائر	
--	--	-------------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الدراسات السابقة

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل الى جملة من الدراسات والأبحاث التطبيقية التي تناولت موضوع السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمارات الاجنبية المباشرة وأهم ما تم التوصل اليه يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

إن جل الدراسات المذكورة والمتعلقة باقتصاديات الدول المتقدمة او النامية قد ناقشت اشكاليات ذات علاقه جزئية بالموضوع محل الدراسة، فمنها من ناقش أثر احد السياسات الاقتصادية الكلية (نقدية، مالية، سياسة التجارة الخارجية) بشكل مفرد على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين ان البعض الاخر من الدراسات قد ركز على العوامل المؤسسية وبعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى كالحكومة في تحديد تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى عينه الدول او الدوله التي تم اختيارها كدراسه حاله، باستثناء دراستي (بن سمينه، 2013) و (نصير، 2104) والتي كانت اشكالياتها مقاربة إلى حد ما للاشكاليه الحاليه من حيث الطرح، ويبقى الاختلاف بينها وبين الدراسه الحاليه في نقطتين اساسيتين وهما نماذج الاقتصاد القياسي المعتمدة لمعالجة الإشكالية، بالاضافة الى دراسة الحالة والتي شملت في الدراسه الحاليه دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، في حين الدراسات السابقة ركزت على الاقتصاد الجزائري.

وباختلاف طبيعة الاقتصاد سواء اقتصاد متقدم او نام والذي تم على مستواه معالجة إشكالية علاقة السياسات الاقتصادية الكلية بالاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الدول المضيفة، وباختلاف نماذج الاقتصاد القياسي المعتمدة وكذا حجم العينه التي اجريت فيها الدراسة او الفتره الزمنية التي يمر بها اقتصاد الدول من حاله ازدهار وتقدم او حاله تدهور، يمكن ان نلاحظ وجود نوع من الاتفاق بين الدراسات السابقة حول الدور الفعال الذي يمكن ان تلعبها السياسات الاقتصادية المستقره، والتي تستهدف الى خلق بيئة استثمار خصبة في الرفع من حصة الدول من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها.

الفصل الثالث: الدور
القياسية لأثر
السياسات الاقتصادية
الاستثمار الأجنبي
بدول المينا
المباشرة
الطى

تمهيد:

يتمثل جوهر القياس الكمي في اختبار مدى تطابق ما جاءت به النظرية الاقتصادية مع الواقع العملي من خلال اختبار نوع واتجاه العلاقات التشابكية بين المتغيرات الاقتصادية، بالاعتماد على الاحصائيات والبيانات الخاصة بسلوك هذه المتغيرات خلال فترات زمنية محددة.

وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة ومناقشة فرضياتها وجب التطرق إلى الجانب النظري للتقنيات المستخدمة في التحليل والقياس، والمتمثلة في طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات لتصنيف مفردات عينة الدراسة حسب حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها، والتي تضم كل في مقارنة المتوسطات والتحليل العنقودي، ليتم بعد ذلك محاولة تحديد مصدر الاختلافات في تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة بناء على نتائج التقدير الساكن لنماذج الدراسة، وفي الأخير سيتم استخدام نموذج بيانات بانل الديناميكية بهدف معرفة آثار أدوات السياسات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول العينة في الأجلين القصير والطويل، وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لواقع اقتصادات دول المينا وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في هذه الدراسة، من خلال عرض الإطار القياسي والتحليلي المتبع في هذه الدراسة.

تشتمل أدوات الدراسة على عنصرين رئيسيين يتمثل الأول في التحليل العنقودي كأحد أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات؛ أما العنصر الثاني فيشتمل على تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق المفاضلة بينها، بهدف دراسات الفروقات ومصادر الاختلافات بين الدول، والتحليل الديناميكي لنماذج بانل للتأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: مدخل إلى التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات

من أهم الأساليب الإحصائية التي يمكن اعتمادها في حالة البيانات التي بين أيدينا طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، الذي يتضمن مجموعة من طرق التحليل وأهمها:

- طريقة تحليل المركبات الرئيسية؛
- طريقة التحليل العاملي؛
- طريقة التحليل العنقودي أو التصنيفي، وهو ما سيعرض بإيجاز في الصفحات الموالية.

أولاً- المفاهيم الأساسية للتحليل العنقودي: من أهم المصطلحات المرتبطة بالتحليل العنقودي:¹

¹ ماجي أحمد الحلواني، استخدام أسلوب التحليل العنقودي Cluster Analysis لتصنيف محافظات جمهورية مصر العربية، 2017، ص:

• العنصر: متجه n من الأبعاد في فراغ المقياس: (X_i)
 $(X_{i1}X_{i2} \dots \dots \dots X_{in})$ وتعتبر العناصر بمثابة قيم عددية لكميات ممكنة القياس
 (الخواص).

- المسافة: هي الحيز أو الفضاء الفاصل بين عنصرين؛
- العنقود: مجموعة من العناصر المتجانسة؛
- شجرة العناقيد: وهو الشكل الناتج عن عملية تشكيل العناقيد (العنقدة).

تعريف التحليل العنقودي (Cluster Analysis)

يعرف التحليل العنقودي على أنه " عبارة عن إجراءات، تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحيث تكون الحالات مصنفة داخل عنقود معين، متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة، وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر".¹

يعد التحليل العنقودي من بين أساليب التحليل الإحصائي التي تركز على تصنيف عناصر بيانات المتغيرات إلى مجموعات جزئية، تكون متجانسة داخل العنقود الواحد، وتكون متباينة ومختلفة بالنسبة لباقي العناقيد الأخرى.

ثانياً: طرق التحليل العنقودي

يرتكز التحليل العنقودي على تجزئة العدد الكلي للعناصر إلى مجاميع (عناقيد)، ويضم كل عنقود عدداً من العناصر بالاعتماد على مصفوفة التشابه، ومن أهم الطرق المعتمدة في تحديد العناقيد:

1. التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Cluster Analysis):

¹ محفوظ جودة، التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام spss، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:89.

لا تتطلب هذه الطريقة المعرفة المسبقة بعدد العناقيد التي صنفت الحالات على أساسها، وتقسم هذه الطريقة إلى نوعين: ¹

أ- **طريق التجميع:** يتم فيها تجمع المجموعات الجزئية من العناقيد أو المشاهدات مع بعضها، بحيث نحصل على مجموعات أكثر شمولاً، أي أن التحليل يبدأ بعنقود واحد لكل حالة، ثم يجمع العناقيد المتقاربة حتى نحصل على عدد من العناقيد التي تضم مجموعة من العناصر.

ب- **طرق التقسيم (التجزئة):** يتم فيها البدء بعنقود واحد يضم جميع المجموعات الجزئية، والمشاهدات، ويتم تجزئة هذا العنقود إلى عناقيد أصغر فأصغر، وبعد تجميع العناصر على شكل عناقيد، وهناك العديد من الطرق المختلفة تستخدم لغرض حساب التماثل من أهمها:

- **طريقة الربط الأحادي:** في هذه الطريقة تعرف المسافة على أساس أصغر مسافة بين المجموعات الجزئية.

$$D(A, B) = \text{MIN}(\{d(y_i, y_j)\})$$

بحيث y_i عنصر من A، و y_j من عنصر B، A، B: تمثل عناقيد

كما تعرف $d(y_i, y_j)$ بالمسافة الإقليدية.

- **طريقة الربط التام:** تعرف المسافة في طريقة الربط التام على أساس أكبر مسافة بين المجموعات الجزئية A، B.

$$D(A, B) = \text{MAX}(\{d(y_i, y_j)\})$$

¹ أسماء أيوب يعقوب، التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع (31)، جامعة البصرة، 2017، ص: 95.

من أجل: بحيث y_i عنصر من A ، و y_j من عنصر B.

- طريقة الربط المتوسط: نحسب المسافة في هذه الطريقة بين عنقودين بالاعتماد على متوسط المسافة بين المجموعات الجزئية $(n_B; n_A)$ ، بحيث تكون (n_A) المفردة من العنقود A و (n_B) المفردة من العنقود B وتعطى المسافة بالعلاقة التالية:

$$D(A, B) = \frac{1}{n_A * n_B} \sum_{i=1}^{n_A} \sum_{j=1}^{n_A} d(y_i y_j)$$

ويتم تجميع العنقودين على أساس أصغر مسافة.

- طريقة وارد: تعتمد هذه الطريقة في التحليل الهرمي على حجم مجموع مربعات الأخطاء بين كل عنقودين مجتمعين، ويكون الهدف في كل خطوة تجميع هو تقليل الزيادة في مجموع مربعات الأخطاء، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$Em = \sum_{i=1}^{n_A} \sum_{k=1}^{p_k} d(X_{IA,k} - \overline{X_{AK}}) \text{ مع } E = \sum_{m=1}^g EM$$

حيث تمثل:

$$\overline{X_{AK}} = \frac{1}{n_A} \sum_{i=1}^{n_A} X_{IA,k}$$

والذي يمثل متوسط A عنقود من أجل K متغير، في حين يمثل: $l=(1.....A)$ و $A=(1.....g)$ وتكون الزيادة متناسبة مع المسافة الاقليدية بين النقطة الوسطى في الدمج.

2. التحليل العنقودي غير الهرمي:

هذه الطريقة تخص المجموعات الجزئية والمتغيرات والتي يمكن تعريف تجميعها مسبقا في شكل عناقيد ومن بين أهم الطرق "طريقة المتوسطات (K-means)" والتي تعتمد في التصنيف على تجميع العناصر للظاهرة المدروسة (المشاهدات) في شكل عناقيد

وعدد هذه العناصر يمكن أن يكون محدد مسبقاً أو يعين كجزء من إجراء التحليل العنقودي ويمكن تلخيص خطوات هذه الطريقة في:¹

- تجزئة العناصر (المشاهدات) إلى K عنقود أساسي؛
- تحويل البيانات الخاصة بالمتغيرات إلى قيم معيارية لتجربتها من وحدات القياس غير المتشابهة؛
- ربط العناصر بالعناقيد الأكثر تشابهاً والتي تكون أقرب لمتوسط قيم العنقود مع إعادة حساب متوسط قيم العنقود المستقبل للعنصر الجديد والعنقود الذي فقد العنصر؛
- إعادة الإجراء رقم 03 إلى غاية الحصول على تشكيلات نهائية؛
- تحديد متوسط قيم العناقيد بحيث يتم حساب المسافة بين نقطة التقاء كل زوج من العناصر ومراكز المتوسطات، ويسمى جدول التشابه النسبي بمصفوفة القرابة؛
- يتم بعد احتساب المسافة توزيع العناصر وفقاً للمسافة إلى مجموعات.

ثالثاً- مراحل إجراء التحليل العنقودي:

تتمثل خطوات التحليل العنقودي في²:

- اختيار مقياس التماثل لإيجاد التماثل وقياس المسافة بين كل زوجين من البيانات وتحسب المسافة الاقليدية بين عوامل البيانات بالعلاقة التالية:
- اختيار طرق التجميع للبيانات في شكل عناقيد وهذا بالاعتماد على المسافة المحسوبة بين مختلف الأزواج من البيانات المتشابهة؛
- المقارنة ما بين التمثيلات البيانية الهرمية والتي تصف نتائج التحليل العنقودي حيث يتم تمثيل كل البيانات في مجموعات جزئية في شكل عنقود.

¹ Richard A Johnson, Deanw Wichern, Applied Multivariate statistical Analysis, PEASON Prentice Hall, 2007, p 696.

² يوسف صوار، إدريسي مختار، دراسة مؤشرات التنمية المكانية باستخدام أسلوب التحليل التصنيفي (العنقودي)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 03، العدد: 5، جويلية 2013، مستغانم، الجزائر، ص:16.

رابعاً: أهداف التحليل العنقودي

- يمكن استخدام التحليل العنقودي لتحقيق عدة أغراض أهمها:¹
- اختصار البيانات بحيث يكون من الصعوبة دراستها ما لم يتم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة.
 - يستخدم التحليل العنقودي لغرض توليف الفرضيات المتعلقة بطبيعة البيانات على أن تكون قابلة للاختبار؛
 - اختبار الفرضيات؛
 - التنبؤ المبني على المجاميع؛
 - مطابقة النماذج.

المطلب الثاني: نماذج بانل الساكنة

أولاً: ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

1. مفهوم بيانات بانل:

انطلقت فكرة تطبيق النماذج الطولية أو نماذج بانل من بحث قدمه (Nerlove & Balestra, 1966) من خلال إشكالية تقدير نموذج للطلب على الغاز الطبيعي في كل من المباني السكنية والصناعية بالولايات المتحدة، حيث قام الباحثين لأول مرة باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج طلب ديناميكي على بيانات بانل في الاقتصاد الأمريكي.²

إن مختلف أنواع البيانات بشكل عام يمكن استخدامها في التحليل التطبيقي (التجريبي) والمتمثلة في السلاسل الزمنية، البيانات المقطعية وبيانات بانل، مجموعة البيانات التي

¹ نائر مطلق محمد عياصرة، النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 416.

² Henningsen, Arne, and Géraldine Henningsen, "Analysis of panel data using R", Panel Data Econometrics, Academic Press, 2019, p: 346.

تحتوي على ظاهرة مشاهدة خلال فترات زمنية محددة تسمى سلاسل زمنية (مثال: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات زمنية ربع سنوية أو سنوية)، في السلاسل الزمنية كل من المشاهدة أو القيمة وترتيبها لها أهمية كبيرة، أما في البيانات المقطعية فتتمثل في مشاهدات مجموعة من الأفراد خلال فترة زمنية واحدة أو نقطة واحدة (مثال: الجرائم المسجلة في 50 ولاية في أمريكا في سنة محددة)، مجموعة بيانات بانل تشير إلى مجموعة البيانات التي تحتوي على كل من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية¹، وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة أن البيانات المقطعية مقيسة لنفس الفترة الزمنية يطلق على البيانات الطولية بأنها بيانات طولية متزنة (balanced panel data)، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية إلى أخرى تكون البيانات الطولية غير متزنة (unbalanced panel data)².

كما توجد عدة تسميات لبيانات بانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضاً بيانات طولية "Longitudinal Data" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثلة، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاماً، والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات بانل (Panel Data)³.

2. مميزات البيانات الطولية:

تعتبر بيانات بانل من أحدث النماذج القياسية والتي ما زالت تعرف تحديثاً مستمراً في الأدبيات التطبيقية، وتشتمل على جملة من الخصائص والمميزات التي تجعلها من النماذج الأنسب في القياس والتحليل الاقتصاديين، ويمكن عرض أهم مميزاتاها على سبيل المثال لا الحصر في الآتي:

¹ Ranjit kumat baul, "the econometric analysis using banel data" ,I.A.S.R.I.new delhi,2007,PP 01-02.

² Baltagi, B., H., Jung, B., Ch. and Song, S., H., "Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model", Journal of Econometrics, Vol.154, Iss.2, 2010, pp. 122-124.

³ Free. A and Kim, Logituidinal and panel Data, University of Wisconsin, Madison, 2007, p 02.

- نماذج بانل تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الوحدات أو الأفراد (الاختلاف بين خصائص الدول الاقتصادية مثلاً) اختلاف الوحدات المستخدمة في القياس أو ما يعرف heterogeneity*.
- استنتاج أكثر دقة لمعلمات النموذج. عادةً ما تحتوي بيانات بانل على درجات أكثر من الحرية ومزيد من تباين العينة مقارنةً ببيانات المقطع العرضي التي يمكن عرضها كلوحة ذات $(T = 1)$ ، أو بيانات السلاسل الزمنية التي تكون عبارة عن لوحة بها $(N = 1)$ ، وبالتالي تحسين كفاءة التقديرات الاقتصادية القياسية نماذج بانل تمكن كشف وقياس الأثر الناجم عن اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف سلوك الافراد عبر الزمن الذي لا يمكن الحصول عليه باستخدام البيانات المقطعية او السلاسل الزمنية؛
- تبسيط الحساب والاستدلال الإحصائي. تتضمن بيانات بانل بيانات بعدين على الأقل: بُعد مقطعي وبعده سلسلة زمنية. في ظل الظروف العادية، قد يتوقع الباحث أن حساب مقدر أو استدلال بيانات بانل سيكون أكثر تعقيداً من بيانات المقطع العرضي أو السلاسل الزمنية، ومع ذلك في بعض الحالات يؤدي توفر بيانات بانل في الواقع إلى تبسيط الحساب والاستدلال؛¹
- توليد تنبؤات أكثر دقة للنتائج الفردية عن طريق تجميع البيانات بدلاً من توليد تنبؤات بالنتائج الفردية باستخدام البيانات الخاصة بالفرد المعني. إذا كانت السلوكيات الفردية متشابهة ومشروطة بمتغيرات معينة، فإن بيانات بانل توفر إمكانية تعلم سلوك الفرد من خلال مراقبة سلوك الآخرين، وبالتالي من الممكن الحصول على وصف أكثر دقة لسلوك الفرد من خلال استكمال ملاحظات الفرد المعني ببيانات عن أفراد آخرين؛
- التشابك الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية يمكن دراستها بشكل أفضل باستخدام نماذج بانل.²

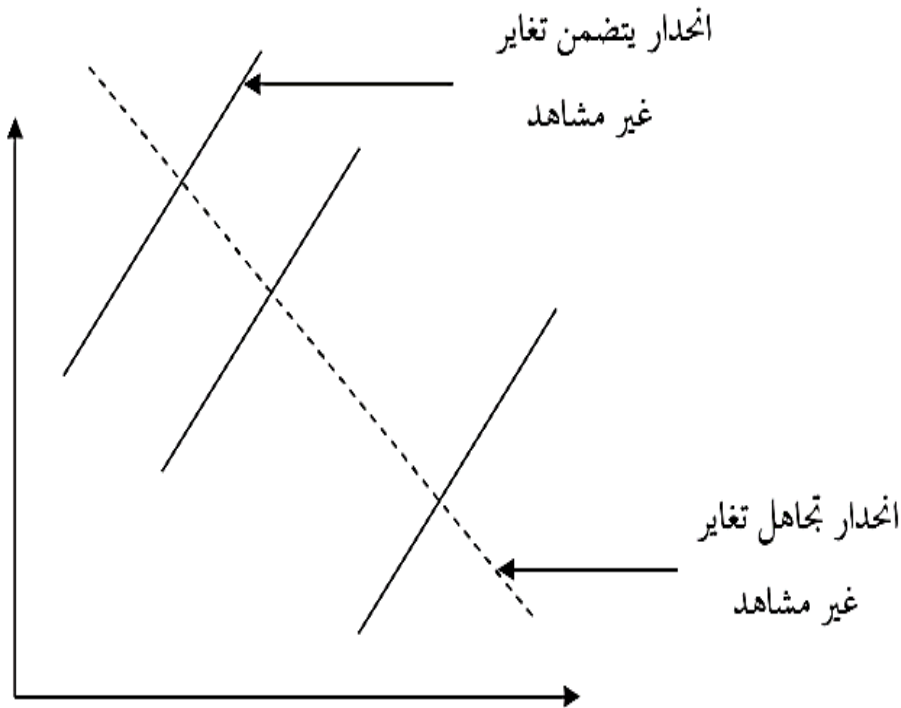
¹ HSIAO, Cheng. Panel data analysis—advantages and challenges. Test, 2007, 16.1: 1-22.

² Damodar gujarati, **econometrics by example**, 1st^{ed}, London, Palgrave Macmillan, 2011, p: 289.

ثانياً: نمذجة واختبار عدم التجانس

تعتبر مشكلة عدم التجانس، موضوع محوري في دراسة معطيات بانل حيث أن تغير الميزات الفردية تؤدي الى تقديرات أكثر دقة، كما ان تغير السلوك يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار من اجل تفادي تحيز التقدير والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-1): نمذجة تحيز التقدير



Marc LE VAILLANT, Model à erreurs composées et model mixte

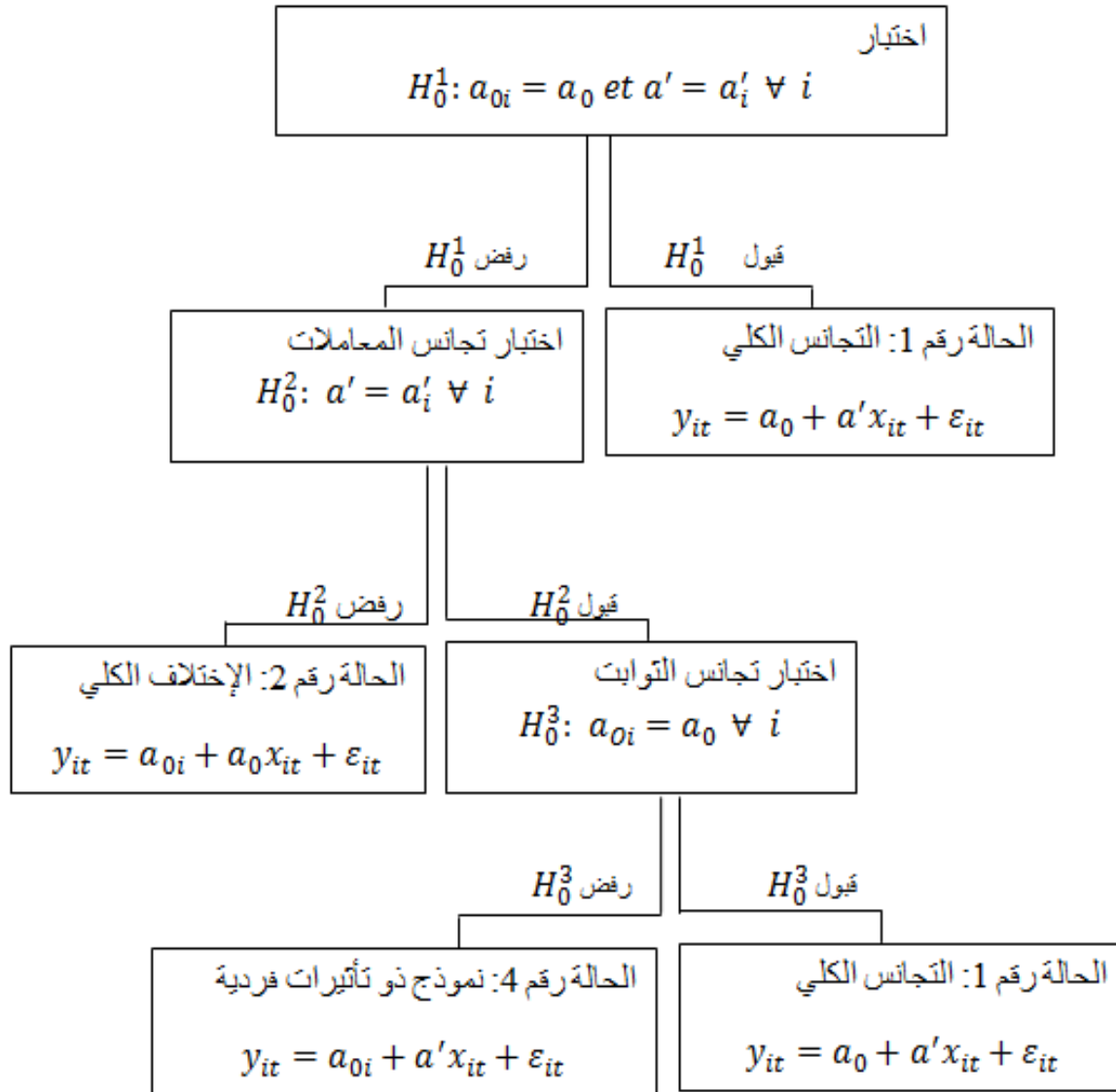
Atelier SAS/MATISSE, (France : CNRS-UMR 8052, Jeudi 07 Avril 2005), P04.

* Heterogeneity : عدم تجانس الوحدات ويقصد بها ان نماذج بانل تأخذ بعين الاعتبار هذا المشكل وباستخدام هذه الطريقة يمكن استخدام اي نموذج بغض النظر عن الوحدات المستخدمة.

• اختبار التجانس لـ (HSIAO):

تعتبر مرحلة تحديد النموذج في بيانات بانل مهمة جدا كونها تبين طبيعة البيانات (متجانسة، مختلفة)، قام (Hsiao, 1986) بوضع مخطط يسمح بتحديد الحالة المناسبة لبيانات بانل وذلك وفق المنهجية التالية:¹

الشكل رقم (3-2): خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao



Source: Régis Bourbonnais « **Econometrie Cours et exercice corrigés** » 9^e edition Dunod, Paris ,2015.p 349

¹ -Régis Bourbonnais, "Econometrie Cours et exercice corrigés", 9^e edition Dunod, Paris ,2015.pp 349 350.

يمكن تقسيم مراحل تطبيق اختبار (Hsiao) إلى الخطوات التالية:

• الخطوة الأولى: اختبار فرضية التجانس الكلي (تجانس الثوابت والمعاملات)

في هذه الخطوة يتم اختبار الفرضية التالية:

$$H_0^1: a_{0i} = a_0 \text{ et } a' = a'_i \forall i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية و وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/(N - 1)(K + 1)}{SCR/(N \times T - N(K + 1))}$$

حيث SCR_{c1} تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية H_0^1 تمثل

$$SCR = \sum_{i=1}^N SCR_i$$

مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير مقيد. و

هذه الاحصائية تتبع توزيع (Fisher) مع درجة حرية: $(N-1)(K+1)$ و $NT - N(K+1)$

للحصول على نتيجة الاختبار نقارن القيمة المحسوبة مع القيمة المجدول لـ Fisher فإذا

كانت القيمة المجدولة أكبر نقبل الفرضية H_0^1 ليصبح لدينا نموذج بانل متجانس كلياً، في

حين إذا تم رفض الفرضية H_0^1 ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تقول أن مصدر الاختلاف

يعود إلى المعاملات a'_i

• الخطوة الثانية: اختبار فرضية تجانس المعاملات وذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^2: a' = a'_i \forall i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/((N - 1) \times K)}{SCR/(N \times T - N(K + 1))}$$

حيث SCR_{c2} تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية H_0^2

هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية: $(N-1)K$ و $(NT - N)(K+1)$

إذا تم رفض فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات يتم رفض بنية نموذج بانل، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت فقط متجانسة بين المفردات أي أن هناك اختلاف كلي. أما في حالة قبول فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات فنحتفظ بالنموذج ونبحث عن فرضية تجانس (تطابق) الثوابت الفردية في ضل فرضية المعاملات المشتركة لكل المفردات.

• الخطوة الثالثة: اختبار فرضية تجانس الثوابت ويتم ذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^3: a_{0i} = a_0 \quad \forall i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية بتطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2}) / (N - 1)}{SCR_{c2} / (N \times (T - 1) - K)}$$

هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية: $(N - 1)$ و $(N(T - 1) - K)$

إذا تم رفض الفرضية H_0^3 يعتبر نموذج بانل ذو آثار فردية.

ثالثا: النماذج الساكنة الاساسية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

النموذج القياسي الاول لتحليل بيانات بانل هو نموذج التأثيرات غير المرصودة (نموذج الانحدار التجميعي). يتم تجميع الملاحظات بمرور الوقت ووحدات المراقبة (المقاطع)، أما النموذجين الآخرين فيميزهما وجود تأثيرات خاصة بالفرد. يمكن أن تكون هذه التأثيرات ثابتة (نموذج التأثيرات الثابتة) أو عشوائية (نموذج التأثيرات العشوائية):

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model :¹

يعتبر هذا النموذج من ابسط بيانات النماذج الخاصة ببيانات بانل، لكون جميع المعاملات α_0 ؛ β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية، وعليه فإن الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار التجميعي تصبح بالشكل التالي:

$$y_t = \alpha_0 + \beta_j x_{jt} + \varepsilon_t \quad (\varepsilon_t // x) \sim IID(0, \sigma^2)$$

¹ Damodar gujarati, op-cit, pp 291 198

حيث: $(1 \dots T)$: t يمثل الزمن، و $(x_j : x_1 \dots x_j)$ تمثل شعاع المتغيرات المفسرة (y_t) : المتغير التابع و ε_t ويفترض أن يكون تشويشا أبيضاً ويتوفر على خصائص التوزيع الطبيعي ومختلف الافتراضات الكلاسيكية الخاصة به.

2. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model (FEM) :

تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لاستخدام بيانات بانل مقارنة ببيانات المقطع العرضي للأفراد في أنها تمكننا من التحكم في عدم التجانس الفردي، حيث يؤدي عدم التحكم في هذه التأثيرات الفردية المحددة غير المرصودة إلى التحيز في التقديرات الناتجة.¹

بموجب مواصفات التأثيرات الثابتة (FE)، يتم التعامل مع الثابت (α_i) كمعاملات حرة (تختلف من مقطع لآخر)، ويمكن تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، وتصبح الصيغة العمة للنموذج على النحو التالي:

$$y_t = \sum_{i=1}^N d_i \alpha_i + \beta_j x_j(it) + \varepsilon_{it}$$

$t : (1 \dots T)$

حيث: $(1 \dots N)$: i يمثل المقاطع، و (d_i) هو شعاع $(1 \times NT)$ لمتغير وهمي مع جميع عناصره صفر باستثناء العناصر المرتبطة بوحدة المقطع العرضي الأول الخاص بالمفردة الأولى، والذي يتغير من مقطع لآخر لتمييز هذه الأخيرة، ولتوضيح نموذج التأثيرات الثابتة بشكل أدق يمكن عرض الشكل المصفوفي للصياغة العامة له:²

¹ Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, Microeconometrics, Palgrave Macmillan Publishers Ltd, New York, 2012, p: 59.

² Pesaran, M. Hashem. Time series and panel data econometrics. Oxford University Press, 2015, p ;644.

$$\begin{pmatrix} y_{1.} \\ y_{2.} \\ \vdots \\ y_{N.} \end{pmatrix} = \alpha_1 \begin{pmatrix} \tau_T \\ \mathbf{0} \\ \vdots \\ \mathbf{0} \end{pmatrix} + \alpha_2 \begin{pmatrix} \mathbf{0} \\ \tau_T \\ \vdots \\ \mathbf{0} \end{pmatrix} + \dots + \alpha_N \begin{pmatrix} \mathbf{0} \\ \mathbf{0} \\ \vdots \\ \tau_T \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} X_{1.} \\ X_{2.} \\ \vdots \\ X_{N.} \end{pmatrix} \beta + \begin{pmatrix} u_{1.} \\ u_{2.} \\ \vdots \\ u_{N.} \end{pmatrix},$$

3. نموذج التأثيرات العشوائية REM (Random Effects Model):

عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتم التعامل مع الآثار الفردية لنموذج التأثيرات على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة مسحوبة بشكل عشوائي، وعليه يمكن اعتبار معاملات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل المركب الفردي α_i كمكون عشوائي عبر المفردات، وبعبارة أخرى يمكن فنموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل مقطع أو كل فترة زمنية لها حد عشوائي خاص بها، وفي حالة وجود كل من الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، يسمى أحيانا بنموذج مركبات الخطأ أو مكونات التباين

نظرا لان مكونات الخطأ يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي ويصبح حد الخطأ

العشوائي في النموذج كالتالي:

$$\varepsilon_{it} = v_{it} + u_i$$

بتعويض الصيغة السابقة في نموذج الصيغة العامة تصبح:

$$Y_{it} = \mu + \sum B_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

- الخواص الاحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad -$$

$$\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_e^2 \quad -$$

$$E(v_i) = 0 \quad -$$

$$\text{Var}(v_i) = \sigma_v^2 \quad -$$

رابعاً: اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة:

1. اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange):¹ يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى، حيث يكون الاختيار بين PRM و FEM أو REM سوف يتم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM) المقترح من جانب كل من (Breusch and Pagan (1980)):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n \left(\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2$$

إذا كانت قيمة (P-value) لإحصائية اختبار LM تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار، فإن FEM أو REM سوف يكون أفضل من PRM، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، فيعني هذا إن PRM سيكون أفضل من كل من FEM أو REM.

2. اختبار Hausman (1978):²

يستخدم اختبار Hausman (1978)، في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستد فرضية عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدراتي التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فان مقدره التأثيرات الثابتة فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة، ويعطى اختبار Hausman بالعلاقة التالية:

$$W = (\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS}) [\text{Var}(\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$$

¹ William Green, "Econometric Analysis", 6th ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007, p205.

² Régis Bourbonnais op-cit, p 358.

حيث: $Var(\hat{\beta}_{ISDV}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية $(\hat{\beta}_{ISDV} - \hat{\beta}_{GLS})$ وهي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، تتبع W في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع مع درجة حرية $k-1$ ، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ W مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية لتأثيرات العشوائية وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

المطلب الثالث: نماذج بانل الديناميكية

أولاً: دراسة استقرارية بيانات بانل

إن اختبارات الجذور الأحادية لبيانات بانل تعطينا نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، بحيث يعتبر إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني ذات أهمية في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، فمعطيات بانل تسمح بالعمل على عينة صغيرة من ناحية السياق الزمني واتساع البيانات من ناحية السياق الفردي، مما يؤدي إلى مشكل الانقطاع الهيكلي في حالة زيادة المشاهدات وإخفاء مشكلة ضعف قوة اختبار العينة الصغيرة، وفي هذا الصدد يقول Kao و Beltagi بأن استخدام الاقتصاد القياسي في معطيات بانل يجمع بين أحسن المجالين وهي معالجة السلاسل غير المستقرة بمساعدة طرق السلاسل الزمنية وزيادة عدد المعطيات وقدرة الاختبارات بإضافة البعد الفردي.¹

هناك مشكل تختص به معطيات بانل أصبح اليوم أساسياً في أدبيات اختبار جذر الوحدة ويتعلق الأمر بالارتباط بين الأفراد، بحيث أن السؤال المطروح فيما إذا كان يمكن السماح بوجود الارتباط بين بواقي مختلف الأفراد في نماذج بانل، وبناءً عليه يمكن التمييز كما ذكرنا سابقاً بين جيلين من الاختبارات كما هو مبين في الجدول الموالي:

¹ Christophe Hurlin et Valerie Mignon, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier 2005, p 02 - 03

جدول رقم (3-1): اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

اختبارات الجيل الأول: استقلالية المقاطع (المفردات)	
Levin and Lin (1992-1993)	نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي
Levin, Lin and Chu (2002)	(Autoregressive) تحت
Hanis and Tzavalis (1999)	الفرضية التعااقبية H_1
Im, Pesaram and Shin (1997-2002-2003)	نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي
Wu and Maddala (1999)	(Autoregressive)
Choi (1999-2001)	
Hadri (2000)	
Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)	اختبار تسلسلي أو تعااقبي
اختبارات الجيل الثاني: عدم استقلالية المقاطع	
Pesaran (2003)	المتجه الهيكلية
Moon and Perron (2004)	
Bai and Ng (2002, 2004)	
Choi (2002)	
O'Connell (1998)	مقاربات أخرى
Chang (2002, 2004)	

Source: Barbieri, Laura. "Panel unit root tests under cross-sectional dependence: An overview." Journal of Statistics: Advances in Theory and Applications Vol:1 ,N: 2,2009, pp: 119

يتضمن الجيل الأول من الاختبارات اختبار Levin و Lin و Chu (2002) و Im و Pesaran و Shin (2003) واختبار Fisher-type الذي تم اقتراحه أولاً بواسطة Maddala and Wu (1999) ، ثم تم تطويره بواسطة Choi (2001)؛ تتمثل الركيزة

الرئيسية لهذه الاختبارات في أنها جميعاً مبنية على افتراض أن السلاسل الزمنية الفردية في اللوحة موزعة بشكل مستقل في المقطع العرضي.

لتجاوز مشكل عدم استقلالية المقاطع تم اقتراح جيل ثان من الاختبارات يرفض فرضية استقلالية المقطع العرضية، في هذا الجيل الثاني من الاختبارات يمكن تمييز نهجين رئيسيين؛ يتمثل الأول في فرض قيود قليلة أو معدومة على مصفوفة التغيرات للبواقي وقد تم تبنيه بشكل خاص من قبل (Chang (2002 – 2004) الذي اقترح استخدام طرق المتغير الآلي غير الخطية أو استخدام مناهج المحاكات لحل مشكلة التحيز الناتج عن ارتباط المقاطع؛ النهج الثاني يعتمد على نهج هيكل العوامل ويشمل مساهمات (Bai and Ng (2002)، Moon and Perron (2003)، Phillips and Sul (2004)، وغيرهم.¹

ثانياً: اختبارات التكامل المشترك

توجد مجموعة من المقاربات لاختبار التكامل المشترك وأكثرها استخداماً في الأدبيات التطبيقية ما يلي:

1. اختبارات (Pedroni) للتكامل المشترك:²

قدم (Pedroni (1999 – 2004) سبع إحصائيات اختبار تختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك في نماذج بانل، حيث تسمح إحصائيات الاختبار السبعة بعدم التجانس في البيانات، سواء في الديناميكيات قصيرة المدى وكذلك في معاملات الانحدار على المدى الطويل، على عكس تحليل السلاسل الزمنية العادية لا تأخذ هذه الأداة في الاعتبار العدد الدقيق لعلاقات التكامل المشترك، بدلاً من ذلك فإن اختبار الفرضية هو

¹ Barbieri, Laura. "Panel unit root tests under cross-sectional dependence: An overview." Journal of Statistics: Advances in Theory and Applications Vol:1, N: 2,2009, pp: 119-120.

² Neal, Timothy. "Panel cointegration analysis with xtpedroni." The Stata Journal, Vol :14, N :.3, 2014, p:685.

ببساطة عدد الأدلة أو عدم وجودها للتكامل المشترك في البيانات بين متغيرين أو أكثر، وبعبارة أخرى يتم الحكم على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في حالة وجود ستة (6) إحصائيات من أصل (11) على الأقل وفق منهجية Pedroni دالة من الناحية الإحصائية.

2. اختبار (Kao 1999):

يستخدم (Kao 1999) كلاً من DF و ADF لاختبار التكامل المشترك في بيانات بانل بالاعتماد على النهج القياسي المعتمد في إجراءات الإمكانية العظمى لـ EG. يبدأ هذا الاختبار بنموذج انحدار بيانات بانل كما هو موضح في المعادلة الموالية:¹

$$y_{it} = Z_{it}\gamma_0 + \beta_{it}x_{it} + \varepsilon_{it}.....(*)$$

$$\hat{\varepsilon}_{it} = \rho\hat{\varepsilon}_{it} + v_{it}.....(**) \quad \text{و}$$

عند: $\hat{\varepsilon}_{it} = (y_{it} - Z_{it}\gamma_0 - \beta_{it}x_{it})$ هي بواقي تقدير النموذج في المعادلة (*) و لاختبار فرضيات التكامل المشترك، حيث الفرضية الصفرية تنص على: $H_0: \rho = 1$ قام (Kao 1999) بتطوير إحصائيات اختبار DF-Type وإحصائيات اختبار ADF لاختبار التكامل المشترك في بيانات، ويمكن أن نوضح مبدئ إحصائيات اختبار DF-Type (4) وإحصائيات اختبار ADF أدناه:

$$DF_p = \frac{\sqrt{NT}(\hat{\rho} - 1)}{\sqrt{51/5}}$$

$$DF_1 = \sqrt{\frac{5\tau_\rho}{4}} + \sqrt{\frac{15N}{8}}$$

¹ Chaiboonsri, Chukiatt, & al, "A panel cointegration analysis: An application to international tourism demand of Thailand," Annals of the University of Petrosani Economics, V: 10, N: 3, 2010, p: 74.

$$DF_p^* = \frac{\sqrt{NT}(\hat{\rho} - 1) + \frac{3\sqrt{N}\hat{\sigma}_v^2}{\hat{\sigma}_{0v}^2}}{\sqrt{3 + \frac{36\hat{\sigma}_v^4}{5\hat{\sigma}_{0v}^4}}}$$

$$DF_\tau^* = \frac{t_\rho + \frac{\sqrt{6N}\hat{\sigma}_v}{2\hat{\sigma}_{0v}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0v}^2}{2\hat{\sigma}_v^2} + \frac{3\hat{\sigma}_v^2}{10\hat{\sigma}_{0v}^2}}}$$

$$ADF = \frac{t_{ADF} + \frac{\sqrt{6N}\hat{\sigma}_v}{2\hat{\sigma}_{0\mu}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0v}^2}{2\hat{\sigma}_v^2} + \frac{3\hat{\sigma}_v^2}{10\hat{\sigma}_{0v}^2}}}$$

مع: N : عدد المقاطع، و T : الزمن.

$\hat{\rho}$: معاملات المعادلة (**).

$$t_\rho = \left[\frac{(\hat{\rho} - 1) \sqrt{(\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{e}_{it-1}^{*2})}}{Se - 1/NT} * \left(\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{e}_{it}^{*2} - \rho \hat{e}_{it-1}^{*2} \right)^2 \right]$$

$\hat{\sigma}_v^2$: التباين لـ: (v).

$\hat{\sigma}_\mu^2$: التباين لـ: (u).

$$t_{ADF} = [(\hat{\rho} - 1) (\sum_{i=1}^N (e'' Q_i e_i))^{1/2}] / S_v$$

3- اختبار (Maddala & Wu (1999):

استخدم (Maddala & Wu (1999) نتيجة فيشر لاقتراح نهج بديل لاختبار التكامل المشترك في بيانات بانل من خلال الجمع بين الاختبارات من المقاطع العرضية الفردية للحصول على إحصائيات الاختبار الخاصة بالبيانات الكاملة. إذا كانت Π_i هي القيمة الاحتمالية من اختبار التكامل المشترك للمقطع العرضي i ، فعندئذٍ تحت الفرضية الصفرية للتكامل يكون:

$$2 \log \sum_{i=1}^N (\Pi_i) \rightarrow \chi^2 2n$$

بشكل عام تعتمد القيمة χ^2 على استخدام القيمة P — Mackinnon-Haug- (1999) Michelis لاختبار التكامل المشترك وفق منجية جوهانسون من خلال إحصائيتي الأثر والقيمة الذاتية القصوى، وبشكل أبسط فإن هذا المنهج يركز على اختبار التكامل المشترك الخاص بكل مقطع ثم حساب متوسط إحصاءات التكامل المشترك بالنسبة للنموذج ككل.¹

ثالثاً: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة لبيانات بانل (P-ARDL)

في هذه النقطة نستعرض بإيجاز الإطار العام للتحليل الديناميكي لبيانات بانل، من خلال مناقشة أهم طرق من حيث الكفاءة والاتساق في مقدرتها والفرق بينها، وأخيراً ترشيد حالة استخدام نموذج بيانات ARDL بناءً على المقدرات الثلاثة:

- المجموعة المتوسطة (MG) — Pesaran & Smith (1995)؛
- مجموعة المتوسطات المجمعة (PMG)، ومقدرات التأثير الثابت الديناميكي (DFE) التي تم تطويرها بواسطة Pesaran & al. (1999).²

1. الفرق بين النماذج الساكنة والديناميكية:

نماذج بيانات بانل الساكنة سواء النموذج التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية بها بعض أوجه القصور، على سبيل المثال يعد الانحدار نموذجاً شديداً التقيد لأنه يفرض معاملات اعتراض وانحدار مشتركة لجميع المقاطع العرضية، وبالتالي يتجاهل عدم التجانس الفردي، من ناحية أخرى يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن المقدر لديه ميول وتباين مشترك، ويمكن ملاحظة تأثيرات المقطع العرضي والوقت من خلال إدخال متغيرات وهمية

¹ Chaiboonsri, Chukiat, & al, Op-Cit, p :75.

² هناك طرق أخرى للتقدير على غرار طريقة العزوم المعممة (GMM).

خاصة في النماذج الثابتة ثنائية الاتجاه؛ ومن أهم أوجه قصور هذا النموذج أنه يواجه مشاكل عديدة بسبب فقدان درجات الحرية¹؛ علاوة على ذلك فإن تقديرات المعلمات الناتجة عن نموذج التأثيرات الثابتة متحيزة عندما تكون بعض عوامل الانحدار داخلية المنشأ ومرتبطة بمركبة الخطأ.²

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة فإن نموذج التأثيرات العشوائية أقل إشكالية نسبياً من حيث درجات الحرية من خلال افتراض معلمات مشتركة ومع ذلك، فإن نموذج التأثيرات العشوائية له قيود أخرى من حيث أنه يعتبر النموذج ثابتاً للوقت، وهذا يعني أن الخطأ في أي فترة غير مرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل، وهذا المشكل المعروف باسم $exogeneity^3$.

بشكل عام لا تستطيع نماذج بانل الساكنة التقاط الطبيعة الديناميكية للبيانات وهي قضية أساسية في الأدبيات التطبيقية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتعامل هذه المقدرات فقط مع عدم التجانس الهيكلي في شكل تأثيرات عشوائية أو ثابتة، ولكنها تفرض التجانس في معاملات ميل النموذج عبر المقاطع حتى في حالة وجود اختلافات جوهرية بينها.

2. نماذج بانل الديناميكية (مقدرات GMM):

في حالة البيانات التي تضم عدداً كبيراً من المقاطع (N) مقارنة بالفترة الزمنية (T) فإن مقدر فرق GMM الذي اقترحه (Arellano and Bond (1991)، ومقدر نظام GMM بواسطة و (Blundell and Bond (1998) يمكن الاعتماد على نتائج التقدير بهما بدرجة ثقة عالية، وعادةً ما يتم استخدام هذين المقدرين لتحليل مجموعات بيانات بانل القصيرة،

¹ Baltagi, Badi H, "Forecasting with panel data", Journal of forecasting, Vol: 27, N: 2, 2008, pp: 156-157.

² Campos, Nauro F & Yuko Kinoshita "Foreign direct investment and structural reforms: Evidence from Eastern Europe and Latin America" William Davidson Institute Working Paper Number 906, 2008, p : 10.

³ Arellano, Manuel. Panel data econometrics, Oxford university press, Oxford, New York 2003, pp : 10-13.

وعلى الرغم من ذلك فقد طبقت مجموعة واسعة من المؤلفات الحديثة تقنيات GMM على بيانات بانل الطويلة.¹

نقطة أخرى هي أن GMM تلتقط فقط الديناميكيات قصيرة المدى وتميل ثبات المتغيرات إلى تجاهلها لأن هذه النماذج تقتصر في الغالب على سلاسل زمنية قصيرة. والأهم من ذلك أنه عند التقدير باستخدام GMM قد يؤدي فرض افتراضات التجانس على معاملات الانحدار للمتغيرات التابعة المتأخرة إلى تحيزات خطيرة، ومن المحتمل أن تنتج معاملات غير متسقة ومضللة طويلة المدى ما لم تكن معاملات الانحدار هي بالفعل متطابقة.²

3. تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة على بيانات بانل:

استناداً إلى Pesaran et al. (1999) يمكن دمج انحدار نماذج بانل الديناميكية غير المتجانسة في نموذج تصحيح الخطأ باستخدام تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(p, q)، حيث p هو تأخر المتغير التابع و q هو تأخر المتغيرات المستقلة، ويمكن كتابة الصياغة العامة كما يلي:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{p-1} \theta_j^i \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j^i X_{i,t-j} + \varphi^i [Y_{i,t-j} - \langle \beta_i^0 + \beta_i^1 X_{i,t-j} \rangle] + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (01)$$

حيث: Y_{it} المتغير التابع في اللحظة (i) في الفترة الزمنية (t)، و X_{it} متجه المتغيرات المفسرة؛ كل من (θ_j^i) و (δ_j^i) تشير إلى معاملات الأجل القصير للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة المبطنة زمنياً؛ β معاملات الأجل الطويل و (φ) معامل تصحيح الخطأ، يحتوي

¹ Roodman, David, "How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata." The stata journal, Vol: 9, N: 1, 2009, pp: 128-129.

² Kiviet, Jan F, "On bias, inconsistency, and efficiency of various estimators in dynamic panel data models." Journal of econometrics, Vol: 68, N: 1, 1995, pp: 72-73.

الجزء الثاني للمعادلة الموجود بين قوسين مربعين في المعادلة السابقة على معاملات الانحدار طويل المدى لمتجهات X ، والتي تُشتق من المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \beta_i^0 + \beta_i^1 X_{i,t-J} + \mu_{it} \quad \text{مع} \quad \mu_{it} \sim I(0)$$

يمكن تقدير المعادلة (01) من خلال ثلاثة مقدرات مختلفة: نموذج المجموعة المتوسطة (MG) من (Pesaran and Smith (1995) ، ومقدر المجموعة المتوسطة المجمعة (PMG) التي طورها (Pesaran et al. (1999) ، ومقدر التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE). يأخذ طرق التقدير الثلاثة في الاعتبار التوازن على المدى الطويل وعدم تجانس عملية التعديل الديناميكي (Demetriades and Law، 2006) ويتم حسابهم بأقصى احتمالية.¹

ينصب التركيز هنا على الحاجة إلى الحصول على تقديرات متسقة وفعالة للمعاملات في العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، يوضح (Pesaran and Shin (1999) أنه يمكن استخدام نموذج (PANEL-ARDL) حتى مع المتغيرات ذات أوامر التكامل المختلفة وبغض النظر عما إذا كانت المتغيرات قيد الدراسة هي مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو الفرق الأول $I(1)$ أو مزيج من الاثنين، وهي من أهم مميزات نموذج (ARDL)، لأنها تمكن من تقدير كل من التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى في وقت واحد من مجموعة بيانات بان؛ أخيراً يوفر نموذج ARDL وخاصة التقدير بطريقتي (MG و PMG) معاملات متسقة على الرغم من احتمال وجود تجانس لأنه يتضمن تأخيرات في المتغيرات التابعة والمستقلة (Pesaran et al، 1999)، ويتم التقدير بطريقة الامكانية العظمى.²

¹ Jalil, Abdul, Amina Qureshi, and Mete Feridun, "Is corruption good or bad for FDI? Empirical evidence from Asia, Africa and Latin America," Panoeconomicus, Vol: 63. N: 3, 2016 p: 263.

² da Silva, Patrícia Pereira, Pedro André Cerqueira, Wojolomi Ogbe. "Determinants of renewable energy growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from panel ARDL", Energy 156, 2018, p : 11.

لفهم المزيد من السمات الرئيسية للمقدرات الثلاثة المختلفة في قالب العمل الديناميكي، نقدم فيما يلي الافتراضات المتعلقة بكل طريقة من طرق التقدير:

أ- طريقة مقدر وسط المجموعة (MG) (Mean Group Estimator)

الطريقة أو الأسلوب (MG) الذي أدخله Pesaran and Smith (1995) يهدف إلى تقدير الانحدارات المنفصلة لكل مقطع زمني، وحساب المعاملات كمتوسطات غير مرجحة للمعاملات المقدره بشكل مفرد لكل مقطع زمني. هذه الطريقة لا تفرض أي قيود ويسمح من خلالها بالاختلاف أو عدم تجانس جميع المعاملات على المدى الطويل وال المدى القصير، ويشترط لتطبيق هذه الطريقة أن يكون لها بعد زمني كبير بما فيه الكفاية للبيانات. يجب أن يكون عدد المقاطع الزمنية كبيراً أيضاً¹.

وللحصول على تقديرات وسط المجموعة (MG) يتم تقدير نموذج لكل مقطع زمني على حدة، ثم أخذ متوسط المعامل المقدره وهي معلمات الاجل الطويل والقصير وحد تصحيح الخطأ، وبالرجوع الى المعادلة (01) يمكن حساب مقدرات (MG) كالتالي:²

$$\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\theta}_i}{N}, \hat{\beta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\beta}_i}{N}, \hat{\gamma}_{jMG}^* = \frac{\sum_{i=1}^N \gamma_{ij}^*}{N}, j: 1 \dots \rho - 1, \hat{\delta}_{jMG}^* = \frac{\sum_{i=1}^N \delta_{jMG}^*}{N}, j: 1 \dots q - 1$$

حيث: (θ) معلمة تصحيح الخطأ، (β_i) معاملات الاجل الطويل و (δ_i^*) معاملات الاجل القصير، (p, q) تاخيرات المتغيرات التابعة والمستقلة و N عدد المقاطع الزمنية.

¹ Samargandi, Nahla, Jan Fidrmuc, Sugata Ghosh, "Is the relationship between financial development and economic growth monotonic? Evidence from a sample of middle-income countries", the 75th International Atlantic Economic Conference, the University of Vienna, World development 68, 2015, p: 16.

² عابد العبدلي بن عابد. "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد: 16، ص: 25، 2010.

ب- طريقة مقدر وسط المجموعة التجميعي (Pooled Mean Group Estimator)

PMG

السمة الرئيسية لطريقة PMG هي أنها تسمح للمعاملات قصيرة المدى بما في ذلك ثابت التقدير ومعامل تصحيح الخطأ بأن تكون غير متجانسة من مقطع إلى آخر، في حين أن معاملات الانحدار طويلة المدى مقصورة على أن تكون متجانسة عبر المقاطع الزمنية.

هذا أمر إيجابي في التطبيق بشكل خاص عندما تكون هناك أسباب لتوقع أن تكون علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج المراد قياسه عبر المقاطع أو على الأقل مجموعة فرعية منها، كما يُسمح بالتعديل قصير المدى ليكون خاصاً بكل مقطع زمني (مفردة أو دولة...الخ).

هناك العديد من المتطلبات الخاصة بصحة واتساق وكفاءة هذه المنهجية، حيث تتطلب وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدرجة في النموذج، أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً؛ كما أن أحد الافتراضات المهمة لاتساق نموذج ARDL هي أن بواقي نموذج تصحيح الخطأ غير مرتبط بشكل متسلسل ويمكن التعامل مع المتغيرات المفسرة على أنها خارجية، بالإضافة إلى أن توفر الحجم النسبي لـ T (الفترة الزمنية) و N (عدد المقاطع) أمر بالغ الأهمية، لأنه ذلك يساعد على تجنب التحيز في المقدرين المتوسطين ويحل مشكلة عدم التجانس.¹

مع التقييد المشار إليه سلفاً وبالرجوع إلى المعادلة (01) يمكن حساب مقدرات

(PMG) كالتالي:

¹ Samargandi & all, Op cit, p :15.

$$\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\theta}_i}{N}, \hat{\beta}_{MG} = \beta, \hat{\gamma}_{jMG}^* = \frac{\sum_{i=1}^N \gamma_{ij}^*}{N}, j: 1 \dots \rho - 1, \hat{\delta}_{jMG}^* \\ = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\delta}_{jMG}^*}{N}, j: 1 \dots q - 1$$

ح- طريقة الأثر الثابتة الديناميكية (DFE) (Dynamic Fixed Effect)

مقدرات طريقة الآثار الثابتة الديناميكية (DFE) مشابه جداً لمقدر (PMG) ويفرض قيوداً على معامل الانحدار وتباينات الخطأ لتكون متساوية عبر جميع البلدان على المدى الطويل، ويقيد نموذج (DFE) أيضاً سرعة معامل الضبط ومعامل المدى القصير ليكون متساوياً أيضاً، ومع ذلك فإن النموذج يتميز بتفاوت المقاطع الزمنية لكل مفردة، وما يعاب على هذه الطريقة التحيز في المقدرات المتزامن بسبب التجانس بين هامش الخطأ والمتغير التابع المتأخر في حالة حجم العينة الصغير¹.

المفاضلة بين طريقتي PMG و MG :

للمفاضلة بين مقدرات طريقتي وسط المجموعة التجميعية PMG ووسط المجموعة MG نستخدم اختبار Hausman لفحص فرضية تجانس معاملات النموذج في المدى الطويل، في ظل هذا الافتراض تكون مقدرات PMG متسقة وأعلى كفاءة من مقدرات MG التي لا تفرض قيود على معاملات المدى الطويل وتكون صيغة الاختبار كالاتي:

$$h = (\hat{\theta}_{MG} - \hat{\theta}_P)' \left(\hat{V}(\hat{\theta}_{MG}) - \hat{V}(\hat{\theta}_P) \right)^{-1} (\hat{\theta}_{MG} - \hat{\theta}_P)$$

كما يمكن اختصارها كما يلي: $h = \hat{q} [VAR(\hat{q})]^{-1} \hat{q} \sim X_K^2$

¹ Alam, Md Mahmudul, Md Wahid Murad, "The impacts of economic growth, trade openness and technological progress on renewable energy use in organization for economic co-operation and development countries", Renewable Energy, N : 145, 2020 p: 8.

حيث (\vec{q}) يمثل شعاع الفرق بين مقدرات MG و PMG و $VAR(\vec{q})$ مصفوفة التغيرات المناظرة و يمكن حسابها كفرق بين مصفوفات التغيرات لشعاع معلمات MG و PMG وهذا الاختبار يتبع توزيع X^2 بدرجة حرية K حيث K عدد القيود المفروضة.¹

¹ عابد العبدلي بن عابد، مرجع سبق ذكره ، ص: 25.

المبحث الثاني: دراسة وصفية إحصائية لمتغيرات الدراسة

تم التركيز من خلال هذا المبحث على مجموعة من النقاط لعل أهمها استخدام أساليب تحليل البيانات الخاصة بالتحليل الإحصائي متعدد المتغيرات (مقارنة المتوسطات، التحليل العنقودي) بهدف إعطاء صورة واضحة للخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة والمقارنة بين مفردات عينة البحث فيما يتعلق بالمتغيرات المدرجة في الدراسة بشكل عام، ثم تصنيف هذه الأخيرة بناءً على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، بالإضافة إلى تقديم للمجتمع الذي تشمله عينة الدراسة من خلال عرض بعض من خصائصه الاقتصادية والديموغرافية؛ والتعريف بالمتغيرات المدرجة في الدراسة ووحداتها ومصدر البيانات.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التركيز على التعريف بمفردات عينة الدراسة وأهم الخصائص الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى محاولة تقديم التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

1- نظرة عامة حول اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يمثل مجتمع الدراسة دول مينا الموزعة على قارتي إفريقيا وآسيا أو ما يعرف بمنطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East and North Africa) (MENA مينا) هي منطقة اقتصادية تضم 20 دولة¹ حسب تصنيف البنك الدولي لسنة 2021:

¹ يمكن الاطلاع على الرابط : <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>

تضم منطقة (MENA) ما يقارب 464.5 مليون نسمة، ويمثلون %5.99 من إجمالي سكان العالم، (%10) يعيشون في دول مصنفة بأنها ذات دخل منخفض، ونسبة (%55) منهم يعيشون في دول ذات دخل متوسط بشريحتيه العليا والدنيا (المغرب، الأردن، تونس، جيبوتي، الجزائر، فلسطين، مصر، العراق، ليبيا، لبنان وإيران)، و (%35) في دول ذات دخل مرتفع (قطر، البحرين، السعودية، الإمارات، الكويت، عمان، ومالطا).

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي مجموعة متنوعة اقتصادياً من البلدان التي تشمل كلاً من البلدان الغنية بالنفط في الخليج مثل الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، والبلدان ذات الموارد الشحيحة مثل مصر والأردن والمغرب، يقدم أداء النمو والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) إحدى الحالات الشاذة الرئيسية التي تسعى الأدبيات الاقتصادية الحالية إلى حلها، وهي كيفية التوفيق بين وجود الموارد الطبيعية الهائلة والبطالة المرتفعة، والنمو المنخفض والتخلف العام للمنطقة.

تأثر اقتصاد المنطقة بشكل أساسي على مدى العقود الماضية بعاملين، وهما سعر النفط ومزيج من الهيكل الاقتصادي وسياسات الدولة؛ في الثمانينيات أجرت العديد من دول المنطقة إصلاحات أدت إلى تحسينات هائلة في النمو الاقتصادي بحلول أواخر التسعينيات. ومع ذلك لا تزال المنطقة تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية من أخطرها البطالة التي تقدر بأكثر من 10% من القوى العاملة (2020)، والفقر (المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (% من تعداد السكان)) والذي بلغ (7%)، بالإضافة إلى هيمنة القطاع العام والحكومات المركزية والخدمات الاجتماعية الكبيرة واكتظاظ القطاع العام بالموظفين، بالإضافة إلى أنظمة المساءلة الضعيفة. كل هذا يعيق تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل اللازمة لخفض البطالة بشكل كبير، كما كان لحرب العراق، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما يعرف بثورات الربيع العربي تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي للمنطقة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك مع استمرار ارتفاع أسعار النفط في الارتفاع، نمت

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمتوسط 6% في عام 2005، ارتفاعاً من 3.2% في عام 2001 ومقارنة بمتوسط نمو بلغ 3.7% فقط خلال أواخر التسعينيات،¹ ليتراجع معدل النمو الى متوسط أقل من (2.5%)² خلال العشرة سنوات الأخيرة (2010-2020) نتيجة للأزمة الأخيرة التي ضربت أسواق النفط العالمية أواخر سنة (2014) والتي أكدت هشاشة وحساسية اقتصادات أغلب المينا لتقلبات أسعار النفط.

2- عينة الدراسة:

تضم عينة الدراسة 14 دولة أنظر الملحق رقم (1) من أصل 20 دولة حسب تصنيف البنك الدولي، وهي تمثل المجتمع المدروس بشكل جيد على اعتبار انها تشمل نسبة 70% من مجتمع الدراسة، وفيما يخص إستبعاد الدول المتبقية الغير مدرجة فقد تم حذفها بالدرجة الأولى لعدم توفر غالبية بيانات المتغيرات المحددة في فترات واسعة خلال الفترة (1995-2020).

ثانياً: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

1- توصيف نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة عدة متغيرات لها علاقة كبرى بموضوع الدراسة وهذا بناء على المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بشكل كلي أو جزئي كدراسة: (Ndugbu mechalo & all, 2016)، وغيرها من الدراسات الموضحة في الفصل الخاص بالدراسات السابقة، حيث تم إدراج مجموعة من المتغيرات التي تتناسب وخصوصيات اقتصاديات العينة بناء على معيار مدى توفر البيانات لكل دول العينة ومعيار الخصوصيات الاقتصادية لهذه الدول، ويمكن كتابة الصياغة الرياضية العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

¹ Aristovnik, Aleksander. "Short-and medium-term determinants of current account balances in Middle East and North Africa countries", William Davidson Institute Working Paper Number 862, 2007, p: 02.

² قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/country/ZQ>، تاريخ الاطلاع: 2021/05/21.

$$\begin{aligned}
FDI_{it} = & c + \beta_{1j} \text{OPENS}_{j(it)} + \beta_{2j} \text{M2}_{j(it)} \\
& + \beta_{3j} \text{INF}_{j(it)} + \beta_{4j} \text{G}_{j(it)} + \beta_{5j} \text{BD}_{j(it)} \\
& + \beta_{6j} \text{DEPT}_{j(it)} + \beta_{7j} \text{GDPPG}_{j(it)} \\
& + \beta_{8j} \text{RE}_{j(it)} + \varepsilon_{it}
\end{aligned}$$

حيث: (β_{kj}) معاملات النموذج، و $(i; 1, \dots, n)$ تمثل المقاطع (الدول) و $(t: 1, \dots, T)$ يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

2- متغيرات الدراسة: فيما يلي تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

➤ المتغير التابع: يتمثل في التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI) وهو يمثل صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.¹

➤ المتغيرات المستقلة: وتتمثل في المتغيرات التي تعبر عن أهم أدوات السياسات

الاقتصادية الكلية للدول محل الدراسة (تجارية، نقدية، مالية) وهي كالتالي:

- درجة الانفتاح التجاري (OPENS): يمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر من أهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعموماً فإن درجة الانفتاح التجاري

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي، نفس المرجع السابق

يؤثر على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، لذلك يتوقع أن تكون العلاقة بين حجم تلك التدفقات، الاستثمارية ودرجة الانفتاح علاقة طردية.

1

- **معدل التضخم (INF):** يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

- **سعر الصرف (RE):** يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

- **الكتلة النقدية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2):** المعروف النقدي بمعناه الواسع (الإحصاءات المالية الدولية، السطر: L.ZK35) هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية²، يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.³

- **رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GB):** ويمثل الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية وإيراداتها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر أساسي في

¹ محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، مرجع سبق ذكره، ص 21

² قاعدة بيانات البنك الدولي، نفس المرجع السابق

³ - محمد إسماعيل، نفس المرجع، ص 21

إحصاءات مالية الحكومة يقيس مدى قدرة الحكومة على توزيع الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية (صافي الإنفاق) ، أو استخدام الموارد المالية الناتجة (صافي الإيرادات).¹

- **الانفاق الحكومي (G) نسبة الى الناتج: وإجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي سابقاً) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً).**

- **نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPG): معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.**²

- **إجمالي الدين العام الى الناتج (DEPT): يشمل إجمالي الدين جميع الالتزامات التي تتطلب الدفع أو مدفوعات معدل الفائدة و / أو الدين الأساسي من قبل المدين إلى الدائن في التاريخ أو التواريخ المحددة في المستقبل، وهذا يشمل التزامات الديون في شكل عملة حقوق السحب الخاصة وديون الودائع والقروض والتأمينات و معاشات التقاعد ،**

¹ قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، على الرابط: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/April/select-subjects?c=512,612,911,912,419,611,469,915,429,433,439,916,443,917,446,672,682,686,449,564,453,456,726,732,463,923,744,925,466,927,487,474>

² قاعدة بيانات البنك الدولي، نفس المرجع السابق.

والضمانات الموحدة والحسابات الأخرى المستحقة الدفع وبالتالي جميع الالتزامات في إحصاءات مالية الحكومة، باستثناء الديون للأسهم وصناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات أسهم الموظفين، يمكن تقييم الدين بالقيمة الاسمية للسوق الحالية.¹

3- مصادر البيانات ومعالجة البيانات المفقودة

نظرا لشمولية السياسات الاقتصادية لعدد معتبر من المتغيرات السالفة الذكر ومتغيرات أخرى اعتمدت في الدراسات السابقة تنوعت مصادر البيانات بين صندوق النقد العربي والبنك الدولي مع مراعات توفر البيانات الخاصة بكل متغير لكل دولة من الدول المدرجة في الدراسة، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة، الوحدات، مصادرها والسياسة التي تعبر عنها:

الجدول رقم (3-2): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	الوحدة	الإشارة المتوقعة	المصدر	السياسة
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	% للناتج	/	البنك الدولي	-
درجة الانفتاح التجاري (OPENS)	% للناتج	+	البنك الدولي	التجارية
الكتلة النقدية (M2)	% للناتج	+	البنك الدولي	
سعر الصرف (RE)	دولار أمريكي	-	البنك الدولي	
معدل التضخم (INF)	%	-	البنك الدولي	
الانفاق الحكومي (G)	% للناتج	+	البنك الدولي	المالية
رصيد الميزانية (BD)	% للناتج	+	صندوق النقد الدولي	
اجمالي ديون الحكومة (DEPT)	% للناتج	-	صندوق النقد الدولي	الدين العام
النمو الاقتصادي (GDPPG)	%	+	البنك الدولي	

¹ قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره.

المصدر: من اعداد الطالب

لقد تم الاعتماد على الهيئات الدولية الرسمية في جمع البيانات المعتمدة في الدراسة وذلك لتضارب الاحصائيات الصادرة من الهيئات الحكومية المحلية لدول العينة، بالإضافة الى ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من بين اكثر المصادر شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية من قبل الباحثين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يجعلها أكثر دقة وموثوقية، فيما يخص قسمة أغلب المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي فالهدف منه بالدرجة الأولى الحصول على قيم حقيقية من خلال إزالة أثر التضخم عن هذه المتغيرات، بالإضافة الى ضمان تجانس الوحدات (نسب مئوية) والقدرة على قياس الاثار والمرونة بشكل أدق.

نظرا لعدم توفر بعض المعطيات فيما يخص بعض متغيرات الدراسة (44 مشاهدة مفقودة من أصل 3150) ما نسبته 1.39% من أجمالي البيانات، تم اللجوء الى طريقة لمعالجة البيانات المفقودة؛ الأولى تتعلق بالتنبؤ بالقيم المفقودة المحصورة بين قيم معلومة باستخدام الانحدار الخطي، والثانية تخص القيم المفقودة الطرفية في بداية او نهاية السلسلة من خلال حساب الأوساط الحسابية للمشاهدات المتوفرة وتعويضها للقيم المفقودة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي والتصنيفي لمتغيرات ومفردات الدراسة

بعد التعرف على متغيرات الدراسة وتحديدنا سنحاول في هذا المطلب اختبار وجود اختلافات جوهرية بين دول العينة فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، والمتغيرات المعبرة عن سياستها الاقتصادية المنتهجة ثم تصنيف هذه الدول بناء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وقبل ذلك سيتم عرض اهم الخصائص الإحصائية للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومدى ارتباط المتغيرات المعبرة عن أدوات السياسات الاقتصادية مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاه العلاقة الارتباطية بينها.

أولاً: الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط البسيطة لمتغيرات الدراسة:

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة والخاصة بالنموذج محل الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

عدد المشاهدات	Kurtosis	Skewness	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	الوسط الحسابي	المتغيرات
350	15.59	2.88	4.12	-3.18	23.53	1.97	3.19	FDI
350	45.32	6.25	4775.66	0.27	42155.66	3.67	1092.3	ER
350	3.95	1.12	40.06	1.56	183.29	40.37	49.77	DEPT
350	2.74	-0.03	18.43	51.55	151.52	97.20	96.52	G
350	5.43	1.14	10.15	-25.70	43.30	-2.45	-0.17	GB
350	5.06	-0.23	3.86	-15.15	14.87	0.96	0.82	GDPPG
350	16.34	3.09	6.31	-4.86	49.66	2.97	4.69	INF
350	8.34	2.23	45.91	27.81	261.13	69.60	80.39	M2
350	7.96	2.08	55.86	29.23	348.00	87.98	99.34	OPEN

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

بالرجوع الى الجدول السابق يمكن تسجيل النتائج التالية:

بلغ الوسط الحسابي الاجمالي لمتغير صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لدول العينة (INF) (3.19%) الى الناتج المحلي) وهو معدل جد منخفض نظرا للإمكانيات البشرية التي تزخر بها غالبية دول المنطقة، وبالنسبة لمتغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (0.82%) وهي قيمة منخفضة أيضا تعكس ضعف إنتاجية أغلب اقتصاديات المنطقة، في حين أن الوسط الحسابي الإجمالي بلغ على

التوالي لمتغيرات الانفتاح التجاري (99.34% الى الناتج المحلي)، معدل التضخم (4.69% الى الناتج المحلي)، الانفاق العام (96.52% الى الناتج المحلي)، إجمالي الدين العام (49.77% الى الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة.

سجلت أعلى قيمة لمتغير صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (23.53% الى الناتج المحلي) في الأردن والتي صنفت خلال نفس السنة من بين أول 20 دولة الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس السنة،¹ حيث حققت الأردن إنجازات متراكمة بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها وحرية تحويل الأموال المستثمرة وعوائدها، ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون، بالإضافة الى الاستقرار السياسي والأمني والاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية، ووفرة الموارد البشرية المدربة وبمستوى الأجور المنافس، في المقابل سجلت أدنى قيمة (-3.17) في عمان خلال سنة (2015) ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية لتشتت الجهود بين مختلف الجهات حسب تقرير البنك الدولي هناك 12 جهة مسؤولة عن الاستثمار - وعدم فاعلية برامج السلطنة في الترويج كجهة استثمارية واعدة، وغياب المؤسسة المسؤولة عن إيجاد روابط وتوافق بين الشركات العالمية والشركات المحلية، بالإضافة الى التراجع الكلي الذي عرفه الاقتصاد العماني كرد فعل للازمة النفطية الاخيرة (أواخر 2014).²

سجلت أعلى قيمة لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (14.87%) في البحرين سنة 2012 وذلك راجع الى بعض الانتعاش القطاع الرئسية ذات الأهمية في الاقتصاد البحريني، ويتعلق الامر بالقطاع المالي القطاع المالي والذي يمثل أهم مكونات الناتج المحلي البحريني، بالإضافة الى قطاعات الخدمات والشركات غير المالية والتصنيع

¹ United Nations, World Investment Report, FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, New York and Geneva, 2006, p:22

² البنك المركزي العماني، التقرير السنوي 2016، ص: 7.

هذا من جهة، وارتفاع أسعار المحروقات من جهة ثانية،¹ في حين أدنى قيمة سجلت (-15.15%) في الامارات العربية المتحدة سنة 2009، كنتيجة لتداعيات الأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 2008.

سجلت أعلى قيمة لحجم المعروض النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي M2 (261.13% الى الناتج) في لبنان سنة 2018 وذلك نتيجة للسياسة النقدية التوسعية كرد فعل للارزمة الخائفة التي يعيشها الاقتصاد اللبناني والاتجاه الى التمويل غير التقليدي كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد بشكل عام²، في حين أدنى قيمة سجلت (27.81% الى الناتج) في عمان سنة 1996.

سجلت أعلى قيمة لحجم الديون العامّة الى الناتج المحلي الإجمالي (183.29%) في لبنان أيضا سنة 2006 بسبب تداعيات العدوان الإسرائيلي على البلاد خلال تلك الفترة بالإضافة للكساد المزمّن للاقتصاد اللبناني كما أسلفنا الذكر،³ في حين أدنى قيمة سجلت (1.56%) في المملكة العربية السعودية سنة 2014، حيث سعت حكومة المملكة الى استغلال الارتفاع المتواصل لأسعار النفط لتغطية أغلب ديونها سواء المحلية أو الاجنبية.⁴

سجلت أعلى قيمة لحجم الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي M2 (151.52%) في لبنان أيضا سنة 1995 وهو ما يفسر ارتفاع مديونية الاقتصاد اللبناني والاختلالات المزمّنة في هذا الاقتصاد، في حين أدنى قيمة سجلت (51.55% الى الناتج) في الكويت سنة 2012.

¹ مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي 2016، ص: 17.

² مركز الدراسات الاقتصادية، الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي، مرصد الاعمال غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2018، ص ص: 4-12.

³ موقع قناة الجزيرة، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2006/11/22/41> -مليار-دولار-دين-لبنان-العام-نهاية-2006، تاريخ الاطلاع: 2021/06/15.

⁴ بلقاسم العباس، تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد: 22، العدد: 03، 2020، ص: 184.

كما يمكن ان نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لمتغير الانفتاح التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي (103.48%) سجلت في جيبوتي سنة 2012، وذلك راج بالدرجة الأولى للموقع الجغرافي لجيبوتي، والتي تقع على مضيق باب المندب، وتتمتع بقيمة استراتيجية كبيرة في التجارة الدولية. تعتبر مرافق ميناء جيبوتي مهمة لشركات النقل البحري لتزويد الوقود. وتستخدم العديد من البلدان الأفريقية غير الساحلية مرافق النقل الخاصة بها لتصدير سلعها. وتحصل جيبوتي على ضرائب العبور والرسوم في الميناء، والتي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية الأمر الذي يرفع من حجم المبادلات التجارية لهذا البلد رغم معانات الاقتصاد فيه من تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات الفقر والبطالة¹ في حين أن أدنى قيمة لمعدل الانفتاح التجاري (29.23%) في إيران سنة 1998.

ومن الجدير بالذكر ارتفاع قيم الانحراف المعياري لمتغيرات سعر الصرف الأسمي، اجمالي الدين العام، حجم المعروض النقدي ومعدل الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة، يدل على وجود تباين في مشاهدات هذه المتغيرات بين المقاطع (الدول) في حين تم تسجيل قيم الانحراف المعياري منخفضة بالنسبة لباقي المتغيرات وهو مؤشر جيد يعبر عن غياب التشتت في مشاهدات غالبية المتغيرات خلال فترات الدراسة وبين مفردات العينة.

ثانياً: مصفوفة الارتباطات

بهدف إعطاء تصور مبدئي حول اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمباشر والمتغيرات المفسرة المعبرة عن السياسات الاقتصادية تم حساب مصفوفة الارتباطات بين كل متغيرات الدراسة والموضحة في الجدول الموالي:

¹ موقع ويكيبيديا، على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_جيبوتي، تاريخ الاطلاع: 2021/06/15

الشكل رقم (3-4): مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Corrélations										
		FDI	ER	M2	INF	GDPPG	G	OPEN	GB	DEPT
FDI	r	1								
	Sig.									
ER	r	-0.091	1							
	Sig.	0.091								
M2	r	.402**	0.042	1						
	Sig.	0.000	0.434							
INF	r	-0.094	.220**	-.263**	1					
	Sig.	0.079	0.000	0.000						
GDPPG	r	.117*	-0.053	-0.098	0.075	1				
	Sig.	0.029	0.325	0.068	0.163					
G	r	.309**	0.035	.538**	.111*	.127*	1			
	Sig.	0.000	0.510	0.000	0.038	0.018				
OPEN	r	.303**	-.197**	.193**	-.425**	-.195**	-.255**	1		
	Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000			
GB	r	-.195**	-0.045	-.360**	-0.059	-0.046	-.688**	.129*	1	
	Sig.	0.000	0.401	0.000	0.274	0.388	0.000	0.016		
DEPT	r	.254**	-0.076	.483**	.266**	.123*	.639**	-.299**	-.505**	1
	Sig.	0.000	0.159	0.000	0.000	0.021	0.000	0.000	0.000	
** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).										
* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).										

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يمثل الجدول السابق مصفوفة الارتباطات بين كل المتغيرات وقيمة الدلالة الاحصائية SIG لهذه الارتباطات، ويتضح ان غالبية معاملات الارتباط بين المتغيرات المفسرة ضعيفة ولكنها معنوية عند مستوى الدلالة 5% على اعتبار أن قيمة SIG الخاصة بها اقل من القيمة الحرجة (0.05)، كما أن لاستثمار الأجنبي المباشر كانت له علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة نسبيا ودالة احصائيا بكل من إجمالي الدين العام (DEPT)، والانفاق الحكومي (G)، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPPG)، حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2)، والانفتاح التجاري (OPEN).

وجود علاقة ارتباط سالبة ودالة إحصائيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ورصيد الموازنة العامة للحكومة (GB)، بالإضافة الى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية من الناحية الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من سعر الصرف (ER) ومعدل التضخم (INF)

المطلب الثالث: نتائج التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات لتصنيف دول العينة

الهدف من اختبارات التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات هو التحقق من وجود اختلافات جوهرية (دالة إحصائية) بين دول العينة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تحديد مصدر الاختلاف بدقة باستخدام LSD

1- اختبار وجود الفروقات بين الدول محل الدراسة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
الوافد اليها (FDI):

نهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين الدول محل الدراسة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد اليها، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل دولة مع بقية الدول الأخرى، وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمه، ثم الفصل في مصر الفروقات بالاعتماد على اختبار LSD والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

ANOVA					
FDI					
	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	1558.674	13	119.898	12.530	0.000
Intragroupes	3215.171	336	9.569		
Total	4773.845	349			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

بلغت القيمة الإحصائية لفisher بالنسبة لاختبار الفروقات تبعا لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة ($F_{stat} = 12.53$) بين المجموعات (الدول) وهي دالة من الناحية الاحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية ($SIG - F_{stat}$)

(0.000) وبالتالي قبول الفرضية البديلة لاختبار تحليل التباين الأحادي، والتي تنص على وجود فروقات معنوية احصائيا لمتوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى عينة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة، ولتحديد هذه الاختلافات بدقة بين دول العينة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية في مقارنة المتوسطات.

2- تحديد مصدر الفروقات بين مفردات العينة:

في هذه المرحلة سيتم تحديد مصدر الفروقات بدقة بين كل دولة من الدول المختارة مع باقي مفردات العينة فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجدول التالي يلخص نتائج اختبار (LSD) (أنظر الملحق رقم 2).

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

	DZA	BHR	EGY	JOR	KWT	LBN	MAR	OMN	QAT	SAU	DJI	TUN	IRN	ARE
DZA		X		X		X					X	X		
BHR	X		X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
EGY		X		X	X	X							X	
JOR	X		X		X		X	X	X	X	X	X	X	X
KWT		X	X	X		X	X	X	X	X		X		X
LBN	X	X	X		X		X	X	X	X	X	X	X	X
MAR		X		X	X	X							X	
OMN		X		X	X	X								
QAT		X		X	X	X								
SAU		X		X	X	X								
DJI	X	X		X		X							X	
TUN	X	X		X	X	X							X	
IRN		X	X	X		X	X				X			
ARE		X		X	X	X								

وجود فروقات X

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 24

من خلال الجدول السابق يمكن ان نلاحظ وجود اختلافات ظاهر جليا في متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من دول الأردن، البحرين، الكويت ولبنان وباقي الدول العينة. وهذا يعني أن هذه الدولة شهدت متوسط تدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيرها من بقية دول المينا خلال الفترة (1995-2019) مما جعلها مميزة ولها اختلاف واضح مع مستويات متوسط التدفق في دول المينا.

في المقابل نستنتج أن هناك تقارب بين مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتبقية التي لم تظهر فوارق في مستويات متوسط التدفقات، ويتعلق الامر بدول الخليج العربي التي أظهرت نتائج الاختبار تطابق تقريبي لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بينها.

3- تصنيف دول العينة بناء على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها:

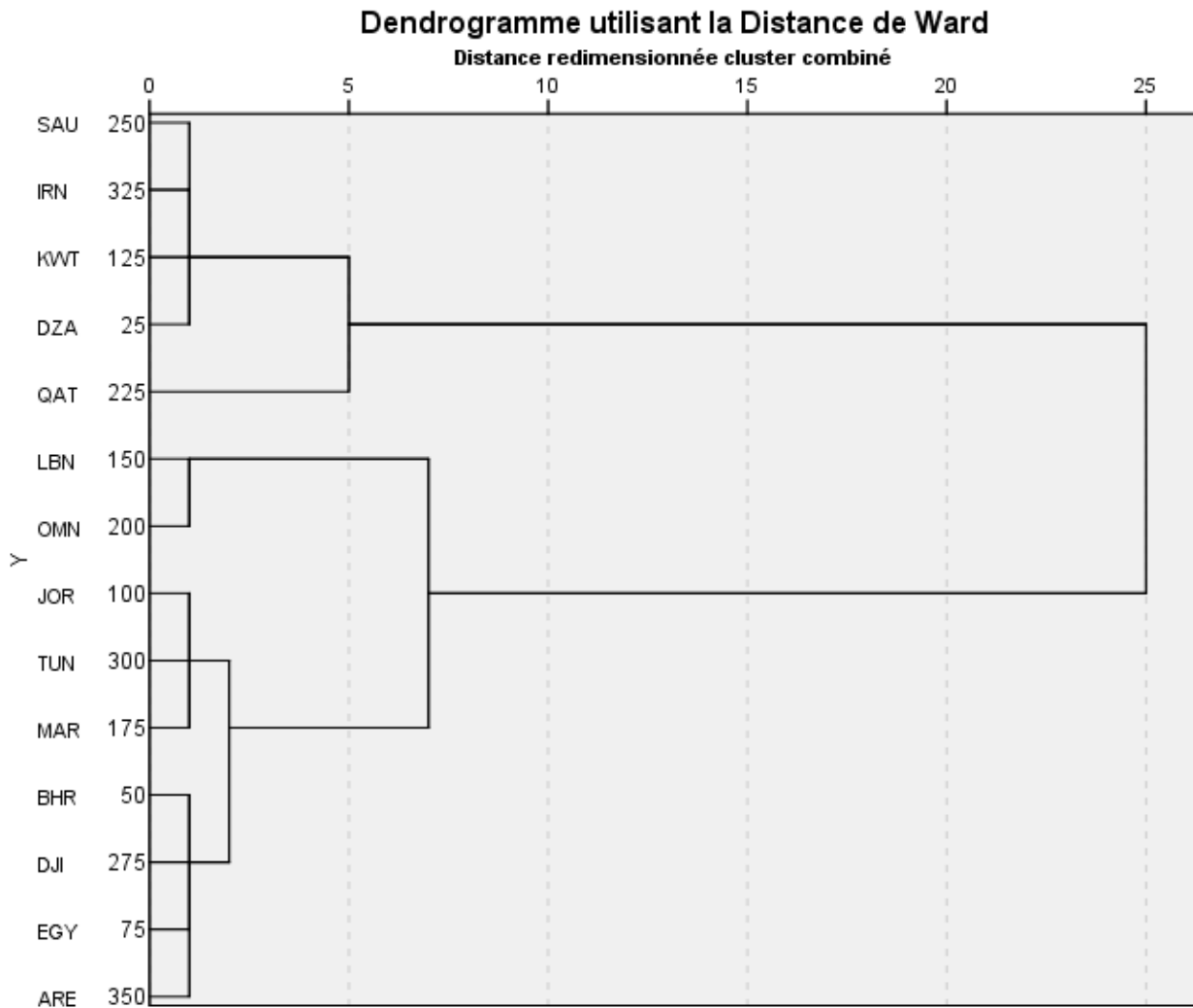
تهدف هذه الخطوة الى تصنيف عينة الدول المختارة حسب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها سنة 2019 وذلك بالاستعانة باحدى طرق التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات، حيث تم الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي (طريقة WARD) والنتائج موضحة في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (3-7): التحليل العنقودي بناء على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة

Cluster(s) d'affectation			
Observation	Clusters 4	Clusters 3	Clusters 2
DZA	1	1	1
BHR	2	2	2
EGY	2	2	2
JOR	2	2	2
KWT	1	1	1
LBN	3	3	2
MAR	2	2	2
OMN	3	3	2
QAT	4	1	1
SAU	1	1	1
DJI	2	2	2
TUN	2	2	2
IRN	1	1	1
ARE	2	2	2

المصدر: مخرجات برنامج spss 24

شكل رقم (3-3): شجرة التحليل العنقودي ل WARD



المصدر: مخرجات برنامج spss 24

من خلال الشكل (3-2) والجدول رقم (2-4) يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضح في تحليل التباين قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي في سنة 2019 بشكل خاص. لذلك يمكن تقسيم الدول إلى 3 مجموعات (من وجهة نظر الطالب) من الدول حسب متوسط صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي:

المجموعة الأولى: وشملت الدول الأقل استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر من بين دول العينة وهي (الجزائر، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر وإيران)، بمتوسط حسابي

لصافي تدفق الاستثمار بلغ (0.149% الى الناتج المحلي) على الرغم من أن السعودية مثلا تحتل المرتبة الثانية في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بواقع (4.56 مليار دولار) إلا أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي جد منخفضة (0.57%) وبالتالي فإن تصنيف الدول في هذه الحالة يركز على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (القيم الحقيقية بعد إزالة أثر التضخم وطرح الاستثمارات التي يتم سحبها من البلد المستضيف للاستثمار)، وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عموما لم تقدم بالإضافة لاقتصاديات المجموعة الأولى.

المجموعة الثانية: ضمت أكبر عدد من مفردات عينة الدراسة (7 دول) وهي الدول ذات المعدلات المرتفعة نسبيا من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، وهي كل من: (مصر، المغرب، تونس، جيبوتي، البحرين، المغرب والإمارات العربية المتحدة)، بوسط حسابي بلغ (2.75% الى الناتج المحلي)، حيث احتلت بلدان المجموعة الثانية أيضا المراتب الأولى سواء في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها لسنة 2019، على اعتبار أن الإمارات العربية المتحدة في الأولى تليها مصر¹، كما أن دول هذه المجموعة كلها احتلت المراتب الأولى في مؤشرات أداء الأعمال.²

المجموعة الثالثة: ضمت لبنان وسلطنة عمان وهي تعتبر أكبر الدول استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر بقيمه الحقيقية لسنة 2019 وهذا بنسبة (4.37% الى الناتج المحلي)، بالنسبة الى سلطنة عمان فهذا يعود بالدرجة الأولى الى التسهيلات المقدمة من الحكومة للمستثمرين الأجانب من خلال توفرها على مناخ استثماري جيد وافتكاكها لرتبة جيدة في

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي، 2019، على الرابط:

https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019_overview_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/04/12.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2019،

على الرابط: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019_overview_ar.pdf، تاريخ الاطلاع:

مؤشر الحرية الاقتصادية حيث احتلت سنة 2016 المرتبة 188 عالمياً والسابعة في دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مشروع رؤية "عمان 2040" وتركيزه على أداة الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف المخطط لها تنموياً، من خلال وضع ترسانة قانونية تمنح امتيازات جبائية وإدارية مغرية مع ضمان حرية تنقل أموال للمستثمرين وغيرها من المزايا، الأمر الذي مكنها من رفع مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لها؛² بالنسبة للاقتصاد اللبناني فقد إن الأرقام الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان تستند إلى الأرقام الرسمية الصادرة عن مصرف لبنان. ووفقاً لمنهجية مصرف لبنان، تشمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك المتدفقة إلى القطاع العام، وتقديرات الاستثمارات العقارية لغير المقيمين في لبنان، وأرقام الاستثمار الأجنبي المباشر من القطاع المصرفي، والإحصاءات من السجلات الإدارية المتعلقة بامتلاك الأجانب للعقارات، بالإضافة إلى انخفاض الناتج المحلي اللبناني والذي يبلغ (53 مليار دولار) وهو أقل ناتج في دول عينة الدراسة الأمر الذي يفسر وجود لبنان في المجموعة الثالثة رغم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني خاصة على مستوى المالية العامة، والمديونية.³

¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الحرية_الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2021/06/12

² وزارة الاقتصاد، خطة التنمية الخمسية العاشرة، عمان، 2020، ص: 24.

على الرابط: file:///C:/Users/pc/Downloads/The%20Tenth%20Five-Year%20Plan.pdf

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج تقدير نماذج بانل الساكنة

من خلال هذا المطلب سيتم التركيز على اختبار مدى تجانس المعلمات (الميول والقواطع) بين مفردات العينة، والتي تمثل المرحلة الأساسية في تحديد المنهج القياسي الأنسب للنموذج محل الدراسة، وعلى أساس اختبار التجانس لـ: (HSIAO) يتم الحكم على بنية نموذج بانل، أي بعبارة أخرى تحديد نجاعة تطبيق نماذج بانل على بيانات الدراسة من عدمه، وفحص هل اعتماد النماذج الساكنة يكفي لتحديد أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة أم أن ادراج عامل الزمن وديناميكية العلاقة بين المتغيرات تمكن من قياس الأثر بدقة وفعالية أكبر، بالإضافة الى تحديد نوع الفروقات (ثابتة، عشوائية أو عدم وجود أي فروقات) بين المقاطع (الدول) للعينة محل الدراسة من خلال تقدير النماذج الساكنة.

المطلب الأول: تطبيق منهجية HSIAO لتحديد التجانس

في حالة تجانس الكلي لبنية بانل فيتم رفض هذه البنية نهائياً ولا يمكن تطبيق نماذج بانل لتقدير النموذج، أما حالة عدم وجود التجانس الكلي لبنية بانل فإنه يتم بناء على اختبار هاسيو التحقق في مصدر عدم التجانس (الاثار الفردية أو العشوائية)، أما في حالة عدم القدرة على التحديد فعادة ما يتم اللجوء الى تطبيق النماذج الديناميكية بشكل مباشر دون تقدير النماذج الساكنة وبشكل عام يمكن صياغة النموذج المعد للدراسة كالتالي:

$$FDI_{it} = c + \beta OPENS_{(it)} + \gamma ER_{(it)} + \delta M2_{(it)} \\ + \theta INF_{(it)} + \sigma GDPPG_{(it)} + \vartheta GB_{(it)} + \phi DEPT_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (c) يمثل القاطع أو ثابت التقدير، وكل من (β؛ γ؛ δ؛ θ؛ σ؛ ϑ؛ φ)

المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة في و (i ; 1..... n) تشير المقاطع و (t : 1...T)

يمثل الزمن، و μ_t تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يعتبر تشويشا أيضا.

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار التجانس لـ HSIOA

الاختبار	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	الفرضية
F1	3.72E-17	3.783114	نرفض H0
F2	0.252455	0.977794	نقبل H0
F3	6.94E-16	9.071852	نرفض H0

المصدر: من اعداد الطالب بناء على المخرجات

كما أسلفنا الذكر فان اختبار (HSIAO) يتم على ثلاث مراحل يتم فيها اختبار التجانس الكلي في المرحلة الأولى، في حين المرحلتين الثانية والثالثة يتم فيهما اختبار تجانس القواطع والميول بشكل منفرد.

1- المرحلة الأولى:

إختبار فرضية التجانس الكلي لبنية بانل، بعد تقدير النموذج وحساب قيمة إحصائية (Fisher) تحصلنا على ما يلي:

$$F_1 = 3.783114 \quad / \quad Prop - F_1 = 3.27 * 10^{-17}$$

القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة المجدولة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية لها والتي بلغت ($3.27 * 10^{-17}$) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس البنية الكلية لنموذج الدراسة ونقبل الفرض البديل أي أنه نتجه نحو يسار الشكل رقم (3-1) وننتقل إلى المرحلة الثانية.

2- المرحلة الثانية:

نقوم باختبار فرضية تجانس المعاملات (الميول)، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاه بظهر أن:

$$F_2 = 0.977794 \quad / \quad Prop - F_2 = 0.252455$$

بلغت الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.25) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن قبول فرضية عدم القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) قبول فرضية عدم أي فرضية تجانس المعاملات فنحتفظ بالنموذج ونبحث عن فرضية تجانس (تطابق) الثوابت الفردية في ضل فرضية المعاملات المشتركة لكل المفردات.

3- المرحلة الثالثة:

في هذه الخطوة نختبر فرضية تجانس الثوابت في النموذج، حيث بلغت القيمة المحسوبة لـ Fisher حسب فرضية هذا النموذج:

$$F_1 = 9.071852 \quad Prop - F_1 = 6.94 * 10^{-16}$$

بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر بالنسبة للمرحلة الثالثة (9.071852) بقيمة احتمالية ($6.94 * 10^{-16}$) أقل من القيمة الحرجة (0.05)k، وبالتالي يمكن رفض فرضية عدم عند مستوى الدلالة 5% القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) الثوابت بالنموذج،

وبناء على نتائج اختبار (HSIAO) يمكن أن نستنتج بشكل اولي بنية نموذج بانل الخاص بأثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا خلال فترة الدراسة يحتوى على أثار فردية بين المقاطع، بالإضافة الى إمكانية التحليل الديناميك للنموذج لعدم تجانس المعاملات (الميل) في النموذج محل الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير نماذج بانل الساكنة

بعد التحقق في النقطة السابقة من خاصية تجانس معاملات نموذج الدراسة وما أفضت إليه من غياب التجانس في الميل فقط، سيتم في هذه النقطة تقدير نماذج بانل الأساسية الثلاث (النموذج التجميعي، نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية)؛ ثم اختبار صلاحية هذه النماذج من الناحية الإحصائية بشكل خاص، ليتم المفاضلة بين هذه النماذج بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية الخاصة بهذا الغرض، الأمر الذي يمكن من التحقق من

النتائج المتوصل إليها بناء على منهجية (HSIAO) فيما يخص تجانس المعلمات، بالإضافة الى تحديد مصدر الاختلافات بين دول العينة فيما يخص أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها.

1- نموذج الانحدار التجميعي:

بالنسبة للنموذج التجميعي (Pool Regression Model – PRM) فيتم من خلاله اهمال الجانب المقطعي للبيانات والتقدير على أساس متغيرات الدراسة تمثل سلاسل زمنية فقط، وبعد إدخال البيانات للبرنامج (EViews 12) والقيام بعملية التقدير تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (3-9): تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Method: Panel Least Squares			
Cross-sections included: 14		Periods included: 25	
Prob	احصائية t	المعاملات	المتغيرات
0.7302	-0.345178	-1.33E-05	ER
0.1232	1.545461	0.008908	DEPT
0.1334	1.504355	0.035318	GB
0.0001	3.950622	0.062907	G
0.0001	3.970494	0.174649	GDPPG
0.2280	1.207825	0.022947	INF
0.0133	2.488052	0.013374	M2
0.0000	7.484515	0.044947	OPEN
0.0000	-5.504533	-8.614135	C
0.330187	معامل التحديد		
0.313900	معامل التحديد المصحح		
20.27274	F-statistic		
0.000000	p-value F-		
1.028201	Durbin-Watson stat		

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال النموذج التجميعي المقدر في الجدول أعلاه يمكن تسجيل ما يلي:

✓ **معنوية المعلمات:** من المعادلة المقدرة نجد أن جميع المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى الدلالة 5% على اعتبار أن القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية ستودنت لها أقل من القيمة الحرجة (0.05)، باستثناء المعلمات المرتبطة بـ: (أسعار صرف العملات المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي (ER)، معدل التضخم (INF)، اجمالي الدين العام الى الناتج (DEPT))

✓ **المعنوية الكلية:** بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر ($F_{statistic} = 20.27$) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% على اعتبار ان القيمة الاحتمالية الخاصة بها اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن النموذج ككل معنوي من الناحية الاحصائية.

✓ **جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.33$) أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى دول المينا بنسبة قدرها 33% اما النسبة المتبقية 67% فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج. ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

وبشكل عام فنموذج الاثار العشوائية مقبول من الناحية الإحصائية لتوفر خاصية المعنوية الجزئية والكلية.

2- نموذج التأثيرات الثابتة:

الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model – FEM) يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (دولة) ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Method: Panel Least Squares			
Cross-sections included: 14		Periods included: 25	
Prob	احصائية t	المعاملات	المتغيرات
0.0469	1.994997	9.67E-05	ER
0.0001	-3.975731	-0.05779	M2
0.0000	4.822199	0.110902	G
0.3717	0.894533	0.016233	INF
0.0146	2.45514	0.100095	GDPPG
0.0527	1.506835	0.07127	GB
0.0000	7.602359	0.095957	OPEN
0.0002	-3.835153	-0.025335	DEPT
0.0000	-4.218677	-10.23534	C
0.517551	معامل التحديد		
0.485388	معامل التحديد المصحح		
16.09136	F-statistic		
0.0000	p-value F-		
1.430781	Durbin-Watson stat		

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات 12 EViews

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- معنوية المعلمات :

من المعادلة المقدرة يظهر أن المعلمة المرتبطة بمتغير معدل التضخم فقط غير دالة من الناحية الإحصائية بدرجة معنوية (5%)، حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت بلغت ($Prop_{t-stat} = 0.37$) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وفي المقابل فأن باقي المعلمات ظهرت دالة م الناحية الإحصائية عند نفس مستوى الدلالة.

- المعنوية الكلية:

بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر ($F_statistic=20.15$) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% على اعتبار ان القيمة الاحتمالية الخاصة بها اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن النموذج ككل معنوي من الناحية الاحصائية.

- جودة التوفيق:

بلغت القدرة التفسيرية لنموذج التأثيرات الثابتة ($R^2 = 0.51$) أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول العينة بناء على هذا النموذج بنسبة قدرها 51%، اما النسبة المتبقية 49% فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج. أو الى أخطاء التوصيف ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

3- نموذج التأثيرات العشوائية:

يتكون هامش الخطأ في نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model – REM) من مركبتين للخطأ (عشوائية المقاطع وهامش التقدير) ونتائج تقدير هذا النموذج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-11): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Method: Panel Least Squares			
Cross-sections included: 14		Periods included: 25	
Prob	احصائية t	المعاملات	المتغيرات
0.6844	-0.4068	-1.35E-05	ER
0.0043	2.87329	0.01339	M2
0.0000	4.56157	0.06298	G
0.1666	1.38627	0.02284	INF
0.0000	4.56584	0.17423	GDPPG

0.0849	1.7283	0.03518	GB
0.0000	8.59205	0.04484	OPEN
0.0779	1.76854	0.00885	DEPT
0.0000	-6.3425	-8.6062	C
0.3296	معامل التحديد		
0.3133	معامل التحديد المصحح		
20.159	F-statistic		
0.0000	p-value F-		
1.0283	Durbin-Watson stat		

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات 12 EViews

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ معنوية المعلمات: من المعادلة المقدرة نجد أن المعلمات المرتبطة بمتغيرات (الكتلة النقدية (M2) الانفاق الحكومي (G) النمو الاقتصادي (GDPPG) والانفتاح التجاري (OPEN)) معنوية عند مستوى الدلالة 5%، على اعتبار ان القيم الاحتمالية المرتبطة بالمعلمات سالفة الذكر أقل من القيمة الحرجة (0.05)، في المقابل فباقي متغيرات النموذج ذو التأثيرات العشوائية المقدر غير دالة احصائيا.
- ✓ المعنوية الكلية: بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F_statistic=16.09) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% على اعتبار ان القيمة الاحتمالية الخاصة بها تساوي (0.00)، وهي اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، أي أن النموذج ككل معنوي من الناحية الاحصائية.

✓ جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.32$) أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة قدرها 32% اما النسبة المتبقية 68 % فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج. بعد تقدير النماذج الساكنة الأساسية الثلاث: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، والتأكد من دقة وموثوقية نتائج التقدير الخاصة بالنماذج الثلاث من الناحية الإحصائية بشكل خاص، وسيتم في المرحلة الموالية المفاضلة بينها عن طريق اختيار النموذج الأنسب للدراسة وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية الخاصة بالمفاضلة بين النماذج.

المطلب الثالث: اختبارات المفاضلة بين النماذج

يمكن من خلال اختبارات المفاضلة التحقق من نتائج اختبار التجانس لهاسيو، من خلال تحديد نوع ومصدر الفروقات الفردية بين المقاطع سواء فردية ثابتة (عدم تجانس المقاطع) أو فردية عشوائية (عدم تجانس الميول) أو غياب الفروقات كلياً بين المقاطع أي تجانس كلي.

• اختبار (Lagrange multiplier (LM) test)

الهدف من هذين الاختباري هو المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، ويعتمد الاختبار على مجموعة من الإحصاءات من بينها (Honda) و (King-Wu) ويرتكز الاختبار الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots \dots \dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots \dots \dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

الجدول رقم (3-12): اختبار LM test

Lagrange multiplier (LM) test for panel data			
Probability in ()			
Null (no rand. effect)	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Honda	5.159961	6.947243	8.561086
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
King-Wu	5.159961	6.947243	8.273106
	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الاختبار فقد بلغت احصائية (Honda) للمقاطع (5.15) بالنسبة للنموذج الأول وبالتالي نقبل الفرضية H_1 لأن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أقل من (0.05) أي أن نموذج التأثيرات العشوائية أو الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة. وهي نفس النتيجة في ما يتعلق باحصائية (King-Wu) والتي بلغت (5.15) بقيمة احتمالية أقل من القيمة الحرجة (0.05).

• اختبار Hausman:

بعد التأكد من وجود فروقات فردية بين المقاطع في نموذج الدراسة بعد أن أفضى واختبار (Lagrange multiplier (LM) test) أظهر وجود آثار الثابتة أو عشوائية، سيتم الحكم النهائي على النموذج الأفضل لبيانات الدراسة بناءً على اختبار (Hausman).

○ فرضيات اختبار (Hausman):

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الاثار العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم..... H_1

وننتج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): اختبار Hausman

Correlated Random Effects – Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	118.25874	8	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

القيمة الإحصائية لاختبار () للمفاضلة بين نمودجي الاثار العشوائية والثابتة كما هو موضح في الجدول أعلاه $\chi^2 = (118.25874)$ والقيمة المجدولة لهذا الاختبار بلغت عند درجة حرية 8 و مستوى معنوية 5% قيمة (15,507)، كما ان القيمة الاحتمالية للاختبار هي (Prop = 0.00 < 0.05) وبالتالي نقبل الفرض البديل، أي أن مصدر الاختلاف بين الدول محل الدراسة هي التأثيرات الثابتة.

بناء على نتائج اختبارات المفاضلة فإنّ نموذج الــــتأثيرات الثابتة هو الأنسب لقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى دول المينا خلال الفترة (1995-2019)، وهو النموذج المعتمد في التحليل الاقتصادي الساكن لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باعتباره أكثر كفاءة من نمودجي الأثر العشوائية والتجميعي نظر لوجود اختلافات جوهرية بين مقاطع الدراسة (الدول).

المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي والتأثيرات الثابتة للنموذج المفضل

بعد التأكد من الجودة الإحصائية لنموذج التأثيرات الثابتة المقدر من خلال اختبار المعنوية الجزئية والكلية للمعاملات المقدررة والقدرة التفسيرية لهذه النموذج، سيتم التركيز في الجزء الموالي على محاولة تفسير النتائج من الناحية الاقتصادية، حيث سيتم التركيز فقط على المعاملات الدالة من الناحية الإحصائية.

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر (النموذج الأول) والموضحة في الجدول

رقم () يمكن استنتاج ما يلي:

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع الى الناتج المحلي (M2) الى الأثر السلبي لهذا الأخير على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد الى دول العينة بشكل مباشر فكلما زاد التوسع النقدي للسلطات النقدية بالدول محل الدراسة بنسبة 100% تراجع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها بـ: 5.77%، وهذه النتيجة لا تتوافق عموماً ما جاءت به النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع حجم المعروض النقدي في البلد المضيف يعمل على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،

تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بأسعار صرف العملات المحلية لدول العينة مقابل الدولار الأمريكي (ER) الى الأثر الايجابي لهذه الأخيرة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة، ومن الملاحظ أن مرونة تأثير أسعار الصرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مردها الى اختلاف أنظمة الصرف في دول العينة، فغالبية دول الخليج تعتمد أنظمة صرف ثابتة مقارنة بباقي الدول التي تعتمد أنظمة أكثر مرونة؛ بالنسبة لاتجاه الأثر الإيجابي من أسعار الصرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة فيمكن تفسيره من خلال الأثر الذي تفرضه أسعار الصرف على صافي الصادرات والانتاج الاجمالي وتتضمن هذه القناة أيضاً تأثير أسعار الفائدة فعندما تأخذ أسعار الفائدة بالهبوط نتيجة زيادا عرض النقد فان ايداعات العملة المحلية تصبح اقل جاذبية نسبة إلى ايداعات

العملات الأجنبية ونتيجة لذلك تودع قيمة العملة المحلية نسبة إلى عملة أخرى وتخفض قيمة العملة المحلية، وبالتالي سوف تكون السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية أي زيادة القدرات التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية وبذلك سوف يرتفع صافي الصادرات وكذلك الطلب الإجمالي نتيجة ارتفاع الدخل القومي وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد وبالتالي فانخفاض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع قدرة تنافسية الصادرات الخاصة بدول العينة وانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة؛ وهو ما يحفز المستثمرين الأجانب.

فيما يخص الانفتاح التجاري فقد أثر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي الوافد إلى عينة الدول محل الدراسة، حيث أن زيادة انفتاح اقتصاديات دول المينا بنسبة 100% يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها بـ: 9.59%، وهي مرونة مرتفعة إلى حد ما حيث أن ارتفاع حجم التجارة الخارجية في دول العينة يمنح للشركات الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متنامي في مجال التصدير والاستيراد، وتحقق بالتالي عوائد مرتفعة.

بالنسبة لمتغيرات أدوات السياسات الميزانية ويتعلق الأمر بالإنفاق الحكومي فقد كان له أثر إيجابي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول المينا خلال فترة الدراسة، وبمرونة مرتفعة نسبياً مقارنة بباقي المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج، حيث أن زيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج بنسبة 100% يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى دول العينة بـ: 11.09%؛ وهذه النتيجة تتوافق وما جاءت به النظرية الاقتصادية فالإنفاق الحكومي يعتبر عنصر رئيسياً ومكملاً للاستثمار الخاص، خاصة عند توجيه النفقات الرأسمالية للاستثمار لمشاريع البنى التحتية (النقل والمواصلات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء... وغيرها)، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار الحكومي يمكن أن يحفز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول العينة.

تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) بدول العينة، الى الأثر الإيجابي لهذا الأخير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا، حيث أن الزيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 100% يؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى دول العينة بـ: 10%؛ حيث يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، على اعتبار أن النمو الاقتصادي مظهرا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني الزيادة في الطلب الكلي والمدخيل، لذلك كان له أثر إيجابي في تحفيز الاستثمار الأجنبية الوافدة الى دول العينة.

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمتغير أجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الأجمالي الى الأثر السلبي لهذا الأخير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا، حيث أن الزيادة في حجم الديون العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 100% يؤدي الى تراجع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى دول العينة بـ: 2.53%؛ وهو ما يتوافق وما جاءت به أغلب النظريات الاقتصادية حول إتجاه العلاقة بين المتغيرين، حيث أن الارتفاع الكبير في مديونية أي اقتصاد تعتبر مع عن هشاشة سياسته النقدية والمالية وعدم إستقراره بشكل عام وهي كلها عوامل منفرة للاستثمار بشكل عام.

• التأثيرات الفردية الثابتة لمفردات العينة:

بعد تقدير نماذج التأثيرات الثابتة وتحلي النتائج من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية، سيتم في هذه المرحلة استخراج الآثار الفردية الثابتة الخاصة بكل مقطع (على حدى) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-14): الآثار الفردية العشوائية في الدول محل الدراسة

	CAUNTRY	Effect
1	DZA	-0.813306
2	BHR	-2.021810
3	EGY	3.858419
4	JOR	1.053860
5	KWT	-3.282183
6	LBN	15.16656
7	MAR	1.024232
8	OMN	-3.113581
9	QAT	-0.183679
10	SAU	-0.198599
11	SDN	2.512799
12	TUN	-2.962257
13	IRN	-2.191824
14	ARE	-5.534736

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالتأثيرات الفردية العشوائية الخاصة بعينة

الدراسة يمكن أن نسجل ما يلي:

- وجود تأثير فردي ثابت سالب في كل من: الجزائر، البحرين، الكويت،

سلطنة عمان قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، إيران والامارات العربية

المتحدة.

- وجود تأثير فردي ثابت موجب في كل من: مصر، الأردن، المملكة

المغربية والسودان.

وعموماً نستنتج أن مصدر الاختلاف في آثار السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة تميز مقاطع (دول) العينة عن بعضها البعض قد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- طبيعة الأنظمة السياسية:

بالإضافة إلى الأنظمة السياسية التي تحدد معايير الحكم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن نلاحظ تمايز واضح بينها، فبعض الدول تتبنى نظام الحكم الملكي (المغرب، السعودية، عمان، الأردن) والذي يتميز بالاستقرار مقارنة بالأنظمة الجمهورية التي يتغير فيها الحاكم بشكل دوري، والذي ينعكس على عدم استقرار السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول الجمهورية.

- الاستقرار الأمني:

إن لاستقرار الوضع الأمني دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب بالاستثمار في دول العينة على اعتبار أن غالبية دول شهدت عدم استقرار أمني خلال فترة الدراسة؛ كلبان سنة (2006) والجزائر سنوات (1995-2000)؛ وما خلفه الربيع العربي من انفلات أمني نتيجة للثورات في كل من تونس، مصر والاحتجاجات العارمة في الجزائر، البحرين، الأردن، المغرب ولبنان.

- عوامل اقتصادية وطبيعية:

يمكن إرجاع السبب في الفروقات الفردية الثابتة إلى وجود بعض التباين في طبيعة اقتصاديات دول العينة، حيث تتوفر غالبية دول العينة على النفط والغاز مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار من غيرها، على اعتبار أن الشركات الأجنبية تستثمر في البلد الأكثر وفرة في الموارد، بالإضافة إلى التباين في معدلات النمو والتنوع الاقتصادي عامة بين هذه الدول.

المبحث الرابع: التحليل الديناميكي لنموذج الدراسة

تعتبر النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الساكن لنموذج بانل قاصرة ولا تتسم بدرجة عالية من الثقة والواقعية، كونها تهتم فقط بمصدر الاختلاف الذي وجدنا أن مصدره التأثيرات الفردية الثابتة هذا من جهة، كما انها تهمل عنصر الزمن والذي يمثل عامل أساسيا في تفسير العلاقات التشابكية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ونظرا للإشكالية المطروحة في الدراسة والاهداف المتوقعة من الدراسة، والتي تتمحور بشكل رئيسي حول قياس التأثير في الأجلين القصير والطويل وكذلك آلية الارجاع إلى الوضع التوازني، لذلك سيتم تطبيق التحليل الديناميكي لنموذج بانل.

بناء اختبار هاسيو والذي أظهر عدم تجانس الميول فيمكن الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي لبيانات بانل في تقدير النموذج محل الدراسة، وقبل ذلك وجب أولا تشخيص المنهج القياسي الذي يتناسب والبيانات المعتمدة في عملية النمذجة، وذلك من خلال تحديد درجة استقرارية كل متغير من متغيرات النموذج المعتمد، من خلال مجموعة من اختبارات الاستقرارية الخاصة بنماذج بانل الموضحة في المبحث الخاص بأدوات الدراسة، حيث يتم الحكم على استقرارية السلسلة بناء على توافق نتائج أغلب اختبارات الاستقرارية، هذا من جهة ومن جهة ثانية سيتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل بالاعتماد على اختبارات (JOHNSON, PEDRONI and KAO).

المطلب الاول: الاختبارات التشخيصية

تم الاعتماد فقد في دراسة النموذج الديناميكي على المتغيرات الدالة من الناحية الإحصائية وإهمال المتغيرات التي كان لها تأثير ضعيف جدا على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد الى دول المينا (أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار

الأمريكي (ER)، أو المتغيرات التي ظهرت غير دالة من الناحية الإحصائية كمعدل التضخم ورصيد الموازنة العامة للدولة ويمكن صياغة النموذج على النحو التالي:

$$D(FDI_{it}) = c + \tau FDI_{it-1} + \beta OPENS_{(it-m)} + \delta M2_{(it-m)} \\ + \sigma G_{(it-m)} + \gamma GDPPG_{(it-m)} \\ + \vartheta GB_{(it-m)} + \phi DEPT_{(it-m)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (c) يمثل القاطع أو ثابت التقدير، وكل من $(\beta ; \gamma ; \delta ; \theta ; \sigma ; \vartheta ; \phi)$ المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة في و $(i ; 1 \dots n)$ تشير المقاطع و $(t : 1 \dots T)$ يمثل الزمن؛ m تمثل درجة تأخير المتغيرات المفسرة، و μ_t تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يعتبر تشويشا أيضا

1- دراسة استقرارية السلاسل:

في هذه المرحلة سيتم محاولة تحديد الدرجة التي تستقر بها متغيرات الدراسة، وكما تم الإشارة مسبقا حول الأهمية البالغة التي تعني بها دراسة الاستقرارية في تحديد المنهجية أو النموذج القياسي الذي يتلاءم وسلوك متغيرات الدراسة والخصائص الإحصائية لها، سيتم الاعتماد على خمس اختبارات للتدقيق في استقرارية كل متغير من متغيرات الدراسة؛ وفي حالة وجود تناقض بين الاختبارات المستخدمة يتم على أساس العدد الأكبر من الاختبارات التي تظهر نتائج متوافقة.

ومن الجدير بالذكر أن افتراضات وشروط تطبيق نماذج الانحدار الذاتي عموما نفسها بالنسبة لنماذج الانحدار الذاتي لبيانات بانل؛ فعلى سبيل المثال نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة (ARDL) ونماذج (P-ARDL) كحالة خاصة منها نفترض أن السلاسل الزمنية لمتغيرات أي نموذج تكون مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو ان تكون مزيجا بين المستوى والفرق الأول، ووجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية يعني إلغاء إمكانية استخدام هذا النموذج في التقدير وفق منهجيته.

وبالنسبة لدراسة الاستقرار الخاصة ببيانات بانل وجب أولاً التأكد من استقلالية المقاطع للتأكد من الجيل المناسب لاختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة كما تم التوضيح في أدوات الدراسة، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبارات استقلالية المقاطع:

الجدول رقم (3-15): اختبار استقلالية المقاطع

Residual Cross-Section Dependence Test			
الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط بين المقاطع (المقاطع مستقلة)			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	211.0457	91	0.0000
Pesaran scaled LM	8.898377		0.0000
Bias-corrected scaled LM	8.60671		0.0000
Pesaran CD	3.473076		0.0005

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات 12 Eviews

من خلال نتائج كل اختبارات الاستقلالية الموضحة في الجدول أعلاه يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على استقلالية مقاطع عينة الدراسة عن بعضها البعض، حيث أن القيم الإحصائية للاختبارات الأربعة (Breusch-Pagan LM ; Pesaran scaled LM ; Bias-corrected scaled LM ; Pesaran CD) كلها أكبر من القيم الجدولية لها، على اعتبار أن القيم الاحتمالية لكل الاختبارات أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وعليه سيتم تطبيق اختبارات الاستقرار للجيل الأول على متغيرات الدراسة.

- عند المستوى

فيما يلي نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة في حالتها الأصلية (دون إجراء) فروقات وذلك في النموذج الذي يحوي المقاطع والاتجاه العام، وقد تم الاعتماد على خمسة اختبارات للاستقرار كما هو موضح في الجدول الموالي، حيث يتم الحكم على استقرارية المتغير من عدمه في حالة وجود ثلاثة اختبارات من أصل خمسة تشير إلى ذلك؛ ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16) نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات النموذج عند المستوى¹

الاختبار		Levin, Lin & Chu t	Breitung t- stat	Im, Pesaran and Shin W-stat	ADF - Fisher Chi-square	PP - Fisher Chi-square	النتيجة
النموذج		في وجود قاطع واتجاه عام					
FDI	V-STAT	-2.19631	-3.86662	-3.36325	59.2575	55.3053	مستقر
	prop	0.014	0.0001	0.0004	0.0005	0.0016	
DEPT	V-STAT	3.94503	6.93082	6.05519	9.356	5.08096	غير مستقر
	prop	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	
G	V-STAT	-3.01769	-1.29093	-1.72638	39.2977	35.667	غير مستقر
	prop	0.0013	0.0984	0.0421	0.0763	0.1513	
GDPPG	V-STAT	-2.8699	-5.74255	-6.68295	101.757	303.365	مستقر
	prop	0.0021	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
M2	V-STAT	-0.86129	0.13329	-0.23178	29.2173	21.8023	غير مستقر
	prop	0.1945	0.553	0.4084	0.4016	0.7904	
OPEN	V-STAT	-0.24882	-0.51774	0.38361	29.9984	22.7129	غير مستقر
	prop	0.4018	0.3023	0.6494	0.3633	0.7473	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

¹ تم اختبار جذر الوحدة على أساس الاختبار التلقائي للتأخرات حسب معيار AIC معادلات الاختبار النموذج الثالث الذي يتضمن الحد الثابت والاتجاه العام

يمكن قبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول المينا (FDI) ومعدلات النمو الاقتصادي فيها (نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPPG) عند المستوى (0) عند درجة الثقة (95%)، حيث تم تسجيل قيم احتمالية أقل من القيمة الحرجة (0.05) بالنسبة للاختبار الخمسة المعتمدة في الدراسة.

في ما يخص متغير الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي (G) فقد أظهرت نتائج اختبار (Levin, Lin & Chu t, & Im, Pesaran and Shin W-stat) استقرارية هذا المتغير عند المستوى، لان القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية هذا الاختبار أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية (5%)، في المقابل تم قبول فرضية العدم بالنسبة للاختبارات الثلاثة الباقية (PP - Fisher Chi-square ; ADF - Fisher Chi-square ; Breitung t-stat) لأن القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية هذه الاختبارات أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن اعتبار متغير الانفاق الحكومي غير متكامل من الدرجة (0).

تم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على استقرارية متغيرات أجمالي الديون العامة، الكتلة النقدية والانفتاح التجاري بناء على الاختبارات الخمسة (Im, Pesaran and Shin W-stat ; PP - Fisher Chi-square ; ADF - Fisher Chi-square ; Levin, Lin & Chu t ; Breitung t-stat) لأن القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائيات هذه الاختبارات في النموذج الذي يحتوى على القاطع والاتجاه العام أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05) عند مستوى الدلالة (5%).

- عند الفرق الأول:

بعد إجراء الفروقات الأولى للمتغيرات الغير مستقرة عند المستوى وإعادة الاختبار تم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-17) نتائج اختبارات الإستقرار لمتغيرات النموذج عند الفرق

الاول

الاختبار		Levin, Lin & Chu t*	Breitung t-stat	Im, Pesaran and Shin W-stat	ADF - Fisher Chi-square	PP - Fisher Chi-square
النموذج		في وجود قاطع واتجاه عام				
DEPT	V-STAT	-9.04629	-4.193	-8.25542	113.082	138.568
	prop	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
G	V-STAT	-12.842	-6.96097	-11.2335	148.974	215.818
	prop	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
M2	V-STAT	-12.9927	-10.9979	-13.2796	181.553	597.48
	prop	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
OPEN	V-STAT	-11.987	-6.57679	-10.0488	134.381	259.833
	prop	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بعد إجراء الفروقات الأولى يمكن قبول الفرضيات البديلة والتي تنص على استقرار متغيرات الانفتاح التجاري (OPEN)، الكتلة النقدية (M2)، إجمالي الدين العام (G) وإجمالي الانفاق الحكومي (DEPT)، لأن القيم الإحصائية لأغلبية الاختبارات المعتمدة للتحقق من شرط الاستقرار كانت أكبر من القيم الجدولية عند مستوى الدلالة (5%)، حيث أن القيم الاحتمالية لكل الاختبارات تساوي (0.0000).

وما يمكن استنتاجه من خلال اختبارات الإستقرار السابقة والتي أظهرت ان المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة كان متكاملًا من الدرجة (0)، ونفس الملاحظة بالنسبة لمتغير النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي ظهر مستقرًا عند المستوى، أما باقي المتغيرات المفسرة فقد ظهرت مستقرة

عند الفرق الأول (1)؛ حسب (Pesaran and Shin) فهناك احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي سيتم في الخطوة الموالية التأكد من فرضية التكامل المشترك في الأجل الطويل من المتغيرات المفسرة بإتجاه صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- إختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بهدف التأكد من وجود أو غياب علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المعد للدراسة، تم الإعتماد على أشهر الاختبارات للتحقق من توازنية العلاقة في الأجل الطويل، بناء على ما جاء في الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة الديناميكية لنماذج بانل وبالتالي التدقيق في هذه النقطة لأنها تمثل عنصرا أساسيا في تحديد المنهج القياسي المناسب لمعالجة موضوع الدراسة بدقة وكفاءة عالية، وهذه الاختبارات هي:

- Johansen, Fisher لبيانات بانل؛

- منهجية Kao لبيانات بانل؛

- منهجية Pedroni لبيانات بانل.

وترتكز الاختبارات على نفس الفرضيات:

H_0عدم وجود علاقة تكامل مشترك

H_1وجود علاقة تكامل مشترك

نتائج الاختبارات موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبارات التكامل المشترك

Fisher Stat.*		Hypothesized		Johansen Fisher Panel Cointegration Test	
(from trace test)		Prob.	No. of CE(s)		
	598.3	0.0000	None		
	Prob.	t-Statistic	ADF	Kao Residual Cointegration Test	
	0.0000	-7.471883			
Prob.	Weighted	Prob.	t-Statistic	Pedroni Residual Cointegration Test	
	Statistic				
0.9947	-0.653981	0.9999	-3.638487	Panel v-Statistic	. (within-dimension)
0.9562	-3.406293	0.6612	0.415649	Panel rho-Statistic	
0.0000	-6.651981	0.0000	-12.2151	Panel PP-Statistic	
0.0000	-3.514314	0.0000	-10.75273	Panel ADF-Statistic	
		0.9987	-3.644152	Group rho-Statistic	(between-dimension)
		0.0000	-11.62911	Group PP-Statistic	
		0.0000	-6.114752	Group ADF-Statistic	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بالرجوع الى الجدول أعلاه يمكن قبول الفرض البديل وذلك بناء على إختبار (Kao) للتكامل المشترك حيث: $KAO(T_{stat}) = -7.471$ بقيمة احتمالية أقل من القيمة الحرجة (0.05)، فبناءً على هذا الاختبار توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدرجة في النموذج، ونفس النتيجة تم التوصل إليها بناء على اختبار (Fisher Stat) حيث بلغت قيمة إحصائية الأثر $Trace_{stat} = 598.3$ بقيمة إحصائية أقل من القيمة الحرجة (0.05) أي تم قبول الفرضية البديلة بناء على هذا الاختبار أيضاً.

بناءً على اختبار (Pedroni) اتضح أن أغلبية إحصاءات الاختبار (6 إحصاءات) كانت معنوية من الناحية الإحصائية من أصل (11 إحصاءه) بين وخارج الأبعاد، وبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدرجة في الدراسة.

وكنتيجة لاختبارات التكامل المشترك يمكن الجزم بوجود علاقة توازنه واحدة على الأقل في الأجل الطويل من متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية باتجاه حجم الاستثمار الأجنبي الوافد الى دول العينة.

المطلب الثاني: تقدير النموذج باستخدام طرق (MG ; PMG ; DFE) والمفاضلة بينها
بعد التحقق من فرضيات تطبيق نموذج (ARDL-PANEL) سيتم تقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على المنهجية سالفة الذكر، من خلال تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير في نموذج الدراسة، وتحديد أثر المتغير المفسرة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة بشكل منفرد بالنسبة لكل مقطع.

وكما أسلفنا الذكر فيما يخص طرق التقدير لنماذج (PARDL) من خلال عرض أدوات الدراسة سيتم التقدير بالاعتماد على طرق:

- وسط المجموعة؛
- وسط المجموعة المدمجة؛
- نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي.

بالنسبة لدرجة التأخير المثلى فقد تم تحديدها بناء على أقل القيم لمعيار (Hannan

Quinn) والموضحة في الملحق رقم (14)

فيما يلي مخرجات التقدير وفق الطرق الثلاث:

الجدول رقم (3-19): تقدير النموذج باستخدام طرق (DFE- MG- PMG)

طرق التقدير			المتغيرات	التقديرات
نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE	وسط المجموعة التجميعية PMG	وسط المجموعة MG		
-0.0347197	-0.0128223	0.0286108	M2	تقديرات الأجل الطويل
0.051	0.027	0.712	Prop	
0.199678	0.0843536	0.2042883	GDPPG	
0.016	0.005	0.231	Prop	
0.0719144	-0.0064076	0.0601296	G	
0.024	0.538	0.548	Prop	
0.0845488	0.0621273	0.0726382	OPEN	
0.0000	0.0000	0.068	Prop	
-0.0150839	0.0078641	-0.0195325	DEPT	
0.141	0.026	0.743	Prop	
-0.6232151	-0.5813459	-0.8335132	ECT	معامل حد تصحيح الخطأ
0.0000	0.0000	0.0000	Prop	
0.0024084	0.0286243	-0.0114362	M2	

0.935	0.206	0.777	Prop	تقديرات الأجل القصير
0.0595185	0.0308438	0.1082574	GDPPG	
0.153	0.435	0.14	Prop	
0.0400877	0.0624481	0.0863498	G	
0.171	0.169	0.064	Prop	
0.094436	0.00458	-0.02584	OPEN	
0.0000	0.757	0.463	Prop	
-0.0190688	-0.0793343	0.0173195	DEPT	
0.254	0.067	0.577	Prop	
-4.765415	-0.4881151	-7.182996	C	
0.03	0.189	0.443	Prop	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14

من خلال الجدول أعلاه الذي تظهر من خلاله تقديرات طريقتي تقدير وسط المجموعة ووسط المجموعة التجميعي، بالإضافة الى نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي والذي يظهر تقديرات الأجلين الطويل والقصير بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ، حيث نسجل ما يلي:

1- في الأجل الطويل:

بناء على النتائج المتوصل إليها والخاصة بالتقدير وفق طريقة MG يظهر أن المعلمات المقدرة والمرتبطة بكل المتغيرات المفسرة في النموذج، لم تكن دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى الدلالة 5%، أما عند مستوى الدلالة 10% فقد تبين وفق منهجية وسط المجموعة (PMG) أن المعلمة المرتبطة بمعدل الانفتاح التجاري كانت دالة من الناحية الإحصائية في الأجل الطويل، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للمعلمة المرتبطة بهذا المتغير (0.06) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.10).

في حين أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه للمقدرات الخاصة بطريقة PMG معنوية كل المتغيرات المفسرة في النموذج عند مستوى الدلالة 5%، باستثناء المعلمة المرتبطة بحجم الإنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (G)، مما يدل على جل المتغيرات المدرجة الدراسة تساهم فعلا في تفسير حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى دول العينة في الأجل الطويل حسب هذه الطريقة.

أظهرت نتائج التقدير وفق طريقة (DFE) أيضاً أن جل المتغيرات المدرجة في الدراسة من الناحية الإحصائية في الأجل الطويل، ويتعلق بكل من حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2)، النمو الاقتصادي (GDPPG)، الأنفاق الحكومي (G) والانفتاح التجاري (OPEN)، حيث أن القيم الاحتمالية للمعلمات المرتبطة بالمتغيرات سالفة الذكر كلها أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرض البديل لإحصائية ستودنت التي تنص على معنوية المعلمات سالفة الذكر

2- في الأجل القصير:

بناء على طريقة تقدير (MG) نجد أن حجم الانفاق الحكومي (G) فقط كان معنوي عند مستوى دلالة 10%، في حين أظهرت نتائج التقدير وفق طريقة (PMG) أن حجم الدين العام (DEPT) فقط كان معنوي عند مستوى دلالة 10%.

بالنسبة لطريقة التقدير الثالثة الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة مع إدخال ديناميكية الزمن، فقد تبين ان المعلمة المرتبطة بمعدل الانفتاح التجاري فقط كانت دالة من الإحصائية عند مستو المعنوية 5%.

3- حد تصحيح الخطأ ECT :

ظهر معنوياً من الناحية الإحصائية بالنسب لطرق التقدير الثلاث وعند مستوى الدلالة 1%.

المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج المقدره بطرق (MG ; PMG ; DFE)

كما تم التطرق في عرض أدوات الدراسة لاختبارات المفاضلة بين النماذج المقدر وفق طرق (MG ; PMG ; DFE) سيتم الاعتماد على اختبار (Hausman) بين كل نموذجين على حدى (DFE ; PMG) - (MG ; DFE) - (MG ; PMG) وذلك وفق الفرضية التالية:

1- المفاضلة بين النموذجين المقدرين وفق طريقتي (MG ; PMG):

يرتكز اختبار (Hausman) للمفاضلة بين التقدير بطريقتي (MG ; PMG) على الفرضيات التالية:

- نموذج تقديرات و سط المجموعة التجميعي PMG هو الملائم..... H_0
- نموذج تقديرات و سط المجموعة MG هو الملائم..... H_1

الجدول رقم (3-20): المفاضلة بين نموذجي MG و PMG

(MG ; PMG)			
I	(b)	(B)	(b-B)
I	mg	pmg	Difference
M2	0.0286108	-0.0128223	0.0414332
GDPPG	0.2042883	0.0843536	0.1199347
G	0.0601296	-0.0064076	0.0665372
OPEN	0.0726382	0.0621273	0.0105108
DEPT	-0.0195325	0.0078641	-0.0273965
$chi2(5)_{cal} = 1.26$			$chi2(5)_{tab} = 11.07$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14

بلغت قيمة إحصائية كاي تربيع المحسوبة $\chi^2 = 1.26$ وهي أقل من القيمة الجدولية (11.07) عند مستوى لدلالة 5% ودرجة الحرية (5) مما يدفعنا إلى قبول الفرض العدم H_0 أي أن نتائج تقديرات طريقة وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الملائمة وتتميز بمقدرات أكثر إنساقاً من طريقة وسط المجموعة (MG).

2- المفاضلة بين النموذجين المقدرين وفق طريقتي (MG ; DFE):

يرتكز اختبار (Hausman) للمفاضلة بين التقدير بطريقتي (MG ; DFE) على الفرضيات التالية:

- نموذج تقديرات وسط المجموعة (PMG) هو الملائم..... H_0
- نموذج تقديرات التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE) هو الملائم..... H_1

الجدول رقم (3-21): المفاضلة بين نموذجي MG و DFE

(MG ; DFE)			
I	(b)	(B)	(b-B)
I	mg	dfe	Difference
M2	0.0286108	-0.0347197	0.0633305
GDPPG	0.2042883	0.199678	0.0046102
G	0.0601296	0.0719144	-0.0117848
OPEN	0.0726382	0.0845488	-0.0119106
dept	-0.0195325	-0.0150839	-0.0044485
chi2(5) = 0.59		chi2(5) tab = 11.07	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14

بلغت قيمة إحصائية كاي تربيع المحسوبة $\chi^2 = 0.59$ وهي أقل من القيمة الجدولية (11.07) عند مستوى لدلالة 5% ودرجة الحرية (5)، وبالتالي قبول فرض العدم H_0 أي أن نتائج تقديرات طريقة التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE) هي الملائمة.

3- المفاضلة بين النموذجين المقدرين وفق طريقتي (PMG ; DFE):

يرتكز اختبار (Hausman) للمفاضلة بين التقدير بطريقتي (PMG ; DFE)

على الفرضيات التالية:

- H_0 - نموذج تقديرات و سط المجموعة التجميعي (PMG) الملائم.....
- H_1 - نموذج تقديرات التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE) هو الملائم.....

الجدول رقم (3-21): المفاضلة بين نموذجي DFE و PMG

(MG ; DFE)			
I	(b)	(B)	(b-B)
I	pmg	dfe	Difference
M2	-0.0128223	-0.0347197	0.0218974
GDPPG	0.0843536	0.199678	-0.1153245
G	-0.0064076	0.0719144	-0.078322
OPEN	0.0621273	0.0845488	-0.0224215
dept	0.0078641	-0.0150839	0.022948
chi2(5) = -15.36		chi2(5) _{tab} = 11.07	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14

بلغت قيمة إحصائية كاي تربيع المحسوبة $\chi^2 = -15.36$ وهي أقل تماماً من القيمة الجدولية (11.07) عند مستوى الدلالة 5% ودرجة الحرية (5)، وبالتالي قبول فرض العدم H_0 أي أن نتائج تقديرات طريقة وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الملائمة وتتميز بمقدرات أكثر اتساقاً من طريقة التأثيرات الثابتة الديناميكية (DFE).

المطلب الرابع: التحليل الاقتصادي لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا في الاجلين الطويل والقصير

بناءً على ما تم التوصل اليه من نتائج اختبارات المفاضلة فإن طريقة (PMG) هي الأنسب في تحليل نموذج الدراسة من الناحية الاقتصادية، على اعتبار أنها تقدم مقدرات أكثر كفاءة من باقي طرق التقدير، فيما يلي سيتم تحديد نوع ومدى تأثير المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاجلين الطويل والقصير:

1- في الأجل القصير:

لا تؤثر كل المتغيرات المدرجة في النموذج على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة ، حيث أظهرت نتائج التقدير وفق طريقة (PMG) عدم معنويات اكل المعلمات المقدره عند مستوى الدلالة 5%.

2- معامل تصحيح الخطأ:

من جهة أخرى فمعامل تصحيح الخطأ يحقق الشرطين الكافي وللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجوع او الجذب نحو التوازن من الأجل القصير الي الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف الى مساره التوازني، أما الشرط اللازم فهو معنوي (غير معدوم)، لأن القيمة الاحتمالية (0.000) اقل من القيمة الحرجة (0.05)، وتمثل قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.77) نسبة أخطاء الأجل القصير التي يكمن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل الرجوع الى الوضع التوازني في الأجل الطويل، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من اجل معالجة الانحراف في متغيرات الدراسة هي : $(\frac{1}{0.77} = 1.29)$ بالتقريب سنة وثلاثة أشهر.

3- في الأجل الطويل:

تم التوصل من خلال معادلة الأجل الطويل أن متغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) لدول العينة يؤثر إيجابا على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها وبمرونة عالية، حيث ان زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 100% يؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها في الأجل الطويل بنسبة 8%، وهي نتيجة منطقية وتتوافق تماما مع ما جاءت به الأدبيات النظرية في هذا المجال، حيث أن معدلات النمو المرتفعة والمستدامة تمثل أكبر حافز للمستثمر الأجنبي لاتخاذ قرار الاستثمار، على

إتبار أنها مؤشر رئيسي على كفاءة السياسات الاقتصادية للدولة المستهدفة والقدرة الإنتاجية لأي اقتصاد وقدرته على مواجهة كل الصدمات الداخلية والخارجية هذا من جهة، كما أن النمو الاقتصادي المستدام مؤشر مهم على قدرة السوق المستهدف على التوسع من جهة ثانية.

حسب النتائج المتوصل إليها فالانفتاح التجاري يوتر إيجابا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول العينة في الأجل الطويل حيث ان زيادة معدلات الانفتاح التجاري بنسبة 100% يؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها في الأجل الطويل بنسبة 6%. فانتهاج سياسة منفتحة على الخارج وتوقيع الاتفاقيات التجارية تساهم في تشجيع التدفقات الاستثمارية اما بين الدول الأعضاء أو من خارج الاتفاقية، إذ أنه في حالة الاتحاد الجمركي توجد سوقا واحدة داخل جدار التعريفية الجمركية الخارجية الموحدة من الممكن أن تزيد من الحافز لدى المستثمرين الأجانب للولوج فيما يعرف بالقفزة التعريفية إذا كانت التعريفية الخارجية الموحدة أعلى من التعريفية السابقة بالنسبة لبعض الدول، كما أن الحد من تشوهات الإنتاج داخل دول الاتفاق يمكن أن يزيد الكم الإجمالي للاستثمار الذي يمنحه المستثمرون في الدول الأعضاء، بالإضافة الى أن الزيادة التي يمكن أن يحدثها تحرير التجارة في حجم السوق تمكن من ارتفاع كمية الاستثمار سواءً من جانب المستثمرين الداخليين أو الخارجيين، وهو الأثر الذي ينطوي على أهمية خاصة للاستثمارات الكبيرة، فالسياسة الانفتاحية التي تمكن من ازالة الحوافز السلبية للتصدير وخفض الحواجز التجارية وجعل العملات قابلة للتحويل، بالإضافة الى إلغاء النظم الإدارية المتعلقة بتراخيص الاستيراد والقيود على النقد الأجنبي يجعل أصحاب المشاريع يتحولون عن الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى مجرد تحقيق ريع استثماري ويوجههم إلى إنتاج السلع القابلة للتسويق، وهذه الشركات تستفيد من نقل التكنولوجيا ومن الاحتكاك بالخبرة الأجنبية نظرا لوجود حافز

واضح يدفع شركات التصدير إلى مسايرة التقنيات الحديثة وتحسين الإدارة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة في الأجل الطويل.

أظهرت النتائج نتائج التقدير أن الإنفاق الحكومي لم يكن له أي أثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول العينة في الأجل الطويل وذلك لأن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير غير دالة من الناحية الإحصائية، ويمكن تفسير النتيجة بناء على طبيعة الإنفاق الحكومي بشكل خاص في دول العينة، حيث أن غالبية نفقات دول العينة غير منتجة وموجهة للاستهلاك سواء الحكومي أو الخاص؛ دون التركيز بشكل مباشر على نفقات البنية التحتية والنفقات الجبائية التي من شأنها أن تحفز المستثمر الأجنبي، لذلك فإن المتغير محل المناقشة لم يكن له أثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول العينة.

تشير المعلمة المرتبطة بحجم الدين العام إلى الأثر الإيجابي لهذا الأخير على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول العينة، ولكن هذا الأثر يعتبر ضعيف جدا حيث ان زيادة حجم الدين العام بنسبة 100% يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها في الأجل الطويل فقط بنسبة 0.7%، حيث تبرز أهمية الديون العامة في تمويل الاستثمارات العمومية والاستهلاك الحكومي، وبالتالي الأثر الإيجابي في الأجل الطويل على الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى دول العينة، بالنسبة لضعف مرونة تأثير هذا المتغير على المتغير التابع فيمكن الرجوع ذلك إلى وجود حد معين لحجم الديون العامة المفروضة على الحكومات وعند تجاوزه قد ينعكس سلبا على الاقتصاد بشكل عام وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مؤشرات، الإفراط في التمويل عن طريق الاستدانة الخارجية يؤدي إلى تراكم الديون العامة التي تهدد استدامة النمو وتؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمتغير حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2) كان له تأثير سالب ومعنوي على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول

العينة، حيث ان الزيادة في حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع بنسبة 100% يؤدي الى تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الأجل الطويل بنسبة 1%، وبالتالي فإن استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للسياسة النقدية التوسعية سالب وضعيف أيضا على المدى الطويل، فالتوسع النقدي مع عدم قدرة اقتصاديات العينة على امتصاص الفائض من الكتلة النقدية يؤثر سلبا على اقتصاديات العينة.

بخصوص التأثيرات الفردية لكل دولة من دول العينة على حدى حسب طريقة

PMG في الأجل القصير فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (): الأثار الفردية للأجل القصير حسب تقديرات PMG

ECT	تقديرات الأجل القصير					الدولة
	M2	GDPPG	G	OPEN	DEPT	
*-0.92	**0.04				0.04	DZA
*-0.98					***-0.44	BHR
*-0.47	***0.09	**0.43	***0.19		***-0.11	EGY
*-0.39					*-0.41	JOR
						KWT
*-0.63						LBN
*-1.35	**0.19					MAR
*-0.54						OMN
			***0.08	***-0.10		QAT
*-0.31						SAU
**0.26	*0.17					DJI
*-1.00			*0.45		**0.14	TUN
*-0.69	***-0.03	**0.04		*0.06		IRN
						ARE

*معنوي عند 1% ؛ **معنوي عند 5% ؛ ***معنوي عند 10%

المصدر: ملخص من مخرجات برنامج Stata

- متغير الدين العام: له تأثير معنوي سالب في الأجل القصير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، في كل من البحرين، مصر، الأردن، تونس؛ وأثر معنوي موجب في الجزائر.
- متغير الانفتاح التجاري: له تأثير معنوي سالب في الأجل القصير على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى قطر، وله أثر موجب على إيران.
- متغير حجم الانفاق الحكومي: له تأثير معنوي موجب في الأجل القصير على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى كل من: مصر، قطر، وتونس.
- متغير النمو الاقتصادي: له تأثير معنوي موجب في الأجل القصير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى كل من مصر وإيران.
- متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع: له تأثير معنوي سالب في الأجل القصير على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى إيران، وله أثر موجب على كل من: الجزائر، مصر، المغرب والسودان.

خلاصة:

اشتمل هذا الفصل على الجانب التطبيقي الذي يستهدف قياس لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة: (1995-2019)، مع محاولة تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول العينة خلال فترة الدراسة.

بناء على نتائج التحليل التصنيفي (طريقة تحليل العنقودي) تبين أن هناك فروقات في حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى دول العينة، حيث أبرز هذا التحليل أن دول الخليج ولبنان وكل من تونس، مصر، والمغرب تتميز بمستويات عالية مقارنة بكل الدول الأخرى وهذا ما يفسر ترتيبها المتقدم بين دول العالم فيما يتعلق بمؤشرات الحرية الاقتصادية وسهولة أداء الأعمال.

كما أن التحليل الساكن لنموذج بيانات بانل بين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة، أي أن مصدر الاختلاف يعود إلى العنصر الثابت (عدم تجانس القواطع وتجانس الميول) الذي يحدد الفروقات بين دول المينا، وأن كل من المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج جميعها كان لها تأثير معنوي إحصائياً على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، باستثناء معدل التضخم الذي لم يكن له تأثير معنوي، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج المفضل 51% وهي قيمة مقبولة نسبياً مما يعني أن هناك متغيرات أو عوامل أخرى تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غير مدرجة في النموذج.

أظهرت نتائج التحليل الديناميكي لنموذج الدراسة عدم تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول العينة في بالسياسات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، مع وجود أثر معتبر للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأجل الطويل، كما استجاب حجم الاستثمار الأجنبي بشكل إيجابي للتغيرات في كل من إجمالي الدين العام ومعدلات النمو الاقتصادي، وسلبياً مع حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع.

خاتمه

خاتمة

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإحاطة بجميع جوانب الموضوع لتحديد متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تساهم في التأثير على المستثمرين الأجانب لتوطين استثماراتهم بدول العينة محل الدراسة، وفي ما يلي سيتم عرض أهم النتائج المتوصل اليها، وأهم المقترحات لتحسين مناخ الاستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة الى مجموعة من المقترحات البحثية للدراسات المستقبلية المتعلقة بمجال الدراسة.

أولاً- الخلاصة العامة للبحث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجية خاصة بعد تراجع أشكال التمويل التقليدية الأخرى كالمساعدات الدولية والقروض الأجنبية، وللاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تحقيق التكامل العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور ونتاجية رأس المال في الدول المضيفة، وكذا تمويل التنمية من خلال تعويض عجز الادخار المحلي من جهة، والرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة من جهة أخرى، وبالرغم من الدور الكبير الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية وماله من إيجابيات كبيرة إلا أن هذا لم ينفي وجود سلبيات ناجمة عنه قد تكون سبب رئيس في تراجع وتدني مستويات التنمية في كثير من الأحيان.

بغرض الإحاطة بكل حيثيات الموضوع محل البحث وتحقيق الأهداف المرجوة منه تم تقسيمه الى ثلاث فصول رئيسية، تناول الفصل الأول الجانب النظري لكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياسات الاقتصادية الكلية، مع محاولة الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على ما جاءت به النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بدور السياسات الاقتصادية

الكلية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الاستثمار، في حين الفصل الثاني تمحور حول مراجعة وتحليل الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كلي أو جزئي، ومقارنتها بالدراسة الحالية من حيث الأهداف، المنهجية والنتائج المتوصل إليها.

الفصل الثالث من الدراسة تناول مجموعة من النقاط الأساسية من خلال عرض للأدوات القياسية والاحصائية المستخدمة في الدراسة في مرحلة أولى، ويتعلق الأمر بأساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات ونماذج بانل الساكنة والديناميكية، ليتم في المبحث الثاني من هذا الفصل عرض لأهم الخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة وتصنيف دول العينة وفقا لحجم الاستثمار الأجنبي الوافد إليها، في حين المبحثين الثالث والرابع تم من خلالهما قياس وتحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات المعبرة عن السياسات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تم تقدير نموذج ساكن يقيس العلاقة بين متغيرات الدراسة والهدف منه تحديد مصدر الفروقات بين دول العينة في تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة، وفي الأخير تم تحديد استجابة الاستثمار الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول العينة للمتغيرات في السياسات الاقتصادية الكلية في الأجلين القصير والطويل.

ثانيا: اختبار الفرضيات

في بداية البحث تم وضع مجموعة من الافتراضات للإجابة عن التسؤلات الرئيسية المطروحة من خلاله، وفيما يلي مناقشة مدى صحة فرضياته التي يمكن سردها على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: تؤكد دراستنا صحة الفرضية لمدى الأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسبها السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد بشكل

عام، وبالتالي فإنها تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال التحكم في العجز المالي والتجاري وتوجيه الاقتصاد بما يخلق بيئة خصبة للاستثمار بشكل عام.

الفرضية الثانية: بالنسبة للفرضية الثانية فقد أظهرت نتائج التقدير أن السياسة النقدية التوسعية والمعبر عنها بحجم المعروض النقدي كان لها أثر سلبي في الأجل الطويل على صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول العينة، وبمرونة منخفضة نسبياً لم تتجاوز (1.3%)، وعلى النقيض من ذلك فإن متغيرات الانفتاح التجاري، إجمالي الدين العام والنمو الاقتصادي كان لها أثر إيجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى دول العينة وبمرونة بلغت على التوالي (6.2 - 0.7 - 8.4%)، وبالنسبة لمتغير الإنفاق الحكومي فلم يكن له أي أثر على المتغير التابع في الأجلين الطويل والقصير، نفس الملاحظة بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة المدرجة في الأجل القصير ولاتي لم يكن لها أي أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير.

ثالثاً: النتائج

فيما يلي أهم ملخص لأهم النتائج المتوصل إليها:

- يتمثل دور سياسات الميزانية بأدواتها المختلفة (النفقات، الإيرادات، رصيد الموازنة العامة) في تنمية وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الضرائب تعد من بين أهم محددات عوائد الاستثمار، فالمستثمر الأجنبي يولي اهتماماً بالغاً للحوافز الجبائية المتوقعة في الدولة المستضيفة هذا من جهة، من جهة أخرى فننقات الحكومة فيما يتعلق بالبنية التحتية عامل رئيس في استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب؛
- إن استقرار الأوضاع النقدية بمثابة مرآة تعكس بوضوح مدى استقرار الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي في أي دولة، فانخفاض معدلات التضخم واستقرارها خلال فترات زمنية طويلة يمثل للمستثمر الأجنبي نوعاً من الضمان في تحقيق فوائد

حقيقية وأسعار صرف مستقرة، في المقابل فإن تذبذب أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم تؤثر بشكل كبير وبصورة سلبية على المناخ الاستثماري في أي دولة وبالتالي على قرارات الاستثمار؛

- يمكن للسلطات العمومية التأثير على حجم التعاملات التجارية مع العالم الخارجي من خلال التأثير على تكاليف كل من الواردات والصادرات، وينعكس هذا الأثر بشكل مباشر على كل من أسعار الصرف وميزان المدفوعات، وهذه الأخيرة من بين العوامل التي تعنى باهتمام المستثمر الأجنبي الذي سيستخدم مرافق الدولة المضيفة في عمليات الإنتاج، التوزيع والتصدير؛

- أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فروقات معنوية احصائيا لمتوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى عينة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة، وتم تحديد مصدر الفروقات بشكل بناء على نتائج اختبار (LSD)، حيث أن الاختلافات ظهرت جليا في متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من دول الأردن، البحرين، الكويت ولبنان وباقي الدول العينة. وهذا يعني أن هذه الدولة شهدت متوسط تدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيرها من بقية دول المينا خلال الفترة (1995-2019) مما جعلها مميزة ولها اختلاف واضح مع مستويات متوسط التدفق في باقي دول العينة، في المقابل نستنتج أن هناك تقارب بين مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتبقية التي لم تظهر فوارق في مستويات متوسط الاستثمار الأجنبية المباشرة الوافدة إليها؛

- بناء على أسلوب التحليل العنقودي وفق طريقة وارد والذي يركز على حساب مصفوفة المسافة بين متوسطات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى دول العينة خلال سنة 2019، فقد تم تقسيم دول العينة الى ثلاث مجموعة وفق المتغير سالف الذكر، وقد

ضمت المجموعة الثانية أكبر عدد من الدول المدرجة في عينة الدراسة، ما يميزها هو تقارب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها خلال سنة 2019؛

- وبناء على نتائج اختبار (HSIAO) واختبارات المفاضلة أن نموذج بانل الخاص بقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة يحتوي على آثار فردية ثابتة بين المقاطع؛

- بناء على نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة والتي أظهرت أن متغيرات (الكتلة النقدية، أسعار الصرف، الانفتاح التجاري، الانفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي) كان لها تأثير إيجابي ومعنوي من الناحية الإحصائية على حجم الاستثمارات الأجنبية الى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين أن إجمالي الدين العام كان له أثر سلبي على المتغير التابع، أم كل من معدل التضخم ورصيد الميزانية العامة الدولة فلم يكن لهما أي تأثير معنوي من الناحية الإحصائية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى دول العينة؛

- من خلال اختبارات الاستقرارية ظهر ان المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول العينة كان متكاملًا من الدرجة (0)، ونفس الملاحظة بالنسبة لمتغير النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي ظهر مستقرًا عند المستوى، أما باقي المتغيرات المفسرة فقد ظهرت مستقرةً عند الفرق الأول (1)؛

- أظهرت اختبارات التكامل المشترك الثلاث المدرجة في الدراسة وجود علاقة توازنية واحدة على الأقل في الأجل الطويل، من متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية باتجاه حجم الاستثمار الأجنبي الوافد الى دول العينة؛

- بعد التحقق من توازنية العلاقة في الاجل الطويل بين متغيرات النموذج محل الدراسة وتحقق فرضيات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الخاصة ببيانات بانل (ARDL-PANEL)، وتقديره باستخدام طرق (MG ; PMG ; DFE) والمفاضلة

بينها، تم التوصل الى أن طريقة وسط المجموعة التجميعي (PMG) تقدم أفضل مقدرات من ناحية الكفاءة والاتساق؛

- أظهرت نتائج التقدير وفق طريقة (PMG) غياب المعنوية الإحصائية لكل المعلمات المرتبطة بمتغيرات الدراسة في الأجل القصير، وهي نتيجة منطقية على اعتبار أن الاستثمار الأجنبية المباشر لا يستجيب للتغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي عموما بشكل أي، حيث أن المستثمر الأجنبي أو الشركة متعددة الجنسيات تأخذ كامل وقتها في مراقبة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للبلد المستهدف قبل اتخاذ قرار الاستثمار؛
- في الاجل الطويل أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يتأثر إيجابا وبمرونة مرتفعة نسبيا للزيادة في معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، في المقابل فإن استجابته للسياسات النقدية وحجم مديونية دول العينة كانت ضعيفة نسبيا.

ثالثا: التوصيات

- من أهم التوصيات المستقاة من خلال هذه الدراسة بشكل عام يمكن إيجاز ما يلي:
- إدارة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خال استخدام سياسات اقتصادية كلية هيكلية ومالية مناسبة؛
- السعي إلى درجة من التكامل بين هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهيكل الاستثمارات المحلية؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي يصاحبها تكنولوجيا حديثة وإدارة متقدمة؛
- وحتمية ان تقوم الدول بتحديد دقيق للقطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى زيادة راس المال الأجنبي فيها والتي تضيف إلى الثروة الاقتصادية وقدراتها وإمكانياتها لتعزيز القدرة التصديرية، خاصة انه في فترات التحول الاقتصادي قد ينتج عن سياسة التوسع في قبول الاستثمارات

الأجنبية المباشرة زيادة في عجز ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات اللازمة لتحويل فوائض الأرباح؛

- يجب ان يكون الهدف هو الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلبية احتياجات الدول المضيفة بالقدر الذي يسمح بتطوير السوق المحلية وإعدادها للمنافسة جنبا إلى جنب مع حماية الصناعة المحلية؛

رابعا: آفاق الدراسة

- أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة لعينة من الاقتصاديات النفطية؛

- دراسة وتحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب:

1. ابراهيم متولي، حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
2. ابراهيم نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر (الاسكندرية)، 2000.
3. أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2017.
4. اسامة الفولي، احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998.
5. اميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005..
6. ثائر مطلق محمد عياصرة، النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012
7. حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
8. حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق (دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003.
9. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996.
10. زينب حسين عوض، الاقتصاد الدولي (نظرة على بعض النقديات)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1990.
11. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 1997.
12. طاهر مرسي عطية، إدارة الاعمال الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
13. عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الادارة والاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 1993.
14. عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، دار الجامعة، مصر، 2003.
15. عبد السلام ابو قحف، مقدمة في ادارة الاعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.

16. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
17. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.
18. العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.
19. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
20. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
21. غازي عناية حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب اليوم، مصر، 2000.
22. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاردن، 2006.
23. غازي عناية حسين، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان.
24. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
25. محفوظ جودة، التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
26. محمد على الليثي: مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
27. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015.
28. نزيه عبد المقصود، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر (الاسكندرية)، 2007.
29. هديل عجمي، جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، طبعة ثانية، دار وائل للنشر، الاردن، 2014.
30. وحيد ميدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي-النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2010.

2- المذكرات والاطروحات الجامعية:

1. أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم

1. الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.
2. بله باسي زكرياء، موقع الاستثمار الأجنبي المباشر من المسؤولية الاجتماعية في البلدان العربية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2020/2019.
3. بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية وفعاليتها في إدارة الطلب الكلي (حالة الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
4. بن قويدر حياة، فعالية السياسة النقدية ودورها في جذب الاستثمارات بالقطاعات الخدمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020.
5. دلال بن سمينة، تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
6. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
7. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008.
8. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، (دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والسعودية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
9. فرحي عقيلة، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2014.
10. معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015.

11. مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003.
12. نصير أحمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2014.
13. نفيسة نصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
14. نفيسة نصري، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 - 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2006/2007.
15. نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الاجنبي fdi في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي)، اطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات مقدمة الى مجلس جامعة سانت كليمنتس، 2012.
16. يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004

3- الدوريات والمجلات:

1. امانى عبد الوهاب، سياسات إدارة التدفقات المالية الدولية إلى الاقتصادات الصاعدة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد: 25، العدد: 1، 2017.
2. أسماء أيوب يعقوب، التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية، مجلة الاقتصاد الخليجي، ع (31)، جامعة البصرة، 2017.
3. بلقاسم العباس، تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد: 22، العدد: 03، 2020.
4. حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر (تعريف وقضايا)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.

5. حسن علي عثمان فطر، عز الدين عبد الرحمن حسن محمد، عبد الجلال عثمان إدريس أبكر، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1999-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد: 05، العدد: 07، السودان، 2021.
6. خالد محمود محمد أبو عليقة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2016)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد: 02، المجلد: 09، جامعة حمة لاخضر الوادي، الجزائر، 2019.
7. خالد محمود محمد أبو عليقة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2016)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد: 02، المجلد: 09، جامعة حمة لاخضر الوادي، الجزائر، 2019.
8. رميسة كلاش، إلهام نايلي، موسى بونويرة، أثر السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 1.
9. زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري (دراسة للفترة 2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 6، جوان 2017.
10. صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر، المجلد 9، العدد 2.
11. عابد العبدلي بن عابد. "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد: 16، 2010.
12. غربي ياسين سي الأخضر، نوي طه حسين، علاقة صرف دينار/دولار بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2018.
13. كريم سالم، حسين الغالبي، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية (اتجاهاته ومحدداته)، المجلد (8)، العدد (3)، 2006.
14. ماجد محمد يسرى الخربوطلي، أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة، المجلد: 40، عدد: 4، جامعة عين شمس، مصر، 2020.

15. ماجي أحمد الحلواني، استخدام أسلوب التحليل العنقودي Cluster Analysis لتصنيف محافظات جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد: 01، المجلد: 48، القاهرة، 2018.
 16. محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد: 05، العدد: 09، جامعة حمة لاخضر الوادي، الجزائر، 2015.
 17. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012.
 18. مريم بدر الدين، ضرورة تطوير السياسات الصناعية في الدول العربية، تقرير المعهد العربي للتخطيط، مارس 2012، الكويت.
 19. منور أوسري، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2005.
 20. نفيسة نصري، انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية في الدول العربية، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد: 02، العدد: 14، جامعة الكوفة، العراق، 2009.
 21. يوسف صوار، إدريسي مختار، دراسة مؤشرات التنمية المكانية باستخدام أسلوب التحليل التصنيفي (العنقودي)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 03، العدد: 5، جويلية 2013، مستغانم، الجزائر.
- 4- التقارير والنشريات:**
1. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، 2017.
 2. مركز الدراسات الاقتصادية، الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي، مرصد الاعمال غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2018.
 3. مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي 2016..
 4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الاول، الكويت، يناير/ مارس 2013.
 5. وزارة الاقتصاد، خطة التنمية الخمسية العاشرة، عمان، 2020.

5- مواقع الأنترنت:

1. قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/country/ZQ>
2. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي، على الرابط:
<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/April/select-subjects?c=512,612,911,912,419,611,469,915,429,433,439,916,443,917,446,672,682,686,449,564,453,456,726,732,463,923,744,925,466,927,487,474>
3. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي، 2019، على الرابط:
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019_overview_ar.pdf
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2019، على الرابط:
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019_overview_ar.pdf
5. موقع ويكيبيديا، على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_جيبوتي، تاريخ الاطلاع: 2021/06/15
6. [مؤشر الحرية الاقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الحرية_الاقتصادية)، https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الحرية_الاقتصادية
7. [مؤشر الحرية الاقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الحرية_الاقتصادية)، https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الحرية_الاقتصادية
8. موقع قناة الجزيرة، على الرابط:
<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2006/11/22/41-مليار-دولار-دين-لبنان-العام-نهاية-2006>

ثانياً: باللغة الفرنسية:

1- Books / Livres:

1. Christophe Hurlin et Valerie Mignon, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier 2005.
2. Damodar gujarati, **econometrics by example** , 1st^{ed} , London, Palgrave Macmillan, 2011.
3. Dtersem, j-brticout, linvestissement international, armond colin, mosson, paris, 1996.

4. Free. A and Kim, Logitudinal and panel Data, University of Wisconsin, Madison, 2007.
 5. Henningsen, Arne, and Géraldine Henningsen, "Analysis of panel data using R", Panel Data Econometrics, Academic Press, 2019.
 6. HSIAO, Cheng. Panel data analysis—advantages and challenges. Test, 2007, 16.1.
 7. Keit M. Carlson, Federal Fiscal Policy since the Employment Act of 1946, Federal Reserve Bank Of ST . LOUIS, United States, 1987.
 8. Marie De Laplace , Monnaie et Financement de L'économie, Dunod, Paris, 2003.
 9. Maurice Bye, Relation Economique Internationale, Dolloz, Paris.
 10. Pesaran, M. Hashem. Time series and panel data econometrics. Oxford University Press, 2015.
 11. Ranjit kumat baul, "the econometric analysis using banel data" , I.A.S.R.I, new delhi, 2007.
 12. Richard A Johnson, Deanw Wichern, Applied Multivariate statistical Analysis, PEASON Prentice Hall, 2007.
 13. Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, Microeconometrics, Palgrave Macmillan Publishers Ltd, New York, 2012.
 14. William Green, "Econometric Analysis", 6th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007.
 15. Xavier greffe, comprendre la politique economique, economica, paris, 1995
- 2- **Article :**
1. Arellano, Manuel. Panel data econometrics, Oxford university press, Oxford, New York 2003.
 2. Awad, Atif. Foreign direct investment inflows to Malaysia: Do macroeconomic policies matter?. Journal of International Studies, V: 13.N: 01, 2020.
 3. Baltagi, B., H., Jung, B., Ch. and Song, S., H., "Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model", Journal of Econometrics, Vol.154, Iss.2, 2010.
 4. Baltagi, Badi H, "Forecasting with panel data", Journal of forecasting, Vol: 27, N: 2, 2008.
 5. Barbieri, Laura. "Panel unit root tests under cross-sectional dependence: An overview." Journal of Statistics: Advances in Theory and Applications Vol:1 ,N: 2,2009.
 6. Barbieri, Laura. "Panel unit root tests under cross-sectional dependence: An overview." Journal of Statistics: Advances in Theory and Applications Vol:1 ,N: 2,2009.

7. Bashir, Muhammad Adnan, et al. The role of macroeconomic and institutional factors in foreign direct investment and economic growth: empirical evidence in the context of emerging economies. *Global & Local Economic Review*, V: 24. N: 2, 2021.
8. Chaiboonsri, Chukiat, & al, "A panel cointegration analysis: An application to international tourism demand of Thailand," *Annals of the University of Petrosani Economics*, V: 10, N: 3, 2010.
9. Jalil, Abdul, Amina Qureshi, and Mete Feridun, "Is corruption good or bad for FDI? Empirical evidence from Asia, Africa and Latin America," *Panoeconomicus*, Vol: 63. N: 3, 2016.
10. Kiviet, Jan F, "On bias, inconsistency, and efficiency of various estimators in dynamic panel data models." *Journal of econometrics*, Vol: 68, N: 1, 1995.
11. Michael Effah Asamoah, Charles K. D. Adjasi, Abdul Latif Alhassan, *Macroeconomic uncertainty, foreign direct investment and institutional quality: Evidence from Sub-Saharan Africa*, *Economic Systems*, vol: 40. No: 04, 2016.
12. Ndugbu, Michael O, Duruechi, Anthony H, Ojiegbe, Josephine N, *Macroeconomic Policy Variables and Foreign Direct Investment in Nigeria*, *IIARD International Journal of Banking and Finance Research*, V: 03 N: 02 2017.
13. Neal, Timothy. "Panel cointegration analysis with xtpedroni." *The Stata Journal*, Vol :14, N :3, 2014.
14. Patrick Enu, Emmanuel Dodzi K. Havi, Prudence Attah-Obeng, *Impact of macroeconomic factors on foreign direct investment in GHANA: a cointegration analysis*, *European Scientific Journal*, vol: 09, No: 28, October 2013.
15. Paul Ndubuisi, *An Analysis of the Impact of Macroeconomic Variables and An Analysis of the Impact of Macroeconomic Variables and, Causality Framework*, *Journal of Business and Economic Development*, vol.02, No.03, 2017.
16. Rana Ejaz Ail Khan, Rashid Sattar, Hafeezur Rehman, *Effectiveness of Exchange Rate in Pakistan, causality analysis*, *Rak.j.cammer,soc, sci*, 2012 vol, 6 (1).
17. Roodman, David, "How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata." *The stata journal*, Vol: 9, N: 1, 2009.
18. Sujit, K. S., B. Rajesh Kumar, and Sarbjit Singh Oberoi. "Impact of Macroeconomic, Governance and Risk Factors on FDI Intensity—An Empirical Analysis." *Journal of Risk and Financial Management* V: 13.N : 12, 2020.

19. Wong, Mei Foong, et al. "Macroeconomic policy and exchange rate impacts on the foreign direct investment in ASEAN economies." *International Journal of Economic Policy in Emerging Economies*, Vol: 12.N: 1, 2019.

3- Reports and Conference:

1. Alam, Md Mahmudul, Md Wahid Murad, "The impacts of economic growth, trade openness and technological progress on renewable energy use in organization for economic co-operation and development countries", *Renewable Energy*, N : 145, 2020.
2. Aristovnik, Aleksander. "Short-and medium-term determinants of current account balances in Middle East and North Africa countries", William Davidson Institute Working Paper Number 862, 2007.
3. Campos, Nauro F & Yuko Kinoshita "Foreign direct investment and structural reforms: Evidence from Eastern Europe and Latin America " William Davidson Institute Working Paper Number 906, 2008.
4. da Silva, Patrícia Pereira, Pedro André Cerqueira, Wojolomi Ogbe. "Determinants of renewable energy growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from panel ARDL", *Energy* 156, 2018.
5. Samargandi, Nahla, Jan Fidrmuc, Sugata Ghosh, "Is the relationship between financial development and economic growth monotonic? Evidence from a sample of middle-income countries", the 75th International Atlantic Economic Conference, the University of Vienna, *World development* 68, 2015.
6. United Nations, *World Investment Report, FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development*, New York and Geneva, 2006.

الملاحق

• قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا حسب تصنيف البنك الدولي

1	قطر	15	الأردن	8	الجزائر
2	السعودية	16	الكويت	9	البحرين
3	الجمهورية العربية السورية	17	لبنان	10	جيبوتي
4	تونس	18	ليبيا	11	جمهورية مصر العربية
5	الإمارات العربية المتحدة	19	مالطا	12	جمهورية إيران الإسلامية
6	فلسطين	20	المغرب	13	العراق
7			عمان	14	جمهورية اليمن

المصدر: البنك الدولي على الرابط: <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>

تاريخ الاطلاع: 2021/05/20

الملحق رقم (2): الإحصاءات الوصفية

	FDI	ER	DEPT	GB	G	GDPG	INF	M2	OPEN
Mean	2.987482	1080.594	54.71347	0.105746	95.98259	3.997080	6.395380	75.80149	83.72289
Median	2.038486	3.655500	47.67100	-2.163000	97.11586	3.681027	3.223615	65.97820	85.20373
Maximum	33.56602	42155.66	239.0210	43.30400	141.5001	26.17025	132.8238	261.1282	191.8726
Minimum	-3.175129	0.268828	1.562000	-23.95200	51.54765	-7.444557	-4.863278	8.578547	14.77247
Std. Dev.	3.705486	4840.086	45.33716	9.948351	17.86085	3.909326	11.29464	48.38787	35.16196
Skewness	3.129225	6.173714	1.227995	1.286711	-0.157650	0.994920	5.815309	2.042155	0.546676
Kurtosis	19.77906	44.16349	4.480536	5.576811	2.615330	8.071317	53.77913	7.806138	3.235985
Jarque-Bera	4516.595	26010.39	115.8195	186.7796	3.484011	417.9612	38219.23	560.2427	17.61976
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.175169	0.000000	0.000000	0.000000	0.000149
Sum	1009.769	365240.9	18493.15	35.74200	32442.12	1351.013	2161.638	25620.90	28298.34
Sum Sq. Dev.	4627.222	7.89E+09	692689.5	33352.79	107506.3	5150.314	42990.68	789046.9	416654.4
Observations	338	338	338	338	338	338	338	338	338

الملاحق

الملحق رقم (2): نتائج اختبارات الفروقات

ANOVA

FDI

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1558.674	13	119.898	12.530	.000
Within Groups	3215.171	336	9.569		
Total	4773.845	349			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: FDI

LSD

(I) code	(J) code	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1	2	-4.697507608000000*	.874938226000000	.000	-6.418554306000001	-2.976460909000000
	3	-1.570426968000000	.874938226000000	.074	-3.291473667000000	.150619730000000
	4	-5.518868249000001*	.874938226000000	.000	-7.239914947000001	-3.797821550000000
	5	.600967095000000	.874938226000000	.493	-1.120079603000000	2.322013794000000
	6	-6.819434494000000*	.874938226000000	.000	-8.540481192000000	-5.098387795000001
	7	-1.500337680000000	.874938226000000	.087	-3.221384378000000	.220709018000000
	8	-1.210037337000000	.874938226000000	.168	-2.931084036000000	.511009361000000
	9	-1.328510153000000	.874938226000000	.130	-3.049556851000000	.392536545000000
	10	-.869577100000000	.874938226000000	.321	-2.590623798000000	.851469598000000
	11	-2.394173883000000*	.874938226000000	.007	-4.115220581000000	-.673127185000000
	12	-1.755427020000000*	.874938226000000	.046	-3.476473718000000	-.034380321500000
	13	.278681320000000	.874938226000000	.750	-1.442365378000000	1.999728018000000
	14	-1.291594626000000	.874938226000000	.141	-3.012641324000000	.429452073000000
	2	1	4.697507608000000*	.874938226000000	.000	2.976460909000000
3		3.127080639000000*	.874938226000000	.000	1.406033941000000	4.848127338000000
4		-.821360641000000	.874938226000000	.349	-2.542407339000000	.899686057000000
5		5.298474703000000*	.874938226000000	.000	3.577428005000000	7.019521401000000
6		-2.121926886000000*	.874938226000000	.016	-3.842973584000000	-.400880188000000
7		3.197169928000000*	.874938226000000	.000	1.476123229000000	4.918216626000000

الملاحق

	8	3.487470270000000*	.874938226000000	.000	1.766423572000000	5.208516968000001
	9	3.368997455000000*	.874938226000000	.000	1.647950756000000	5.090044153000000
	10	3.827930507000000*	.874938226000000	.000	2.106883809000000	5.548977206000000
	11	2.303333724000000*	.874938226000000	.009	.582287026000000	4.024380423000000
	12	2.942080588000000*	.874938226000000	.001	1.221033890000000	4.663127286000000
	13	4.976188927000000*	.874938226000000	.000	3.255142229000000	6.697235626000000
	14	3.405912982000000*	.874938226000000	.000	1.684866284000000	5.126959680000001
3	1	1.570426968000000	.874938226000000	.074	-.150619730000000	3.291473667000000
	2	-3.127080639000000*	.874938226000000	.000	-4.848127338000000	-1.406033941000000
	4	-3.948441280000000*	.874938226000000	.000	-5.669487979000000	-2.227394582000000
	5	2.171394064000000*	.874938226000000	.014	.450347365000000	3.892440762000000
	6	-5.249007525000001*	.874938226000000	.000	-6.970054224000000	-3.527960827000000
	7	.070089288300000	.874938226000000	.936	-1.650957410000000	1.791135987000000
	8	.360389631000000	.874938226000000	.681	-1.360657067000000	2.081436329000000
	9	.241916815000000	.874938226000000	.782	-1.479129883000000	1.962963514000000
	10	.700849868000000	.874938226000000	.424	-1.020196830000000	2.421896566000000
	11	-.823746915000000	.874938226000000	.347	-2.544793613000000	.897299784000000
	12	-.185000051000000	.874938226000000	.833	-1.906046750000000	1.536046647000000
	13	1.849108288000000*	.874938226000000	.035	.128061590000000	3.570154986000000
	14	.278832343000000	.874938226000000	.750	-1.442214356000000	1.999879041000000
4	1	5.518868249000001*	.874938226000000	.000	3.797821550000000	7.239914947000001
	2	.821360641000000	.874938226000000	.349	-.899686057000000	2.542407339000000
	3	3.948441280000000*	.874938226000000	.000	2.227394582000000	5.669487979000000
	5	6.119835344000000*	.874938226000000	.000	4.398788646000000	7.840882042000001
	6	-1.300566245000000	.874938226000000	.138	-3.021612943000000	.420480453000000
	7	4.018530569000000*	.874938226000000	.000	2.297483870000000	5.739577267000001
	8	4.308830911000000*	.874938226000000	.000	2.587784213000000	6.029877610000001
	9	4.190358096000001*	.874938226000000	.000	2.469311398000000	5.911404794000000
	10	4.649291149000001*	.874938226000000	.000	2.928244450000000	6.370337847000000
	11	3.124694366000000*	.874938226000000	.000	1.403647667000000	4.845741064000000
	12	3.763441229000000*	.874938226000000	.000	2.042394531000000	5.484487927000000
	13	5.797549569000000*	.874938226000000	.000	4.076502870000001	7.518596267000000
	14	4.227273623000000*	.874938226000000	.000	2.506226925000000	5.948320321000001
5	1	-.600967095000000	.874938226000000	.493	-2.322013794000000	1.120079603000000
	2	-5.298474703000000*	.874938226000000	.000	-7.019521401000000	-3.577428005000000
	3	-2.171394064000000*	.874938226000000	.014	-3.892440762000000	-.450347365000000
	4	-6.119835344000000*	.874938226000000	.000	-7.840882042000001	-4.398788646000000

الملاحق

6	-7.420401589000001*	.874938226000000	.000	-9.141448287000001	-5.699354891000001
7	-2.101304775000000*	.874938226000000	.017	-3.822351474000000	-.380258077000000
8	-1.811004433000000*	.874938226000000	.039	-3.532051131000000	-.089957734500000
9	-1.929477248000000*	.874938226000000	.028	-3.650523947000000	-.208430550000000
10	-1.470544196000000	.874938226000000	.094	-3.191590894000000	.250502503000000
11	-2.995140979000000*	.874938226000000	.001	-4.716187677000001	-1.274094280000000
12	-2.356394115000000*	.874938226000000	.007	-4.077440813000000	-.635347417000000
13	-.322285776000000	.874938226000000	.713	-2.043332474000000	1.398760923000000
14	-1.892561721000000*	.874938226000000	.031	-3.613608419000000	-.171515023000000
6					
1	6.819434494000000*	.874938226000000	.000	5.098387795000001	8.540481192000000
2	2.121926886000000*	.874938226000000	.016	.400880188000000	3.842973584000000
3	5.249007525000001*	.874938226000000	.000	3.527960827000000	6.970054224000000
4	1.300566245000000	.874938226000000	.138	-.420480453000000	3.021612943000000
5	7.420401589000001*	.874938226000000	.000	5.699354891000001	9.141448287000001
7	5.319096814000000*	.874938226000000	.000	3.598050115000000	7.040143512000000
8	5.609397156000000*	.874938226000000	.000	3.888350458000000	7.330443855000000
9	5.490924341000000*	.874938226000000	.000	3.769877643000000	7.211971039000001
10	5.949857394000000*	.874938226000000	.000	4.228810695000000	7.670904092000001
11	4.425260611000001*	.874938226000000	.000	2.704213912000000	6.146307309000000
12	5.064007474000000*	.874938226000000	.000	3.342960776000000	6.785054172000001
13	7.098115814000001*	.874938226000000	.000	5.377069115000000	8.819162512000000
14	5.527839868000000*	.874938226000000	.000	3.806793170000000	7.248886566000000
7					
1	1.500337680000000	.874938226000000	.087	-.220709018000000	3.221384378000000
2	-3.197169928000000*	.874938226000000	.000	-4.918216626000000	-1.476123229000000
3	-.070089288300000	.874938226000000	.936	-1.791135987000000	1.650957410000000
4	-4.018530569000000*	.874938226000000	.000	-5.739577267000001	-2.297483870000000
5	2.101304775000000*	.874938226000000	.017	.380258077000000	3.822351474000000
6	-5.319096814000000*	.874938226000000	.000	-7.040143512000000	-3.598050115000000
8	.290300343000000	.874938226000000	.740	-1.430746356000000	2.011347041000000
9	.171827527000000	.874938226000000	.844	-1.549219171000000	1.892874225000000
10	.630760580000000	.874938226000000	.471	-1.090286118000000	2.351807278000000
11	-.893836203000000	.874938226000000	.308	-2.614882901000000	.827210495000000
12	-.255089340000000	.874938226000000	.771	-1.976136038000000	1.465957359000000
13	1.779019000000000*	.874938226000000	.043	.057972301600000	3.500065698000000
14	.208743054000000	.874938226000000	.812	-1.512303644000000	1.929789753000000
8					
1	1.210037337000000	.874938226000000	.168	-.511009361000000	2.931084036000000
2	-3.487470270000000*	.874938226000000	.000	-5.208516968000001	-1.766423572000000

الملاحق

3	-.360389631000000	.874938226000000	.681	-2.081436329000000	1.360657067000000
4	-4.308830911000000*	.874938226000000	.000	-6.029877610000001	-2.587784213000000
5	1.811004433000000*	.874938226000000	.039	.089957734500000	3.532051131000000
6	-5.609397156000000*	.874938226000000	.000	-7.330443855000000	-3.888350458000000
7	-.290300343000000	.874938226000000	.740	-2.011347041000000	1.430746356000000
9	-.118472816000000	.874938226000000	.892	-1.839519514000000	1.602573883000000
10	.340460237000000	.874938226000000	.697	-1.380586461000000	2.061506936000000
11	-1.184136546000000	.874938226000000	.177	-2.905183244000000	.536910153000000
12	-.545389682000000	.874938226000000	.533	-2.266436381000000	1.175657016000000
13	1.488718657000000	.874938226000000	.090	-.232328041000000	3.209765356000000
14	-.081557288300000	.874938226000000	.926	-1.802603987000000	1.639489410000000
9					
1	1.328510153000000	.874938226000000	.130	-.392536545000000	3.049556851000000
2	-3.368997455000000*	.874938226000000	.000	-5.090044153000000	-1.647950756000000
3	-.241916815000000	.874938226000000	.782	-1.962963514000000	1.479129883000000
4	-4.190358096000001*	.874938226000000	.000	-5.911404794000000	-2.469311398000000
5	1.929477248000000*	.874938226000000	.028	.208430550000000	3.650523947000000
6	-5.490924341000000*	.874938226000000	.000	-7.211971039000001	-3.769877643000000
7	-.171827527000000	.874938226000000	.844	-1.892874225000000	1.549219171000000
8	.118472816000000	.874938226000000	.892	-1.602573883000000	1.839519514000000
10	.458933053000000	.874938226000000	.600	-1.262113645000000	2.179979751000000
11	-1.065663730000000	.874938226000000	.224	-2.786710428000000	.655382968000000
12	-.426916867000000	.874938226000000	.626	-2.147963565000000	1.294129831000000
13	1.607191473000000	.874938226000000	.067	-.113855225000000	3.328238171000000
14	.036915527200000	.874938226000000	.966	-1.684131171000000	1.757962226000000
10					
1	.869577100000000	.874938226000000	.321	-.851469598000000	2.590623798000000
2	-3.827930507000000*	.874938226000000	.000	-5.548977206000000	-2.106883809000000
3	-.700849868000000	.874938226000000	.424	-2.421896566000000	1.020196830000000
4	-4.649291149000001*	.874938226000000	.000	-6.370337847000000	-2.928244450000000
5	1.470544196000000	.874938226000000	.094	-.250502503000000	3.191590894000000
6	-5.949857394000000*	.874938226000000	.000	-7.670904092000001	-4.228810695000000
7	-.630760580000000	.874938226000000	.471	-2.351807278000000	1.090286118000000
8	-.340460237000000	.874938226000000	.697	-2.061506936000000	1.380586461000000
9	-.458933053000000	.874938226000000	.600	-2.179979751000000	1.262113645000000
11	-1.524596783000000	.874938226000000	.082	-3.245643481000000	.196449915000000
12	-.885849920000000	.874938226000000	.312	-2.606896618000000	.835196779000000
13	1.148258420000000	.874938226000000	.190	-.572788278000000	2.869305118000000
14	-.422017526000000	.874938226000000	.630	-2.143064224000000	1.299029173000000

الملاحق

11	1	2.394173883000000*	.874938226000000	.007	.673127185000000	4.115220581000000
	2	-2.303333724000000*	.874938226000000	.009	-4.024380423000000	-.582287026000000
	3	.823746915000000	.874938226000000	.347	-.897299784000000	2.544793613000000
	4	-3.124694366000000*	.874938226000000	.000	-4.845741064000000	-1.403647667000000
	5	2.995140979000000*	.874938226000000	.001	1.274094280000000	4.716187677000001
	6	-4.425260611000001*	.874938226000000	.000	-6.146307309000000	-2.704213912000000
	7	.893836203000000	.874938226000000	.308	-.827210495000000	2.614882901000000
	8	1.184136546000000	.874938226000000	.177	-.536910153000000	2.905183244000000
	9	1.065663730000000	.874938226000000	.224	-.655382968000000	2.786710428000000
	10	1.524596783000000	.874938226000000	.082	-.196449915000000	3.245643481000000
	12	.638746863000000	.874938226000000	.466	-1.082299835000000	2.359793562000000
	13	2.672855203000000*	.874938226000000	.002	.951808505000000	4.393901901000000
	14	1.102579257000000	.874938226000000	.208	-.618467441000000	2.823625956000000
	12	1	1.755427020000000*	.874938226000000	.046	.034380321500000
2		-2.942080588000000*	.874938226000000	.001	-4.663127286000000	-1.221033890000000
3		.185000051000000	.874938226000000	.833	-1.536046647000000	1.906046750000000
4		-3.763441229000000*	.874938226000000	.000	-5.484487927000000	-2.042394531000000
5		2.356394115000000*	.874938226000000	.007	.635347417000000	4.077440813000000
6		-5.064007474000000*	.874938226000000	.000	-6.785054172000001	-3.342960776000000
7		.255089340000000	.874938226000000	.771	-1.465957359000000	1.976136038000000
8		.545389682000000	.874938226000000	.533	-1.175657016000000	2.266436381000000
9		.426916867000000	.874938226000000	.626	-1.294129831000000	2.147963565000000
10		.885849920000000	.874938226000000	.312	-.835196779000000	2.606896618000000
11		-.638746863000000	.874938226000000	.466	-2.359793562000000	1.082299835000000
13		2.034108340000000*	.874938226000000	.021	.313061641000000	3.755155038000000
14		.463832394000000	.874938226000000	.596	-1.257214304000000	2.184879092000000
13		1	-.278681320000000	.874938226000000	.750	-1.999728018000000
	2	-4.976188927000000*	.874938226000000	.000	-6.697235626000000	-3.255142229000000
	3	-1.849108288000000*	.874938226000000	.035	-3.570154986000000	-.128061590000000
	4	-5.797549569000000*	.874938226000000	.000	-7.518596267000000	-4.076502870000001
	5	.322285776000000	.874938226000000	.713	-1.398760923000000	2.043332474000000
	6	-7.098115814000001*	.874938226000000	.000	-8.819162512000000	-5.377069115000000
	7	-1.779019000000000*	.874938226000000	.043	-3.500065698000000	-.057972301600000
	8	-1.488718657000000	.874938226000000	.090	-3.209765356000000	.232328041000000
	9	-1.607191473000000	.874938226000000	.067	-3.328238171000000	.113855225000000
	10	-1.148258420000000	.874938226000000	.190	-2.869305118000000	.572788278000000
	11	-2.672855203000000*	.874938226000000	.002	-4.393901901000000	-.951808505000000

الملاحق

12	-2.034108340000000*	.874938226000000	.021	-3.755155038000000	-3.313061641000000	
14	-1.570275946000000	.874938226000000	.074	-3.291322644000000	.150770753000000	
14	1	1.291594626000000	.874938226000000	.141	-.429452073000000	3.012641324000000
	2	-3.405912982000000*	.874938226000000	.000	-5.126959680000001	-1.684866284000000
	3	-.278832343000000	.874938226000000	.750	-1.999879041000000	1.442214356000000
	4	-4.227273623000000*	.874938226000000	.000	-5.948320321000001	-2.506226925000000
	5	1.892561721000000*	.874938226000000	.031	.171515023000000	3.613608419000000
	6	-5.527839868000000*	.874938226000000	.000	-7.248886566000000	-3.806793170000000
	7	-.208743054000000	.874938226000000	.812	-1.929789753000000	1.512303644000000
	8	.081557288300000	.874938226000000	.926	-1.639489410000000	1.802603987000000
	9	-.036915527200000	.874938226000000	.966	-1.757962226000000	1.684131171000000
	10	.422017526000000	.874938226000000	.630	-1.299029173000000	2.143064224000000
	11	-1.102579257000000	.874938226000000	.208	-2.823625956000000	.618467441000000
	12	-.463832394000000	.874938226000000	.596	-2.184879092000000	1.257214304000000
13	1.570275946000000	.874938226000000	.074	-.150770753000000	3.291322644000000	

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

الملحق رقم (3): نتائج التحليل العنقودي

Matrice de proximité

Carré de la distance euclidienne

Observation	25:DZA	50:BHR	75:EGY	100:JOR	125:KWT	150:LBN	175:MAR	200:OMN	225:QAT	250:SAU	275:DJI	300:TUN	325:IRN	350:ARE
25:DZA	.000	2.692	4.691	1.098	.184	12.035	.398	13.492	5.792	.054	3.070	1.588	.050	6.085
50:BHR	2.692	.000	.276	.351	4.281	3.343	1.020	4.131	16.381	3.506	.012	.145	3.474	.682
75:EGY	4.691	.276	.000	1.250	6.730	1.699	2.357	2.272	20.907	5.748	.171	.821	5.707	.091
100:JOR	1.098	.351	1.250	.000	2.180	5.863	.174	6.892	11.933	1.637	.496	.045	1.615	2.013
125:KWT	.184	4.281	6.730	2.180	.000	15.192	1.122	16.823	3.913	.039	4.755	2.851	.042	8.382
150:LBN	12.035	3.343	1.699	5.863	15.192	.000	8.058	.042	34.525	13.696	2.948	4.881	13.633	1.005
175:MAR	.398	1.020	2.357	.174	1.122	8.058	.000	9.257	9.224	.743	1.258	.396	.729	3.372
200:OMN	13.492	4.131	2.272	6.892	16.823	.042	9.257	.000	36.963	15.247	3.690	5.823	15.180	1.455
225:QAT	5.792	16.381	20.907	11.933	3.913	34.525	9.224	36.963	.000	4.730	17.295	13.444	4.768	23.750
250:SAU	.054	3.506	5.748	1.637	.039	13.696	.743	15.247	4.730	.000	3.936	2.225	.000	7.282
275:DJI	3.070	.012	.171	.496	4.755	2.948	1.258	3.690	17.295	3.936	.000	.242	3.902	.511
300:TUN	1.588	.145	.821	.045	2.851	4.881	.396	5.823	13.444	2.225	.242	.000	2.199	1.456
325:IRN	.050	3.474	5.707	1.615	.042	13.633	.729	15.180	4.768	.000	3.902	2.199	.000	7.235
350:ARE	6.085	.682	.091	2.013	8.382	1.005	3.372	1.455	23.750	7.282	.511	1.456	7.235	.000

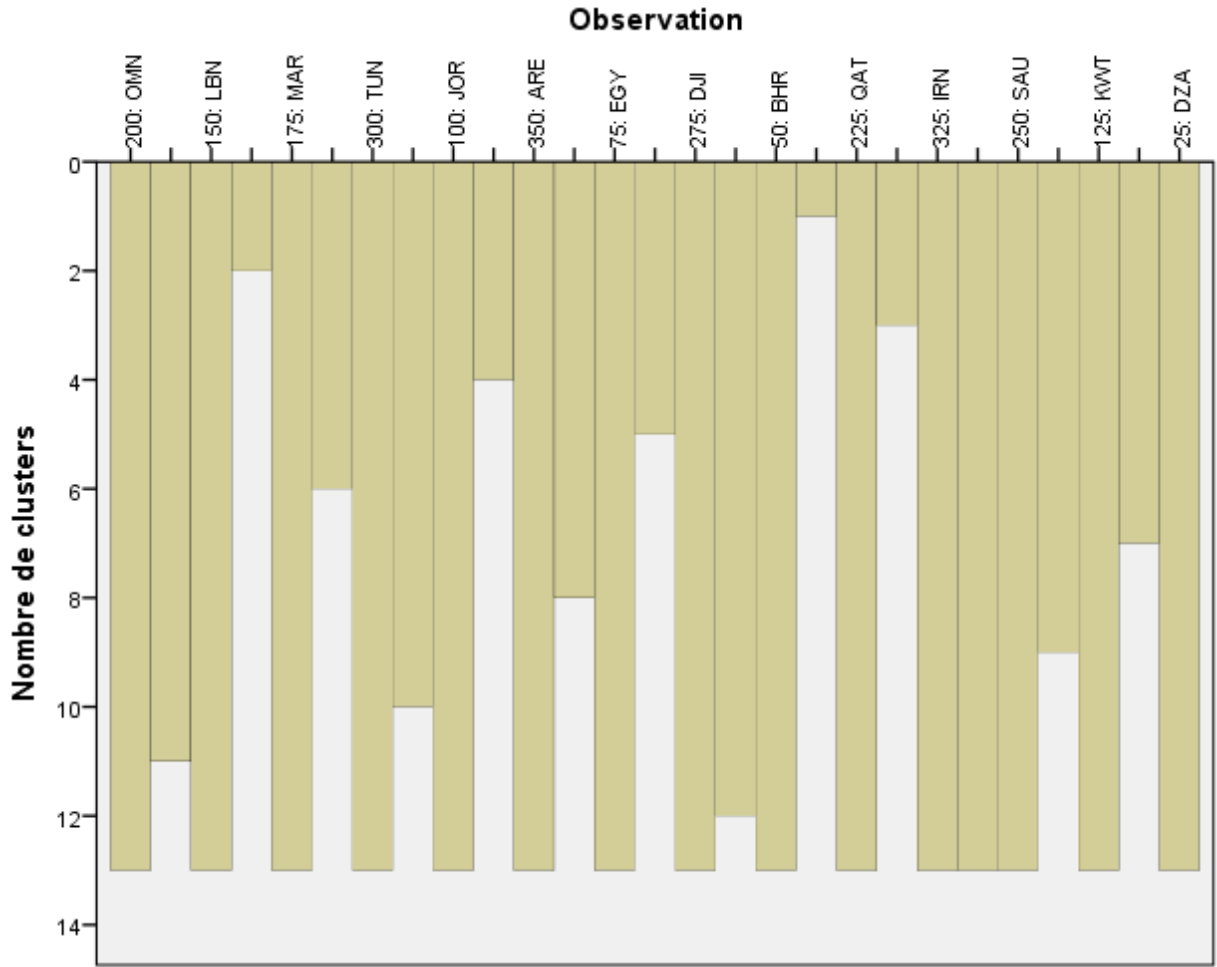
Il s'agit d'une matrice de dissimilarité

Planning des agglomérations

Etap e	Cluster combiné		Coefficien ts	Etape de première apparition du cluster		Etape suivante
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	250	325	.000	0	0	5
2	50	275	.006	0	0	9
3	150	200	.027	0	0	12
4	100	300	.050	0	0	8
5	125	250	.076	0	1	7
6	75	350	.122	0	0	9
7	25	125	.187	0	5	11
8	100	175	.369	4	0	10
9	50	75	.754	2	6	10
10	50	100	2.561	9	8	12
11	25	225	6.383	7	0	13
12	50	150	12.636	10	3	13
13	25	50	35.546	11	12	0

Cluster(s) d'affectation

Observati on	Clusters 4	Clusters 3	Clusters 2
25:DZA	1	1	1
50:BHR	2	2	2
75:EGY	2	2	2
100:JOR	2	2	2
125:KWT	1	1	1
150:LBN	3	3	2
175:MAR	2	2	2
200:OMN	3	3	2
225:QAT	4	1	1
250:SAU	1	1	1
275:DJI	2	2	2
300:TUN	2	2	2
325:IRN	1	1	1
350:ARE	2	2	2



الملحق رقم (4): معاملات الارتباط

		Correlations								
		FDI	ER	M2	INF	GDPPG	G	OPEN	GB	DEPT
FDI	Pearson Correlation	1	-.091	.402**	-.094	.117*	.309**	.303**	-.195**	.254**
	Sig. (2-tailed)		.091	.000	.079	.029	.000	.000	.000	.000
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350
ER	Pearson Correlation	-.091	1	.042	.220**	-.053	.035	-.197**	-.045	-.076
	Sig. (2-tailed)	.091		.434	.000	.325	.510	.000	.401	.159
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350

الملاحق

M2	Pearson Correlation	.402**	.042	1	-.263**	-.098	.538**	.193**	-.360**	.483**
	Sig. (2-tailed)	.000	.434		.000	.068	.000	.000	.000	.000
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350
INF	Pearson Correlation	-.094	.220**	-.263**	1	.075	.111*	-.425**	-.059	.266**
	Sig. (2-tailed)	.079	.000	.000		.163	.038	.000	.274	.000
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350
GDPP G	Pearson Correlation	.117*	-.053	-.098	.075	1	.127*	-.195**	-.046	.123*
	Sig. (2-tailed)	.029	.325	.068	.163		.018	.000	.388	.021
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350
G	Pearson Correlation	.309**	.035	.538**	.111*	.127*	1	-.255**	-.688**	.639**
	Sig. (2-tailed)	.000	.510	.000	.038	.018		.000	.000	.000
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350
OPEN	Pearson Correlation	.303**	-.197**	.193**	-.425**	-.195**	-.255**	1	.129*	-.299**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.016	.000
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350
GB	Pearson Correlation	-.195**	-.045	-.360**	-.059	-.046	-.688**	.129*	1	-.505**
	Sig. (2-tailed)	.000	.401	.000	.274	.388	.000	.016		.000
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350
DEPT	Pearson Correlation	.254**	-.076	.483**	.266**	.123*	.639**	-.299**	-.505**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.159	.000	.000	.021	.000	.000	.000	
	N	350	350	350	350	350	350	350	350	350

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملاحق

لملحق رقم (5): نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: FDI				
Method: Panel Least Squares				
Date: 11/05/21 Time: 21:09				
Sample: 1995 2019				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 14				
Total panel (unbalanced) observations: 338				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-1.33E-05	3.84E-05	-0.345178	0.7302
DEPT	0.008908	0.005764	1.545461	0.1232
GB	0.035318	0.023477	1.504355	0.1334
G	0.062907	0.015923	3.950622	0.0001
GDPPG	0.174649	0.043987	3.970494	0.0001
INF	0.022947	0.018999	1.207825	0.2280
M2	0.013374	0.005375	2.488052	0.0133
OPEN	0.044947	0.006005	7.484515	0.0000
C	-8.614135	1.564917	-5.504533	0.0000
Root MSE	3.028158	R-squared	0.330187	
Mean dependent var	2.987482	Adjusted R-squared	0.313900	
S.D. dependent var	3.705486	S.E. of regression	3.069298	
Akaike info criterion	5.107041	Sum squared resid	3099.373	
Schwarz criterion	5.208838	Log likelihood	-854.0899	
Hannan-Quinn criter.	5.147611	F-statistic	20.27274	
Durbin-Watson stat	1.028201	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (6): نموذج الاثار الثابتة

Dependent Variable: FDI				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/16/21 Time: 17:38				
Sample: 1995 2019				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 14				
Total panel (unbalanced) observations: 337				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	9.67E-05	4.85E-05	1.994997	0.0469
DEPT	-0.025335	0.006606	-3.835153	0.0002
G	0.110902	0.022998	4.822199	0.0000
GB	0.071270	0.028430	2.506835	0.0127
GDPPG	0.100095	0.040770	2.455140	0.0146
INF	0.016233	0.018147	0.894533	0.3717
M2	-0.057790	0.014536	-3.975731	0.0001
OPEN	0.095957	0.012622	7.602359	0.0000
C	-10.23534	2.426198	-4.218677	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	2.572451	R-squared	0.517551	
Mean dependent var	2.993953	Adjusted R-squared	0.485388	
S.D. dependent var	3.709084	S.E. of regression	2.660767	
Akaike info criterion	4.858159	Sum squared resid	2230.099	
Schwarz criterion	5.107541	Log likelihood	-796.5998	
Hannan-Quinn criter.	4.957559	F-statistic	16.09136	
Durbin-Watson stat	1.430781	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (7): نموذج الاثار العشوائية

Dependent Variable: FDI				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 11/05/21 Time: 21:16				
Sample: 1995 2019				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 14				
Total panel (unbalanced) observations: 338				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-1.33E-05	3.32E-05	-0.398632	0.6904
DEPT	0.008908	0.004991	1.784789	0.0752
GB	0.035318	0.020329	1.737318	0.0833
G	0.062907	0.013788	4.562411	0.0000
GDPPG	0.174649	0.038088	4.585360	0.0000
INF	0.022947	0.016451	1.394868	0.1640
M2	0.013374	0.004654	2.873349	0.0043
OPEN	0.044947	0.005200	8.643559	0.0000
C	-8.614135	1.355072	-6.356960	0.0000
Effects Specification				
				S.D.
				Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			2.657725	1.0000
Weighted Statistics				
Root MSE	3.028158	R-squared	0.330187	
Mean dependent var	2.987482	Adjusted R-squared	0.313900	
S.D. dependent var	3.705486	S.E. of regression	3.069298	
Sum squared resid	3099.373	F-statistic	20.27274	
Durbin-Watson stat	1.028201	Prob(F-statistic)	0.000000	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.330187	Mean dependent var	2.987482	
Sum squared resid	3099.373	Durbin-Watson stat	1.028201	

الملحق رقم (8): الاثار الفردية الثابتة

	CAUNTRY	Effect
1	DZA	-0.813306
2	BHR	-2.021810
3	EGY	3.858419
4	JOR	1.053860
5	KWT	-3.282183
6	LBN	15.16656
7	MAR	1.024232
8	OMN	-3.113581
9	QAT	-0.183679
10	SAU	-0.198599
11	SDN	2.512799
12	TUN	-2.962257
13	IRN	-2.191824
14	ARE	-5.534736

الملحق رقم (9): اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: STATIC				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	118.430540	8	0.0000	
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
ER	0.000096	-0.000013	0.000000	0.0019
DEPT	-0.025240	0.008908	0.000019	0.0000
GB	0.071740	0.035318	0.000392	0.0660
G	0.111363	0.062907	0.000337	0.0083
GDPPG	0.099714	0.174649	0.000207	0.0000
INF	0.015942	0.022947	0.000058	0.3561
M2	-0.057183	0.013374	0.000188	0.0000
OPEN	0.095545	0.044947	0.000131	0.0000
Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: FDI				
Method: Panel Least Squares				
Date: 11/05/21 Time: 21:16				
Sample: 1995 2019				
Periods included: 25				
Cross-sections included: 14				
Total panel (unbalanced) observations: 338				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.29149	2.420781	-4.251310	0.0000
ER	9.59E-05	4.84E-05	1.980919	0.0485
DEPT	-0.025240	0.006596	-3.826635	0.0002
GB	0.071740	0.028384	2.527470	0.0120
G	0.111363	0.022955	4.851295	0.0000
GDPPG	0.099714	0.040717	2.448966	0.0149
INF	0.015942	0.018118	0.879892	0.3796
M2	-0.057183	0.014473	-3.950896	0.0001
OPEN	0.095545	0.012583	7.592953	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	2.569776	R-squared	0.517623	
Mean dependent var	2.987482	Adjusted R-squared	0.485566	
S.D. dependent var	3.705486	S.E. of regression	2.657725	
Akaike info criterion	4.855692	Sum squared resid	2232.067	
Schwarz criterion	5.104529	Log likelihood	-798.6119	
Hannan-Quinn criter.	4.954864	F-statistic	16.14709	
Durbin-Watson stat	1.428511	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (10): اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 11/05/21 Time: 21:11
Sample: 1995 2019
Total panel observations: 338
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	26.75940 (0.0000)	48.64675 (0.0000)	75.40616 (0.0000)
Honda	5.172949 (0.0000)	6.974722 (0.0000)	8.589701 (0.0000)
King-Wu	5.172949 (0.0000)	6.974722 (0.0000)	8.299568 (0.0000)
SLM	5.465728 (0.0000)	8.584897 (0.0000)	-- --
GHM	-- --	-- --	75.40616 (0.0000)

الملحق رقم (11): اختبارات الاستقرار عند المستوى

Panel unit root test: Summary
Series: FDI
Date: 11/05/21 Time: 21:47
Sample: 1995 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.90437	0.1829	14	322
Breitung t-stat	-2.57413	0.0050	14	308
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.73116	0.0417	14	322
ADF - Fisher Chi-square	39.9698	0.0665	14	322
PP - Fisher Chi-square	55.3053	0.0016	14	336

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: GDPPG

Date: 11/05/21 Time: 21:49

Sample: 1995 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	2.16735	0.9849	14	322
Breitung t-stat	-2.77040	0.0028	14	308
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.19125	0.0007	14	322
ADF - Fisher Chi-square	54.8680	0.0018	14	322
PP - Fisher Chi-square	303.365	0.0000	14	336

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: G

Date: 11/05/21 Time: 21:48

Sample: 1995 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-1.10232	0.1352	14	322
Breitung t-stat	-2.22221	0.0131	14	308
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.31084	0.3780	14	322
ADF - Fisher Chi-square	25.9434	0.5762	14	322
PP - Fisher Chi-square	35.6670	0.1513	14	336

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: M2

Date: 11/05/21 Time: 21:51

Sample: 1995 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-0.78315	0.2168	14	320
Breitung t-stat	-0.03884	0.4845	14	306
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.09652	0.5384	14	320
ADF - Fisher Chi-square	27.9101	0.4692	14	320
PP - Fisher Chi-square	21.8023	0.7904	14	334

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: OPEN

Date: 11/05/21 Time: 21:52

Sample: 1995 2019

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-0.21147	0.4163	14	322
Breitung t-stat	-1.38745	0.0827	14	308
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.01511	0.4940	14	322
ADF - Fisher Chi-square	28.4795	0.4393	14	322
PP - Fisher Chi-square	22.7129	0.7473	14	336

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (12): اختبارات الاستقرار عند الفرق الأول

Panel unit root test: Summary
 Series: D(G)
 Date: 11/05/21 Time: 21:49
 Sample: 1995 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-6.72888	0.0000	14	308
Breitung t-stat	-4.15917	0.0000	14	294
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.69185	0.0000	14	308
ADF - Fisher Chi-square	94.5350	0.0000	14	308
PP - Fisher Chi-square	215.818	0.0000	14	322

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
 Series: D(M2)
 Date: 11/05/21 Time: 21:51
 Sample: 1995 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-4.71053	0.0000	14	306
Breitung t-stat	-5.75632	0.0000	14	292
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.90153	0.0000	14	306
ADF - Fisher Chi-square	83.5710	0.0000	14	306
PP - Fisher Chi-square	171.971	0.0000	14	320

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
 Series: D(OPEN)
 Date: 11/05/21 Time: 21:53
 Sample: 1995 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-8.13978	0.0000	14	308
Breitung t-stat	-5.95999	0.0000	14	294
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.63369	0.0000	14	308
ADF - Fisher Chi-square	93.5356	0.0000	14	308
PP - Fisher Chi-square	259.833	0.0000	14	322

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (13): اختبارات التكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test
 Series: FDI DEPT GB G GDPPG M2 OPEN
 Date: 07/17/21 Time: 22:42
 Sample: 1995 2019
 Included observations: 350
 Null Hypothesis: No cointegration
 Trend assumption: No deterministic trend
 User-specified lag length: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-7.471883	0.0000
Residual variance	8.788593	
HAC variance	5.389368	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RESID)
 Method: Least Squares
 Date: 07/17/21 Time: 22:42
 Sample (adjusted): 1997 2019
 Included observations: 310 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-0.658532	0.055164	-11.93774	0.0000
D(RESID(-1))	-0.070890	0.046478	-1.525247	0.1282

R-squared	0.452912	Mean dependent var	-0.038562
Adjusted R-squared	0.451135	S.D. dependent var	2.771692
S.E. of regression	2.053419	Akaike info criterion	4.283320
Sum squared resid	1298.691	Schwarz criterion	4.307427
Log likelihood	-661.9146	Hannan-Quinn criter.	4.292957
Durbin-Watson stat	1.670132		

الملاحق

Johansen Fisher Panel Cointegration Test
 Series: FDI DEPT GB G GDP PG M2 OPEN
 Date: 07/17/21 Time: 22:47
 Sample: 1995 2019
 Included observations: 350
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Lags interval (in first differences): 1 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	598.3	0.0000	534.0	0.0000
At most 1	414.9	0.0000	239.6	0.0000
At most 2	334.8	0.0000	217.8	0.0000
At most 3	217.0	0.0000	131.5	0.0000
At most 4	127.7	0.0000	80.44	0.0000
At most 5	80.75	0.0000	59.22	0.0005
At most 6	63.01	0.0002	63.01	0.0002

* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

Individual cross section results

Cross Section	Trace Test Statistics	Prob.**	Max-Eign Test Statistics	Prob.**
Hypothesis of no cointegration				
DZA	216.3955	0.0000	92.2090	0.0000
BHR	320.9676	0.0000	121.1249	0.0000
EGY	NA	1.0000	NA	1.0000
JOR	318.3146	0.0000	100.7462	0.0000
KWT	272.4016	0.0000	87.0802	0.0000
LBN	NA	1.0000	NA	1.0000
MAR	200.8159	0.0000	74.2900	0.0000
OMN	NA	1.0000	NA	1.0000
QAT	296.9141	0.0000	188.4913	0.0000
SAU	248.6116	0.0000	111.6502	0.0000
SDN	277.1833	0.0000	117.4504	0.0000
TUN	231.7133	0.0000	73.6492	0.0000
IRN	228.7478	0.0000	81.9906	0.0000
ARE	254.3854	0.0000	97.6602	0.0000
Hypothesis of at most 1 cointegration relationship				
DZA	124.1865	0.0002	46.3097	0.0088
BHR	199.8427	0.0000	71.7781	0.0000
EGY	NA	1.0000	NA	1.0000
JOR	217.5684	0.0000	84.8559	0.0000
KWT	185.3214	0.0000	74.5772	0.0000
LBN	NA	1.0000	NA	1.0000
MAR	126.5260	0.0001	45.1697	0.0123
OMN	195.3973	0.0000	77.7667	0.0000
QAT	108.4228	0.0050	38.7593	0.0698
SAU	136.9614	0.0000	59.8894	0.0001
SDN	159.7329	0.0000	67.6121	0.0000
TUN	158.0641	0.0000	62.3699	0.0000
IRN	148.7573	0.0000	70.5857	0.0000
ARE	156.7252	0.0000	56.3153	0.0003
Hypothesis of at most 2 cointegration relationship				
DZA	77.8768	0.0099	33.1588	0.0607
BHR	128.0646	0.0000	64.4657	0.0000
EGY	760.6949	0.0000	637.6162	0.0000
JOR	132.7125	0.0000	55.0222	0.0000
KWT	110.7442	0.0000	49.9733	0.0003
LBN	12296.0416	0.0000	632.2925	0.0000
MAR	81.3562	0.0045	27.5778	0.2337
OMN	117.6306	0.0000	40.2615	0.0076
QAT	69.6635	0.0514	26.4134	0.2961
SAU	77.0720	0.0117	32.3101	0.0760
SDN	92.1208	0.0003	44.4486	0.0019
TUN	95.6942	0.0001	41.8215	0.0048
IRN	78.1715	0.0142	45.0224	0.0015
ARE	100.4100	0.0000	40.0683	0.0080
Hypothesis of at most 3 cointegration relationship				
DZA	44.7180	0.0957	24.2605	0.1259
BHR	63.5988	0.0009	28.6137	0.0368
EGY	123.0787	0.0000	43.3240	0.0002
JOR	77.6904	0.0000	41.1539	0.0005
KWT	60.7709	0.0020	25.0245	0.1027
LBN	6693.7491	0.0000	602.6187	0.0000
MAR	53.7784	0.0125	25.2839	0.0957
OMN	77.3691	0.0000	38.1830	0.0015
QAT	43.2501	0.1266	20.2432	0.3246
SAU	44.7619	0.0949	22.9331	0.1764
SDN	47.6722	0.0520	23.1252	0.1682
TUN	53.8727	0.0122	25.8497	0.0820
IRN	31.1492	0.5595	16.4629	0.6262
ARE	60.3417	0.0022	30.6003	0.0199
Hypothesis of at most 4 cointegration relationship				
DZA	20.4575	0.3923	14.4227	0.3314
BHR	34.9851	0.0115	22.3636	0.0334
EGY	79.7548	0.0000	41.6105	0.0000
JOR	36.5364	0.0072	20.9712	0.0526
KWT	35.7464	0.0092	22.1228	0.0362
LBN	51.1324	0.0000	31.0260	0.0015
MAR	28.4945	0.0701	16.6346	0.1900
OMN	39.1862	0.0031	23.4082	0.0235
QAT	23.0069	0.2457	12.9801	0.4541
SAU	21.8288	0.3081	12.8763	0.4637
SDN	24.5470	0.1783	13.4405	0.4125
TUN	28.0230	0.0780	19.3827	0.0863
IRN	14.8963	0.8000	11.9727	0.5044
ARE	29.7414	0.0507	16.1466	0.2164
Hypothesis of at most 5 cointegration relationship				
DZA	6.0348	0.6914	4.8208	0.7643
BHR	12.6215	0.1294	11.3976	0.1354
EGY	38.1443	0.0000	22.5356	0.0020
JOR	15.5652	0.0488	15.1504	0.0361
KWT	13.6236	0.0939	9.4658	0.2494
LBN	30.1064	0.0002	21.0074	0.0037
MAR	11.8599	0.1638	9.9733	0.2137
OMN	15.7779	0.0453	11.8792	0.1153
QAT	10.0268	0.2787	9.9087	0.2180
SAU	8.9525	0.3698	8.8186	0.3016
SDN	11.1065	0.2050	10.9046	0.1590
TUN	8.6403	0.3997	7.9888	0.3798
IRN	2.7136	0.9732	2.7136	0.9640
ARE	13.5948	0.0947	9.9374	0.2161
Hypothesis of at most 6 cointegration relationship				
DZA	1.2141	0.2705	1.2141	0.2705
BHR	1.2240	0.2686	1.2240	0.2686
EGY	15.6087	0.0001	15.6087	0.0001
JOR	0.4149	0.5195	0.4149	0.5195
KWT	4.1577	0.0414	4.1577	0.0414
LBN	9.0590	0.0026	9.0590	0.0026
MAR	1.8866	0.1696	1.8866	0.1696
OMN	3.8987	0.0483	3.8987	0.0483
QAT	0.1180	0.7312	0.1180	0.7312
SAU	0.1339	0.7145	0.1339	0.7145
SDN	0.2019	0.6532	0.2019	0.6532
TUN	0.6516	0.4195	0.6516	0.4195
IRN	0.0004	0.9993	0.0004	0.9993
ARE	3.6574	0.0558	3.6574	0.0558

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Pedroni Residual Cointegration Test
 Series: FDI DEPT GB G GDPPG M2 OPEN
 Date: 07/17/21 Time: 22:44
 Sample: 1995 2019
 Included observations: 350
 Cross-sections included: 14
 Null Hypothesis: No cointegration
 Trend assumption: Deterministic intercept and trend
 Use d.f. corrected Dickey-Fuller residual variances
 Automatic lag length selection based on SIC with lags from 2 to 3
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

			Weighted	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-3.638487	0.9999	-2.554099	0.9947
Panel rho-Statistic	0.415649	0.6612	1.708131	0.9562
Panel PP-Statistic	-12.21510	0.0000	-9.333166	0.0000
Panel ADF-Statistic	-10.75273	0.0000	-7.806012	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	3.023078	0.9987
Group PP-Statistic	-11.85467	0.0000
Group ADF-Statistic	-7.991008	0.0000

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

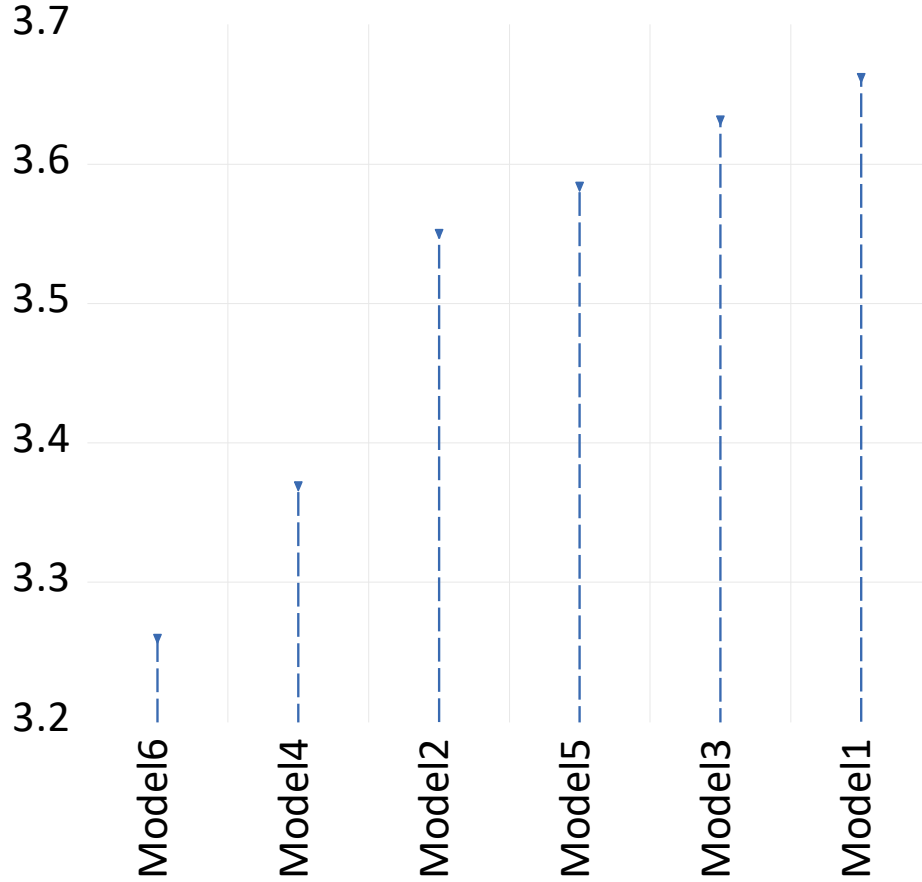
Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
DZA	-0.112	0.142682	0.142682	0.00	24
BHR	-0.321	21.89981	21.57693	3.00	24
EGY	-0.031	1.067783	0.207338	5.00	20
JOR	-0.169	6.116180	0.896138	7.00	24
KWT	-0.075	0.173058	0.189649	1.00	24
LBN	-0.352	1.941605	1.941605	0.00	19
MAR	-0.651	0.658392	0.464838	3.00	24
OMN	-0.124	2.707469	2.677582	1.00	22
QAT	-0.053	1.422670	1.121635	4.00	24
SAU	0.208	1.555891	1.555891	0.00	24
SDN	0.265	0.955558	1.015530	1.00	24
TUN	-0.247	1.703726	0.430705	8.00	24
IRN	-0.008	0.141183	0.066925	5.00	23
ARE	0.339	1.917757	1.889020	2.00	24

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
DZA	-0.112	0.148885	0	3	24
BHR	-0.321	22.85198	0	3	24
EGY	-0.984	0.812110	2	2	18
JOR	-0.169	6.382101	0	3	24
KWT	-0.075	0.180582	0	3	24
LBN	-0.352	2.049472	0	2	19
MAR	-0.651	0.687018	0	3	24
OMN	-0.124	2.836396	0	3	22
QAT	-0.053	1.484525	0	3	24
SAU	0.208	1.623538	0	3	24
SDN	0.265	0.997104	0	3	24
TUN	-0.247	1.777801	0	3	24
IRN	-0.008	0.147600	0	3	23
ARE	0.339	2.001138	0	3	24

الملحق رقم (14): درجات التأخير

Akaike Information Criteria



Model6: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1)

Model4: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)

Model2: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 2)

Model5: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 1)

Model3: ARDL(2, 1, 1, 1, 1, 1)

Model1: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1)

الملاحق

الملحق رقم (15): التقدير بطريقة وسط المجموعة

```
. xtpmg d.FDI d.M2 d.GDPPG d.G d.OPEN d.dept , lr(1.FDI 1.M2 1.GDPPG 1.G 1.OPEN 1.dept ) replace mg
```

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.FDI	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
_ec						
M2						
L1.	.0286108	.0775142	0.37	0.712	-.1233142	.1805359
GDPPG						
L1.	.2042883	.1705379	1.20	0.231	-.12996	.5385365
G						
L1.	.0601296	.1001225	0.60	0.548	-.1361069	.2563661
OPEN						
L1.	.0726382	.0398439	1.82	0.068	-.0054545	.1507308
dept						
L1.	-.0195325	.0595128	-0.33	0.743	-.1361755	.0971105
SR						
_ec	-.8335132	.1172399	-7.11	0.000	-1.063299	-.6037272
M2						
D1.	-.0114362	.0404379	-0.28	0.777	-.090693	.0678205
GDPPG						
D1.	.1082574	.0732673	1.48	0.140	-.0353438	.2518587
G						
D1.	.0863498	.0466426	1.85	0.064	-.0050679	.1777676
OPEN						
D1.	-.02584	.0352039	-0.73	0.463	-.0948383	.0431583
dept						
D1.	.0173195	.0310625	0.56	0.577	-.0435618	.0782008
_cons	-7.182996	9.369464	-0.77	0.443	-25.54681	11.18082

الملاحق

الملحق رقم (15): التقدير بطريقة وسط المجموعة التجميعي

```
. xtprmg d.FDI d.M2 d.GDPPG d.G d.OPEN d.dept , lr(l.FDI l.M2 l.GDPPG l.G l.OPEN l.dept ) replace pmg
```

```
Iteration 0: log likelihood = -547.14446 (not concave)
Iteration 1: log likelihood = -542.36717 (not concave)
Iteration 2: log likelihood = -541.736
Iteration 3: log likelihood = -538.59116 (not concave)
Iteration 4: log likelihood = -538.28223
Iteration 5: log likelihood = -537.68737
Iteration 6: log likelihood = -536.93267
Iteration 7: log likelihood = -536.35368
Iteration 8: log likelihood = -536.30528
Iteration 9: log likelihood = -536.30524
```

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

```
Panel Variable (i): code           Number of obs   =       334
Time Variable (t): period         Number of groups =       14
                                   Obs per group: min =       22
                                   avg =       23.9
                                   max =       24

                                   Log Likelihood    = -536.3052
```

	D.FDI	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
== ee						
	M2					
	L1.	-.0128223	.0058039	-2.21	0.027	-.0241978 -.0014469
	GDPPG					
	L1.	.0843536	.0298438	2.83	0.005	.0258607 .1428464
	G					
	L1.	-.0064076	.0104048	-0.62	0.538	-.0268006 .0139854
	OPEN					
	L1.	.0621273	.0111893	5.55	0.000	.0401967 .0840579
	dept					
	L1.	.0078641	.0035259	2.23	0.026	.0009535 .0147747
SR						
	__ec	-.5813459	.0990936	-5.87	0.000	-.7755657 -.3871261
	M2					
	D1.	.0286243	.0226111	1.27	0.206	-.0156927 .0729413
	GDPPG					
	D1.	.0308438	.0394767	0.78	0.435	-.0465292 .1082168
	G					
	D1.	.0624481	.0453841	1.38	0.169	-.0265032 .1513993
	OPEN					
	D1.	.00458	.0147844	0.31	0.757	-.0243969 .033557
	dept					
	D1.	-.0793343	.0433353	-1.83	0.067	-.1642699 .0056013
	_cons	-.4881151	.3718216	-1.31	0.189	-1.216872 .2406419

الملاحق

الملحق رقم (16): تقدير نموذج الاثار الثابتة الديناميكية

```

. xtprmg d.FDI d.M2 d.GDPGG d.G d.OPEN d.dept , lr(1.FDI 1.M2 1.GDPGG 1.G 1.OPEN 1.dept ) replace dfe

```

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
==ec						
M2						
Li.	-.0347197	.0178209	-1.95	0.051	-.069648	.0002086
GDPGG						
Li.	.199678	.0827629	2.41	0.016	.0374658	.3618903
G						
Li.	.0719144	.0318131	2.26	0.024	.0095619	.1342669
OPEN						
Li.	.0845488	.0202886	4.17	0.000	.0447838	.1243138
dept						
Li.	-.0150839	.0102389	-1.47	0.141	-.0351519	.004984
BR						
==ec	-.6232151	.0515322	-12.09	0.000	-.7242164	-.5222137
M2						
Di.	.0024084	.0295223	0.08	0.935	-.0554542	.060271
GDPGG						
Di.	.0595185	.0416563	1.43	0.153	-.0221263	.1411634
G						
Di.	.0400877	.0292699	1.37	0.171	-.0172803	.0974558
OPEN						
Di.	.094436	.0202989	4.65	0.000	.054651	.1342211
dept						
Di.	-.0190688	.0167343	-1.14	0.254	-.0518674	.0137299
_cons	-4.765415	2.193333	-2.17	0.030	-9.064268	-.4665618

الملحق رقم (17): اختبارات هوسمان للمفاضلة بين النماذج الديناميكية

```

. hausman mg dfe, sigmamore

```

	Coefficients		(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	(b)	(B)	Difference	S.E.
	mg	dfe		
M2				
Li.	.0286108	-.0347197	.0633305	.1042861
GDPGG				
Li.	.2042883	.199678	.0046102	.2175535
G				
Li.	.0601296	.0719144	-.0117848	.1329009
OPEN				
Li.	.0726382	.0845488	-.0119106	.050456
dept				
Li.	-.0195325	-.0150839	-.0044485	.0805801

b = consistent under H₀ and H_a; obtained from xtprmg
B = inconsistent under H_a, efficient under H₀; obtained from xtprmg

Test: H₀: difference in coefficients not systematic

$$\chi^2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

$$= 0.59$$

Prob>chi2 = 0.9884

```
. est sto mg
. hausman mg pmg sigmamore
estimation result sigmamore not found
r(111);
. hausman mg pmg, sigmamore
```

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) mg	(B) pmg		
M2				
L1.	.0286108	-.0128223	.0414332	.1442568
GDPFG				
L1.	.2042883	.0843536	.1199347	.316229
G				
L1.	.0601296	-.0064076	.0665372	.1861919
OPEN				
L1.	.0726382	.0621273	.0105108	.0733626
dept				
L1.	-.0195325	.0078641	-.0273965	.1107891

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 1.26
Prob>chi2 = 0.9388

```
. hausman pmg dfe, sigmamore
```

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) pmg	(B) dfe		
M2				
L1.	-.0128223	-.0347197	.0218974	.
GDPFG				
L1.	.0843536	.199678	-.1153245	.
@				
L1.	-.0064076	.0719144	-.078322	.
OPEN				
L1.	.0621273	.0845488	-.0224215	.
dept				
L1.	.0078641	-.0150839	.022948	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= -15.36 chi2<0 ==> model fitted on these
 data fails to meet the asymptotic
 assumptions of the Hausman test;
 see suast for a generalized test

الملاحق

الملحق رقم (1): مقدرات الاجل القصير لطريقة وسط المجموعة التجميعي

eode_1							
__ee	-.9268033	.1385429	-6.69	0.000	-1.198342	-.6552642	
H2							
D1.	.040668	.0179915	2.26	0.024	.0054052	.0759307	
GDPPG							
D1.	.0557832	.040054	1.39	0.164	-.0227213	.1342877	
@							
D1.	-.0236243	.0157253	-1.50	0.133	-.0544452	.0071967	
OPEN							
D1.	-.0016389	.0227556	-0.07	0.943	-.046239	.0429612	
dept							
D1.	.0400905	.0110943	3.61	0.000	.018346	.061835	
_cons	-1.685024	1.2193	-1.38	0.167	-4.074808	.7047601	
eode_2							
__ee	-.9887879	.2204007	-4.49	0.000	-1.420765	-.5568104	
H2							
D1.	.0786783	.2550213	0.31	0.758	-.4211543	.5785109	
GDPPG							
D1.	-.044062	.2219378	-0.20	0.843	-.4790521	.390928	
@							
D1.	-.1319817	.315243	-0.42	0.675	-.7498467	.4858832	
OPEN							
D1.	.073903	.0971307	0.76	0.447	-.1164697	.2642757	
dept							
D1.	-.4420846	.2355283	-1.88	0.061	-.9037117	.0195425	
_cons	-.6344066	2.41559	-0.26	0.793	-5.368877	4.100064	
eode_3							
__ee	-.4716279	.1514054	-3.11	0.002	-.7683772	-.1748787	
H2							
D1.	.0907046	.0481803	1.88	0.060	-.003727	.1851362	
GDPPG							
D1.	.4348664	.2213035	1.97	0.049	.0011196	.8686133	
@							
D1.	.1974626	.1155975	1.71	0.088	-.0291043	.4240296	
OPEN							
D1.	.0552596	.0361714	1.53	0.127	-.0156351	.1261543	
dept							
D1.	-.1196684	.0665847	-1.80	0.072	-.250172	.0108382	
_cons	.3958463	.6433377	0.62	0.538	-.8650724	1.656765	
eode_4							
__ee	-.3977575	.1320411	-3.01	0.003	-.6565534	-.1389616	
H2							
D1.	-.0838074	.1037908	-0.81	0.419	-.2872336	.1196189	
GDPPG							
D1.	-.1814815	.4487827	-0.40	0.686	-1.061079	.6981165	
@							
D1.	.2626423	.1642465	1.60	0.110	-.0592749	.5845595	
OPEN							
D1.	-.1059499	.1077426	-0.98	0.325	-.3171215	.1052218	
dept							
D1.	-.4151155	.1418197	-2.93	0.003	-.693077	-.1371541	
_cons	-.2583062	1.022753	-0.25	0.801	-2.262865	1.746252	

الملاحق

code_5							
__ec	-.2203653	.1647514	-1.34	0.181	-.5432721	.1025416	
M2							
D1.	-.0045199	.0198463	-0.23	0.820	-.043418	.0343781	
GDPPG							
D1.	.0257065	.0233494	1.10	0.271	-.0200574	.0714704	
G							
D1.	.0021176	.0199912	0.11	0.916	-.0370644	.0412996	
OPEN							
D1.	-.0244951	.0285449	-0.86	0.391	-.0804421	.031452	
dept							
D1.	-.0023898	.0221615	-0.11	0.914	-.0458255	.0410459	
_cons	-.8704324	.7102171	-1.23	0.220	-2.262432	.5215674	

code_6							
__ec	-.6320391	.2186809	-2.89	0.004	-1.060646	-.2034325	
M2							
D1.	.0689873	.0882663	0.78	0.434	-.1040114	.2419861	
GDPPG							
D1.	-.1361934	.1435208	-0.95	0.343	-.417489	.1451023	
G							
D1.	.1895302	.1625271	1.17	0.244	-.129017	.5080774	
OPEN							
D1.	.0031208	.0610534	0.05	0.959	-.1165416	.1227831	
dept							
D1.	-.0686315	.0996084	-0.69	0.491	-.2638603	.1265974	
_cons	3.607705	1.857594	1.94	0.052	-.0331123	7.248523	

code_7							
__ec	-1.350913	.170015	-7.95	0.000	-1.684136	-1.01769	
M2							
D1.	.190901	.0936363	2.04	0.041	.0073773	.3744247	
GDPPG							
D1.	.0800911	.0717878	1.12	0.265	-.0606104	.2207926	
G							
D1.	-.1403472	.1229638	-1.14	0.254	-.3813518	.1006573	
OPEN							
D1.	.0312628	.0510465	0.61	0.540	-.0687865	.1313121	
dept							
D1.	-.0641025	.1047431	-0.61	0.541	-.2693952	.1411902	
_cons	-1.319693	1.99208	-0.66	0.508	-5.224098	2.584712	

code_8							
__ec	-.5496672	.1943145	-2.83	0.005	-.9305166	-.1688178	
M2							
D1.	-.0554258	.1321824	-0.42	0.675	-.3144985	.2036469	
GDPPG							
D1.	-.0374148	.1163553	-0.32	0.748	-.2654671	.1906374	
G							
D1.	-.0651483	.0661076	-0.99	0.324	-.1947169	.0644202	
OPEN							
D1.	.0301211	.0742241	0.41	0.685	-.1153555	.1755978	
dept							
D1.	.0946354	.0791246	1.20	0.232	-.060446	.2497169	
_cons	-1.380724	1.074098	-1.29	0.199	-3.485918	.7244701	

code_9							
__ec	-.1008026	.136834	-0.74	0.461	-.3689923	.1673872	
M2							
D1.	.0197363	.0462682	0.43	0.670	-.0709477	.1104203	
GDPPG							
D1.	.0829483	.0521696	1.59	0.112	-.0193022	.1851989	
G							
D1.	.0806105	.04136	1.95	0.051	-.0004536	.1616745	
OPEN							
D1.	-.1006177	.0578243	-1.74	0.082	-.2139513	.012716	
dept							
D1.	-.0240868	.033031	-0.73	0.466	-.0888265	.0406529	
_cons	-.2824408	.4556297	-0.62	0.535	-1.175459	.610577	

code_10							
__ec	-.3159137	.11009	-2.87	0.004	-.981000	-.001433	
M2							
D1.	-.0529015	.1049899	-0.50	0.614	-.2586779	.1528749	
GDPPG							
D1.	-.0096541	.0584108	-0.17	0.869	-.1241371	.1048289	
G							
D1.	.1255661	.076024	1.64	0.122	.0240257	.276200	

الملاحق

eode_10							
==ee	-.3159157	.11009	-2.87	0.004	-.5316882	-.1001433	
M2							
D1.	-.0529015	.1049899	-0.50	0.614	-.2586779	.1528749	
GDPP@							
D1.	-.0096541	.0584108	-0.17	0.869	-.1241371	.1048289	
@							
D1.	.1256661	.076834	1.64	0.102	-.0249257	.276258	
OPEN							
D1.	-.0016418	.0867312	-0.02	0.985	-.1716318	.1683482	
dept							
D1.	-.0420868	.039382	-1.07	0.285	-.119274	.0351005	
_eons	-.5454572	.5447379	-1.00	0.317	-1.613124	.5222096	
eode_11							
==ee	-.2689244	.1149876	-2.34	0.019	-.494296	-.0435528	
M2							
D1.	.1769208	.089502	1.98	0.048	.0015	.3523416	
GDPP@							
D1.	-.0299224	.0580429	-0.52	0.606	-.1436843	.0838396	
@							
D1.	.0170899	.0369447	0.46	0.644	-.0553205	.0895002	
OPEN							
D1.	-.0322768	.0437478	-0.74	0.461	-.1180208	.0534672	
dept							
D1.	-.001733	.0084735	-0.20	0.838	-.0183408	.0148748	
_eons	.2681797	.4364609	0.61	0.539	-.5872678	1.123627	
eode_12							
==ee	1.008369	.1999601	-5.04	0.000	-1.400283	-.6164542	
M2							
D1.	-.0379976	.1732126	-0.22	0.826	-.3774881	.3014928	
GDPP@							
D1.	.1790195	.1308203	1.37	0.171	-.0773837	.4354226	
@							
D1.	.4571054	.2258257	2.02	0.043	.0144951	.8997157	
OPEN							
D1.	.0368975	.0432924	0.85	0.394	-.047954	.1217489	
dept							
D1.	-.1498284	.0659182	-2.27	0.023	-.2790258	-.0206311	
_eons	-2.35235	1.846211	-1.27	0.203	-5.970857	1.266156	
eode_13							

الملاحق

eode_13						
==ec	-.6941585	.1999325	-3.47	0.001	-1.086019	-.302298
M2						
D1:	-.034456	.0204311	-1.69	0.092	-.0745002	.0055883
GDPG						
D1:	.0437338	.017371	2.52	0.012	.0096873	.0777804
G						
D1:	.0125283	.0240387	0.52	0.602	-.0345867	.0596433
OPEN						
D1:	.0621291	.0195188	3.18	0.001	.023873	.1003852
dept						
D1:	.0482859	.014847	3.25	0.001	.0191863	.0773855
_eons	-.729828	.8752304	-0.83	0.404	-2.445248	.985592
eode_14						
==ec	-.2127115	.1365784	-1.56	0.119	-.4804004	.0549773
M2						
D1:	.0032521	.0622059	0.05	0.958	-.1186693	.1251735
GDPG						
D1:	-.0316068	.0776106	-0.41	0.684	-.1837207	.1205071
G						
D1:	-.109378	.0792496	-1.38	0.168	-.2647845	.0459484
OPEN						
D1:	.0380464	.0496667	0.77	0.444	-.0592986	.1353914
dept						
D1:	.0360354	.1162218	0.31	0.757	-.1917551	.263826
_eons	-1.04668	.8053731	-1.30	0.194	-2.625183	.5318219

